

١٧١٢

كتاب ري

المصايف

٢١٧٤

٢٠

ري الصادى من فتاوى العمادى ، جمع الاسطوانى ،

محمد بن حسن - من علماء القرن الحادى عشر

الهجرى . كتبت سنة ١٠٤١ هـ .

١٧١٢

٧٩ ق ٢٥ س ٢٠x١٥ سم
نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد .

جمع المؤلف بهذا الكتاب فتاوى العمادى ، محمد بن
عبد الرحمن - ١٠٥١ هـ .

انذاهرية (الفقه الحنفى) ٤٠١:١ نشرة دار الكتب ٤٤٤:١
١- المذهب الحنفى أ- الجامع ب- تاريخ النسخ

ج- فتاوى العمادى

كتاب الطهارة	كتاب الصلوة	باب الجنائز	كتاب الصوم
كتاب الحج	كتاب النكاح	كتاب الطلاق	باب الحضانه
باب النفقات	كتاب الايمان	كتاب الوقف	كتاب البيوع
كتاب الشفعة	كتاب الهبة	كتاب الاقارب	كتاب الدعوى
كتاب الاجاره	كتاب العارية	كتاب الوثقة	كتاب الشراكة
كتاب الوكالة	كتاب الكفالة	كتاب القضا	كتاب المكاتب
كتاب الاكراه	كتاب الغصب	كتاب الرهن	كتاب السلم
كتاب الجنائيات	كتاب الحدود	كتاب المفقود	كتاب الشهادة
كتاب القسمة	كتاب المزارعة	كتاب الزنا	كتاب الاشتر
كتاب الكراهية	كتاب السيرة	كتاب الوصايا	كتاب الفرائض

سائر شتى
٨٠

الكتاب
الاول

• كتاب رضى الصادى من فتاوى العمدى تاليف
• الشيخ الامام والعالم الامام عبد الرحمن
• بن محمد عماد الدين بن محمد الدين

• العمدى الحنفى مفتى
• دمشق قفشد
• الله برحمته
• آمين

٥١٥٥٥
٢٢٩٩١٢١٧

مكتبة جامعة الأزهر - قسم المخطوطات
اسم الكتاب رضى الصادى من فتاوى العمدى
اسم المؤلف عبد الرحمن بن محمد عماد الدين بن محمد الدين
تاريخ نسخ ١٠٤١ هـ
عدد الأوراق ٧٩
ملاحظات فيه نقص
٢١٤٤

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبى بعده محمد خاتم النبيين وآله وصحبه
 القابل وموافق القابلين من يرد الله به خيرا يفقههم في الدين **وبعد**
 فقد خط لهذا العبد الفقير الجاني المحترف بالذنب والتقصير والتواني محمد بن حسن
 الاسطواني وموافق الخليفة بل لاشئ في الحقيقة ان اجمع شيا من فتاوى الرجوم
 العلامة القدوس النمامة خاتمة المحققين شيخ الاسلام والمسلمين مفتي الحنفية
 بد مستحق الشكر عبد الرحمن افندي بن عماد الدين العبادي الهام روح الله روحه
 ونور ضريحه لتتظم في سلك التاليف وتجمع شمل متفرقا في هذا التاليف مرتباً على
 ابواب الفقه متجانياً عن التبديل والتحريف راجياً من الله الوهاب حسن القبول انه
 سبحانه اكرم مسؤول فاقول وبالله التوفيق وهو الهادي الى سواء الطريق
كتاب الطهارة **سئل** في رجل يتوضأ ويلبس خفيه ثم جرم موقفه ثم احدث
 وسبح على الجرمين ثم احدث ونزع الجرمين فهل له اذا توضأ ان يمسح على الخفين
 والحالة ما ذكر اوله **اجاب** نعم له ان يمسح على الخفين كما في التاخرانية والله اعلم
سئل في قول صاحب الدرر والغري في باب المسح على الخفين المعدور يمسح في الوقت
 لا بعده بل المراد من ذلك ان صاحب العذر اذا دخل وقت الصلاة يتوضأ ويغسل
 رجله ويلبس خفيه ثم انه اذا احدث يتوضأ ويمسح اذا كان الوقت باقياً فاذا خرج الوقت
 ينزع خفيه ويغسل رجله او المراد غير ذلك انما هو الجواب وينسوا حكم المذخور في المسح ليطار
 الصواب ولكم الاجر والثواب **اجاب** مرادة ان المذخور اذا توضأ ويلبس الخفين
 يجوز له ان يمسح كما توضأ لحدث غير الحدث الذي ابتلى به مادام الوقت باقياً ولا يجوز له ان
 يمسح بعد خروج الوقت لانه يخرج وجهه يصير محدثاً بالحدث السابق الذي كان موجوداً
 وقت اللبس والتوضؤ غير ان الشرع جعله في حكم العدم مادام الوقت باقياً وجعله بعد
 خروجه ناقضاً لما اذا كان السيلان مقارناً للتوضؤ او اللبس او لاحدهما واما اذا كان
 بعد الانقطاع فانه يمسح بعد الوقت الى تمام المدة والله اعلم **سئل** ما قولكم في قول
 الفقهاء نواقض الوضوء ما يقع من شئ فاحشة وموان يباشر امراته متجدين وانتشر
 آتته واصلب وجهه فرجها الى اخره فما المراد بقوله متجدين هل معناه بدون ثياب او بدون

لانه لم يجمع في زمانه وانما
 كلاً وقفت على فتوى
 بخطه فبذلك روى هذه
 المجموعة اثبتتها صح
 وسميتها برى العبادي
 من فتاوى العبادي

بعد مدة وقفت الله ارا المذكورة وادخلت في الوقف وغيرت الشرط الاول لدى حاكم
 حنفى وحكم بصحة الوقف الثاني بعد ان سلمت المتولى والحالة انها اخفت كتاب
 الوقف الاول ولم يطلع عليه القاضي الحنفى ثم ان متولى الحرمين خاتم الواقعة
 وتمسك بالوقف الاول وترافعا في ذلك لدى الحاكم الحنفى بلزوم الوقف الاول لكونه
 اسبق تاريخا بعد المرافعة والمخاضة عمل بكتاب الوقف والغال كتاب الوقف
 الثاني فهل يكون الحكم بكتاب الوقف صحيحاً اوله **اجاب** اذا سبق الحكم الشرعي
 بالوقف الاول من الحنفى يكون حكم الحنفى اقرار بلزومه بالغاء الوقف الصادر
 بعده صحيحاً وبالله التوفيق **سئل** فيها اذا كانت مسكة فلا حجة في قرية وقف
 مشتركة بين رجلين بالسوية ويدفع كل منهما ما ترتب على اراض حصته لجهة الوقف
 فزرع احد ما جميع اراض المسكة بغير اذن الشريك ويطلب متولى الوقف من
 الذي لم يزرع ما ترتب على حصته فهل يمنع المتولى من ذلك ولا يسوغ له مطالبة
 الذي لم يزرع بشئ مما لجهة الوقف اوله **اجاب** يمنع المتولى من ذلك ولا
 يسوغ له مطالبة الذي لم يزرع بشئ مما لجهة الوقف شرعاً والله الموفق **سئل**
 فيها اذا كان زيد وعمرو شريكين في اراض بالسوية وزرعها جميعاً زيد بغير اذن
 عمرو سنتين واستوفى غلتها وعمرو يدفع ما على الاراضى من المعتاد عليها فهل
 يسوغ لعمرو مطالبة زيد بحصته من الغلة من الغلة اوله **اجاب** يسوغ
 لعمرو مطالبة زيد بحصته من الغلة وبالله التوفيق **وفي هذه الصورة** اذا كان
 في الاراضى المذكورة شجرتان بينهما ومنع زيد عمرو من التصرف في حصته من ورق
 التوت وزيد ذو وشوكة فهل يسوغ لعمرو مطالبة بقية حصته من ورق التوت
 اوله **اجاب** يسوغ لعمرو مطالبة بقية حصته من ورق التوت والله اعلم
سئل فيها اذا كان لمدرسة مدرس ميل زم للتدريس فيها ومتولى وجاب وكانت
 ولم توجد في الوقف عمارة وضاق محصول الوقف عليهم فهل يوزع المحصول المذكور
 على المدرسين والمتولى والجاء ولا يسوغ لاحد منهم المطالبة بمعلومه بما دون الاصل
 اوله **اجاب** يوزع المحصول على المدرسين والمتولى والجاء ولا يسوغ
 لاحد منهم طلب معلوم بما دون الاصل والله اعلم **سئل** فيها اذا كان لزيد

الاول ص

وظيفة قراءة في جامع ودفع اليه من الوقف بعض معلوم الوظيفة المزبورة واستر الباقي
 في جهة الوقف ثم مات المتول وتوفي الوقف غير مثل يسوع لزيد مطالبة المتول الجديد
 ببقية معلوم الوظيفة عن المدة الماضية الباقية في جهة الوقف ويوم المتول بدفع ذلك
 اليه من مال الوقف او لا **اجاب** نعم يسوع لزيد مطالبة المتول الجديد بدفع ذلك
 اليه من مال الوقف والله الموفق **سئل** فيما اذا كانت قطعة ارض وقف امليا فدفن
 فيها جماعة امواتهم بغيران متول الوقف ومضى على ذلك مدة فهل يكون المتول الخيارات
 شأنا اخر من الاموات من الارض وان شاء سواي الارض وزرع فيها ويلزم الدافنين
 اجمع مثلها في المدة الماضية او لا **اجاب** لصاحب الارض ذلك ويلزمهم اجر المثل في المدة
 الماضية والله اعلم **سئل** في كتاب وقف منقطع الثبوت اعترف مستحقوم بصحة
 وثبوت عند التخاصم فيما بينهم ومن شرط ان للعائق الا دخال ولا خلاف وان من مات
 منهم عن غير ولد ولا ولد له اسفل من ذلك انتقل نصيبه الى اقرب الطبقات الى المتول
 ثم الحق الواقف في ذيل كتاب الوقف بعد مدة من تاريخه شرطا اخرى منها ان من مات
 منهم عن غير ولد ولا ولد له ولا اسفل من ذلك انتقل نصيبه الى اهل درجته وذو
 طبقة من اهل الوقف واعترف مستحقوم بصحة هذا الحاق ايضا من الواقف ثم مات
 امرأة مستحقة في الوقف المزبور من قبلها عن ابيها المستحق في الوقف ايضا
 وعن غير من اهل درجته فهل تنتقل حصتها الى والدها على ما صرح كتاب الوقف
 المتقدم التاريخ او لا اهل درجته وذو طبقتها من اهل الوقف دون ابيها فتونا
اجاب تنتقل حصتها الى اهل درجتها على ما بالحق الذي اعترف به المستحقون
 وحصل عليه الوفاق والله اعلم **وفي هذه الصورة** لو كتب حاكم صكبا عن ابيه باصل
 كتاب الوقف وما الحق به وتصديقهم على ثبوت عند تخاصمهم فيما بينهم وحكم بحصة المرأة
 اعلاه المتوفاه على بالشرط الثاني في ان الحاق لامر اعلاه لاهل درجته وذو
 طبقة من اهل الوقف دون ابيها فهل لحاكم آخر ان يبطل صك الا عتاف المذكور
 بحج انكار المعترفين اولوا الاعليه ان يطلب بينة تشهد بمضمون صك اعترافهم
 بالالحاق المذكور اعلاه فتونا **اجاب** اذا ثبت اعترافهم بالالحاق المذكور بشهادة
 شهود مضمون صكه المقوم بعلم به ولا يعتبر انكارهم له بعد ذلك والله الموفق **سئل**

فيما اذا

فيما اذا عمر زيد من السادة الصوفية زاوية لجمع الميدين والذكر والصلاة وجعلها
 له ولمن يكون شيخا من ذريته وصلى بالناس فيها جماعة مدة مديدة ولم يزل الامر
 كذلك في من شيخ بعد شيخ الى ان جدد عمارتها شيخ من ذرية الباني المزبور
 ونسب فيها محرابا واقام فيها الصلاة بالجماعة واستمرت كذلك الى ان وتوفى المرحوم
 نعم ان حضرة مولانا السلطان نصر الله تعالى اذن لرجل كبير السن من ذرية الواقف
 بالجلوس على السجادة لترزية الميدين في الزاوية المزبورة وفوض اليه امر المشيخة
 كن تقدمه فادعى رجل صغير السن من ذرية الباني الاول متزوج بنت بنت
 الباني الثاني ان جد زوجته بن الزاوية المزبورة وانها ملك زوجته وانتقلت
 اليها من جدها وان له حق السترطاق من دهر الزاوية الى دارم والحالة ان له
 استطراقا وبابا مخصوصا من الطريق فهل تكون العارة المزبورة الثانية وقفا
 تتبع المسجد بمجر الاذن بصلاة الجماعة والصلاة مقدمة اذ الاذن في مثله
 مثل ذلك ولا يتوقف ذلك على حكم حاكم وينع المدعى من معارضة المادون له من
 قبل حضرة السلطان نصر الله تعالى في الزاوية المزبورة ويلزم له بتسليمها وتجب
 على ولاة الامور ايدى الله تعالى تنفيذ حكم السلطان نصر الله تعالى في ذلك او لا
اجاب نعم تكون العارة الثانية وقفا تتبع المسجد بمجر الاذن بصلاة الجماعة
 ويلزم المدعى تسليمها للمادون له من حضرة السلطان الذي يجب له مرة الطاعة
 والله الموفق **سئل** فيما اذا لم يكن لناظري وقف املي معلوم من غلة الوقف واجرا
 قطع ارضين للوقف لزيد بضعف اجرتها الى بقعة ودفع المستاجر لها مبلغا
 من ماله في مقابلة تقاطيعها الاجارة له فهل يختص ذلك بالناظرين ولا بعد ذلك
 خيانة عليها او لا **اجاب** يختص ذلك بالناظرين ولا بعد ذلك خيانة عليها
 والله الموفق **سئل** فيما اذا اقر القاضى زيدا في وظيفة النظر والتكليف على وقف جده
 وجعل له معلوما معيناً ثم قرر عمره ايضا في وظيفة النظر على وقف جده المزبور
 حصة له وشرط القاضى في تقريره ان لا يتصرف زيد في شئ من مصالح الوقف
 من قبض وصرف واتجار الا بعرفة عمر الناظر الثاني واطلاع عم ثم مات زيد الناظر
 الاول واقام القاضى ناظرا غير فعل يبقى الناظر الثاني الحسبي على ما نوع عليه كما هو

مشر وطفي تقرير ثم ان القاضي فرج وابعاه ايضا بعد موته من يد علي ما هو عليه ولا
اجاب نعم يبقى الناظر المحسبي على وظيفته وليس للناظر الا ان يتصرف بالبرقة
واذ نه واطلاعه والله اعلم **سئل** فيما اذا كان بيد يد تولية وقف جامع ولم معلوم
معين من جهة الوقف المزبور بموجب برأة شريفة وتقرير القاضي فوجهها
حصة السلطان بغير التمسك بعلمه المعين لا بموجب برأة شريفة وتقرير القاضي
عمل فيها بموجب البرأة الشريفة فهل يسوغ له وتناول معلوم التولية المزبورة من جهة
الوقف المزبور الذي كان يتناول ولم يد المتولي السابق عمل بالبرأة الشريفة وتقرير
القاضي اولا **اجاب** يسوغ له وتناول معلوم التولية المزبورة من جهة الوقف
المزبور الذي كان يتناول ولم يد المتولي السابق عمل بالبرأة الشريفة وتقرير القاضي
والله اعلم **سئل** فيما اذا كانت قطعة ارض في قرية وقفا اهليا فوضع فلح من القرية
بيده عليها وباعها لاهل القرية فدفنوا فيها امواتهم ثم قرر القاضي رجل من المستحقين
في نظر الوقف المذكور فهل يسوغ للناظر المذكور الدعوى بالارض على اهل القرية دون
البايع اولا **اجاب** للناظر الدعوى بالارض على اهل القرية دون البايع والله اعلم
سئل فيما اذا كان لمنزعة وقف عشري ويزرعها بعض فلح في قرية منها وبأخذ
الزراع حصصهم من الغلة ويبيعون لاهل الوقف ولعشري المزعة حصصهم للقرية
عشري غير عشري المزعة ويوطين اهل وقف المزعة بنين من حصصهم من الغلة
فهل يمنع من ذلك ولا يسوغ له مطالبته بنين من ذلك اولا **اجاب** يمنع من ذلك
ولا يسوغ له مطالبته بنين من الغلة والله الموفق **سئل** فيما اذا وقف رجل دارا في
مرض موته على نفسه ثم من بعده على من يحد له من اولادهم على اولادهم وانشاء
وبعد الا نقل من على اخيه شقيقه ثم من بعده على اولاده وانشاءه واعقابه وبعد
انقراضهم على جهة برمتصلة ثم مات الواقف عن اخيه المذكور وعن اخوة وزوجة والدار
تخرج من ثلث المال فهل يصح الوقف المزبور وتقسيم غلة الدار على جميع الورثة بقدر
سهمهم مادام الاخ باقيا فاذ ماتت صرفت الغلة الى اولاده كاسرط الواقف ولا شيء
لباق الورثة منها بعد ذلك اولا **اجاب** يصح الوقف وتقسيم الغلة على جميع الورثة
بقدر سهمهم مادام الاخ باقيا فاذ ماتت صرفت الغلة لاولاده ولا شيء لباقي الورثة

بعد ذلك

بعد ذلك والله الموفق **سئل** فيما اذا كانت تولية وقف اهلي بيد يد ثم اسقط حقه
من التولية على قدر استحقاق اولاد اخيه لاحد اولاد اخيه المذكورين ثم من يد
بعد ذلك من ماله مبلغا معلوما على تعزيل قنطرة الوقف بغير اذن ابن اخيه الشريك
معه في التولية واطلاعه على ذلك فهل يكون زيد متبرعا بها صرفه على قدر استحقاق اولاد
اخييه بغير اذن ابن اخيه الشريك معه في التولية على الوقف المزبور والله اعلم **سئل** فيما
اذا كان لجامع متولين وصرف احدهما على تزويج جد ران الجامع مبلغا معلوما بغير
اذن الآخر فهل يضمن المبلغ المزبور ولا يحسب له من مال الوقف اولا **اجاب** يضمن
المبلغ المزبور ولا يحسب له من مال الوقف والله الموفق **سئل** فيما اذا صرف ناظر وقف
اهلي في ترميم بعض جهات الوقف مبلغا معلوما متناولا رجل ذ وشوكة من المستحقين
قدر استحقاقه من مستأجري جهات الوقف بغير اذن الناظر فهل يسوغ للناظر منع المستحق
المقوم من تناوله قدر استحقاقه من غلة الوقف حتى يستوفي ما ينوبه من المبلغ الذي
صرفه في ترميم الوقف ام لا **اجاب** للناظر منع المستحق من تناوله قدر استحقاقه من
غلة الوقف حتى يستوفي ما ينوبه من المبلغ الذي صرفه في ترميم الوقف والله الموفق **سئل**
فيما اذا تصادق جماعة مستحقون في وقف اهلي على قدر استحقاقهم في الوقف المرقوم بحجة
واحضر كتاب الوقف لدى المتصادق لديهم وكتب منه اماكن الوقف وشروطه المعتمدة فيه
وقضائه وتاريخه وحدد الاماكن المذكورة وانقل جميع ذلك به اتصلا شرعيا وحجة
المصادقة متصلة الثبوت وحصلت مرافعة في بعض اماكن الوقف المعينة في حجة المصادق
فهل يعمل بالحجة المرقومة ويقضى بالمكان للوقف عند ثبوت مصحون الحجة المزبورة اذا قد
كتاب الوقف اولا **اجاب** يعمل بالحجة المرقومة اذا فقد كتاب الوقف ويقضى بالمكان
لوقف عند ثبوت مصحونها والله الموفق **سئل** فيما اذا اناقل متولا وقف بدار الوقف
لرجل محصة معينة من دارا في ثم باع الرجل المذكور الدار للغير وتصرف المشتري فيها
مدة والآن حكم بطلان الناقلة المزبورة بمقتضى الشرع الشريف فهل يسوغ لمتولي الوقف
مطالبة المشتري المزبور باجرة مثل الدار المرقومة في مدة تصرفه فيها **اجاب** يسوغ
للمتولي مطالبة المشتري باجرة الدار في المدة المزبورة والله اعلم **سئل** فيما اذا كانت
مزرعة وقف بيد اهل الوقف يتصرفون فيها على شرط الواقف من مدة تزيد على مائتي سنة

سئل فيما اذا كان بيد يد تولية وقف جامع ولم معلوم معين من جهة الوقف المزبور بموجب برأة شريفة وتقرير القاضي فوجهها حصة السلطان بغير التمسك بعلمه المعين لا بموجب برأة شريفة وتقرير القاضي عمل فيها بموجب البرأة الشريفة فهل يسوغ له وتناول معلوم التولية المزبورة من جهة الوقف المزبور الذي كان يتناول ولم يد المتولي السابق عمل بالبرأة الشريفة وتقرير القاضي اولا اجاب يسوغ له وتناول معلوم التولية المزبورة من جهة الوقف المزبور الذي كان يتناول ولم يد المتولي السابق عمل بالبرأة الشريفة وتقرير القاضي والله اعلم سئل فيما اذا كانت قطعة ارض في قرية وقفا اهليا فوضع فلح من القرية بيده عليها وباعها لاهل القرية فدفنوا فيها امواتهم ثم قرر القاضي رجل من المستحقين في نظر الوقف المذكور فهل يسوغ للناظر المذكور الدعوى بالارض على اهل القرية دون البايع اولا اجاب للناظر الدعوى بالارض على اهل القرية دون البايع والله اعلم سئل فيما اذا كان لمنزعة وقف عشري ويزرعها بعض فلح في قرية منها وبأخذ الزراع حصصهم من الغلة ويبيعون لاهل الوقف ولعشري المزعة حصصهم للقرية عشري غير عشري المزعة ويوطين اهل وقف المزعة بنين من حصصهم من الغلة فهل يمنع من ذلك ولا يسوغ له مطالبته بنين من ذلك اولا اجاب يمنع من ذلك ولا يسوغ له مطالبته بنين من الغلة والله الموفق سئل فيما اذا وقف رجل دارا في مرض موته على نفسه ثم من بعده على من يحد له من اولادهم على اولادهم وانشاء وبعد الا نقل من على اخيه شقيقه ثم من بعده على اولاده وانشاءه واعقابه وبعد انقراضهم على جهة برمتصلة ثم مات الواقف عن اخيه المذكور وعن اخوة وزوجة والدار تخرج من ثلث المال فهل يصح الوقف المزبور وتقسيم غلة الدار على جميع الورثة بقدر سهمهم مادام الاخ باقيا فاذ ماتت صرفت الغلة الى اولاده كاسرط الواقف ولا شيء لباقي الورثة منها بعد ذلك اولا اجاب يصح الوقف وتقسيم الغلة على جميع الورثة بقدر سهمهم مادام الاخ باقيا فاذ ماتت صرفت الغلة لاولاده ولا شيء لباقي الورثة

لعوده الى الواقف لبعده منه ولم يقع في الكلام ما يوجب الخروج عن الاصل الذي
هو عود الضمير الى اقرب من كونه بحسب القواعد المقررة وانتقل نصيب من مات
منهم ولم يترك ولده او ذرية الى اهل الحرمين الشريفين وليس له حصة شئ من ذلك
من قبل ان الواقف لم يجعل ذلك له حصة الميت عن غير ولد اما قال وبعد كل واحد
من اولاده المذكورين على اولاده ان قال وعند انقراض ذريته يعود ذلك
وقفا على اهل الحرمين الشريفين فللذه العلة لم يكن لاحوته شئ من ذلك وقد سكت
الواقف عن ذلك فكيف ينتقل نصيبه الى احوته ويستحقونه شرعا وقد جعل
اخر وقفه هذا الى اهل الحرمين فلما مات هذا عن غير ولد ردنا نصيبه من ذلك
اليهم وان اصل الوقف ان يطلب به ما عند الله تعالى من الثواب والصلوة للمفقرا
والمساكين فكما بطل سهم واحد منهم رجع نصيبه الى اهل الحرمين وكما مات
واحد منهم عن ولد وانقضت ذريته رجع نصيبه الى احوته المذكورين
لكل حصة معنى كل الجملة التي وقع فيها الضمير لان كل صيغة كل عامة صالحة لكل فرد
من ال ولد ولجميعهم كما ذهب اليه بعض علماء عصرنا والفضل المثار اليهم من
مصرنا وهذه المسئلة منقولة من وقف الخصاف وغيره والله اعلم **سئل** فيما اذا
رجل وقفه على جهات بر معينات وما فضل بعد ذلك يعرف لاولاده لصلبه المذكور مثل
حظ الانبياء ثم من بعدهم له ولد دهم ثم لا ولد د اولادهم ثم لا ولد د اولادهم
ثم لا ذريتهم ونسلم وعقبهم على الحكم المبيتن فيهم ومن مات عن ولد او اولاد انتقل
نصيبه من ذلك الى ولده او اولاده ثم الى اولادهم كاصح فيه وبكذا من
اولاد الظهور ومن توفي عن غير اولاد اولاد ذرية ولا سئل ولا
عقب انتقل نصيبه من ذلك الى احوته واحواته فان لم يكن له احوة ولا اخوات
انتقل ذلك الى بقية اهل الوقف بينهم على السوية فاذا انقرض اولاد الصليب
وبعد انقراضهم على جهة بر معينة فانت بنت ابن الواقف وليس لها حصة ولا
احوات ينتقل نصيبها الى جميع اهل الوقف دون اولادهم بالسوية من غير تفضيل
للمذكور على الاناث **اجاب** ينتقل نصيبها الى جميع اهل الوقف وهم
المستأولون بالسوية بينهم من غير تفضيل للمذكور على الاناث والله الموفق **سئل**

بذل

فيما

فيما اذا كان لرجل مبلغ معلوم على جانب وقف وقف بر على سبيل الخلق المتعارف فوقف
الرجل المبلغ المذكور على جهة غير وقف الجانب فمهل يكون وقف الخلق المتعارف فوقف
اولا **اجاب** يكون وقف الخلق باطلا والله الموفق **سئل** فيما اذا كانت قطعة ارض
وقفا على جهة بر ونظار متصرفون فيها لجهة وقفهم من مدة تزيد على ستين سنة ناظر
بعد آخر فابرز رجل من يده كتاب وقف اهل نراعي ان قطعة الارض لوقفه بمجرد
ذكرها في كتاب الوقف ولم يعهد له ولا لمن قبله من اهل الوقف تصرف فيها لجهة الوقف
فهل يكلف الرجل الى اثبات جريان القطعة الارض في ملك واقفهم او الى اثبات تصرف
نظاره فيها لجهة وقفهم ولا ترفع يد ناظر الوقف عنها بمجرد ذكرها في كتاب الوقف الا على
ولو كان متصلا **اجاب** يكلف الرجل الى اثبات تصرف الواقف او نظار فيه
لجهة وقفه ولا ترفع يد ناظر الوقف عنها بمجرد ذكرها في كتاب الوقف الا على ولو كان
متصلا وبالله التوفيق **سئل** فيما اذا كان لارض وقف ثلاثة فلا حين يجرئونها
ويزرعونها ويقسمون الزرع بينهم وبين الوقف على العادة وباع احد الفلا حين حصته
معينة من مسكة الارض وهي حصيد لا عمارة فيها ولا بناء فهل يكون بيعه باطلا والمتولي
على الوقف منه ومنع من اشترى منه من الدخول الى الارض ومن التصرف فيها بزرع وباع
للمتولي ان يطلب تسليم الارض منه ويعطيها لغيره **اجاب** يسوغ للمتولي على
الوقف منع البائع والمشتري من التصرف في الارض والزرع فيها ويكون البيع باطلا وله
طلب تسليمه منه وتسلمه الى غيره والله اعلم **سئل** فيما اذا وقف رجل وقفا على اولاده
وبهم فلان وفلان وفلانة وفلانة وولدي ولده فلان وفلان وفلان ثم على اولادهم ثم
على اسنالم واعقابهم على ان مات منهم عن ولد او اسفل منه فنصيبه لولده او لاسفل
منه ومن مات منهم عن غير ولد ولا اسفل منه فنصيبه لمن في درجته وذوي طبقة من
اهل الوقف يقدم الاقرب فالاقرب الى المتوفي منهم ويعتبر في ذلك قرابة النسب لا
تلقى الوقف ويدخل في الوقف بنات الظهور من اهل الوقف ولا يدخل فيه واحدة من
بنات البطون ممن ينسب الى الواقف من قبل الام ثم على كذا وكذا ومات ابن من بنين
عن ابن ثم مات ابن آخر عن ابنتين ثم ماتت بنتا عن بنات ثم مات احد بنين ابنته
الموقوف عليها فكيف يقسم ريع الوقف بين الباقيين **اجاب** تقسم غلة الوقف من

اربعة وعشرين قراطين المتوفى اولاً خمسة قرايط ونصف قرايط ونصف خمس قرايط وكل واحد من ابني المتوفى ثمانية قرايط ونصف قرايط ونصف خمس قرايط وكل من ابني المتوفى اقل احد عشر قرايط خمس قرايط والله اعلم **سئل** في رجلين وقفا عقارات على اولادهما وشرطا في كتاب وقفهما شروطا منها ما نصه وشرط الوافقان لنفسهما الادخال والاخراج والتغيير والتبديل والزيادة والنقصان كما بد الله وحكم حاكم شرعي بصفة الوقف ولزمه بعد مراعاة شرائطه وتسليمه ثم بعد ذلك استند عليها ان رجعا عن بعض العقارات الموقوفة وباعها بمقتضى ان المراد بقوله والتغيير والتبديل في العين الموقوفة **سئل** يراد بقوله ذلك ويصح بيعه وان قوله التغيير والتبديل من قبيل التاكيد لقوله الادخال والاخراج والمعنى يكون واحدا ولا يصح بيعه **افتونا اجاب** اذا فسر الواقع التبديل بان يستبدل يكون صحيحا معمول به ويسوغ له البيع والاستبدال وذلك ان لفظ التبديل محتمل ان يراد به المعنى المذكور ومحتمل ان يراد به تأكيد قوله الادخال والاخراج والكل مباح في حله على التأسيس لا يحل على التاكيد فحله على المعنى الغاير اولى من جعله مؤكدا كما افق به العلامة عبد البر بن السخنة والدة الشيخ الامام محمد الدين رحمه الله تعالى وآله والتوفيق **سئل** فيما اذا شرط واقف في كتاب وقفه انتقال نصيب من مات من المستحقين عن غير ولد ولا ولد ولد من ذلك الى من معه في درجته وذوي طبعته من اهل الوقف فأت جماعة من المستحقين عن اخوة وعن رجل في درجتهم فهل ينتقل نصيب الجماعة المذكورة الى اخوتهم والشخص الذي في درجتهم ولا يختص بذلك الاخوة **اجاب** ينتقل الى اخوتهم مع الرجل الذي في درجتهم ولا يختص به الاخوة والله الموفق **سئل** فيما اذا كان لرجل قدر استحقاق في وقف اهل ويريد اهل الوقف اقتسام نصيبه من الوقف قبل ثبوت موته فهل ينعون من ذلك وينصب القاضي له وكيله بضبط قدر استحقاقه من الوقف حتى يظهر حاله **اولا اجاب** ينعون من ذلك ويبقى نصيبه تحت يد الناظر حتى يظهر حاله والله اعلم **سئل** فيما اذا وقف رجل دار على اولاده الاربعة المعينين سوية بينهم ثم من بعدهم على اولادهم واسالم واعقابهم وبعد الانراض على جميعهم متصلة ثم بعد موته قبض احد الاولاد من احد اخوته مبلغا معلوما واقران ذلك اخرا بسخنة في ذمة اخيه من متروكات والدهما بعد كل قبض وحساب واقرا القابض في قبال الدافع

فريقا

بذلك

فريقا آخر ان كلامه ان المراد لا يستحق قبل الفرق الاخر حقا مطلقا من سائر الحقوق الشرعية وكتب بينهما حجة شرعية ووضع الدافع يده على جميع الدار المذكورة مدة طويلة فهل يسوغ لاحيه القابض مطالبة بما يخصه من الدار المذكورة ولو طالت المدة ولا يشمله الاقرار للزبور **اولا اجاب** يسوغ لاحيه مطالبة بما يخصه من الدار المذكورة ولو طالت المدة ولا يشمله الاقرار والله اعلم **سئل** في متوفى وقف تحت يده مال للوقف ثم كان باع الموقوف السابق فغرم بالمال المزبور سنة ثم مات الموقوف الذي تحت يده المال من مدة خمسة عشر سنة ولم يعاملوا الورثة بالمال المزبور مدة المزبور ولا زالوا هذه المدة يدفعون في كل سنة خمسة وعشرين سلطانيا معا فطلب المال من الورثة فاجابوا ان المال المزبور دفعناه في كل سنة هذا المبلغ المعين اعلنة ومومن اصل المال حيث لم يعاملوا ونحسب من اصل المال ويلزموا الجهد الوقف وان لم يعاملوا به **اولا اجاب** يقبل قولهم في ذلك يسهلهم والله اعلم **سئل** في رجل وقف اربعة قرايط من دار على نفسه ثم من بعده على ابنته ثم اراد يستبدل الابنة قرايط بغير طين في حوائيت جارية في ملكه لما رأى في ذلك من عدم النفع في قرايط الدار والنفع الحاصل في قرايط الحوائيت فهل له ذلك **اولا اجاب** له ذلك اذ لم يحكم بالوقف حاكم حيث كان وقف الشارع على نفسه والله اعلم **سئل** فيما اذا وقف زيد دارا على مؤذن جامع تلك المحلة ثم احدث مؤذن براءة سلطانية ثم وقف آخر دارا وعين ان تكون للمؤذن الاول وعين اسمه ثم من بعده لمن يكون مؤذنا بالجامع المزبور ثم ان هذا المؤذن فرغ عن الاذن ان لرجل ويريد المؤذن المحدث ان يكون مشتركا معه لانها صدق عليهما انها بالجامع مؤذنين فهل له ذلك **اولا اجاب** نعم له ذلك حيث صارت الدار ان بعد فراغ الاول مشتركا حين لم يكن مؤذنا بالجامع المزبور وذلك صادق عليهما والله اعلم **سئل** فيما اذا ثبت لدى القاضي بان هذا المكان وقف فله ان يلا شاعة ولم يعلم شرط الواقف فكيف تقسم غلة الوقف بين الذرية افتونا **اجاب** تقسم بينهم بالسوية والله اعلم **سئل** فيما اذا وجه حضرة السلطان نصرا له في تولية وقف مدرسة لشخص من ذرية الواقف بموجب براءة شريفة ويعارضه في ذلك شخص اجنبى بيده التولية المزبور فهل يعمل ببراءة الشخص الذي هو من ذرية

الواقف ويكون مقدها على الاجنبى شرعا **اولا اجاب** يعمل بمرأة الرجل الذى ممن
ذرية الواقف ويكون مقدها على الاجنبى في ذلك شرعا والله الموفق **سئل** في
رجل من ذرية واقف اعطاه السلطان تولية الوقف وسجلت برأته لدى القاضي ثم
عارضه آخر اجنبى بمرأة فهل يكون الرجل الذى هو من ذرية الواقف مقوما على
الذى عارضه **اولا اجاب** يعمل بمرأة الشريفة ويكون مقدها على الاجنبى الذى
ليس من ذرية الواقف والله الموفق **سئل** فيما اذا وقف زيد وقفه بخير على ولده
ففى الدين وعلى اخيه سيدة الملوك وعلى من سجدت له من الاولاد من امها ذكورا
واناثا بينهم على الفريضة الشرعية ثم على ولد فخر الدين المذكور هو شمس الدين
ثم على من سجدت له من الاولاد بينهم على الفريضة الشرعية على الشرط والترتيب
المذكور ثم على اولادهم ثم على اولادهم ثم على اولادهم ثم على اولادهم
الصلب على اولاد البطون بحرى ذلك بينهم على الفريضة الشرعية ثم على ذرية كل
واحد منهم ونسله وعقبه مثل ذلك للذكر مثل حظ الانثيين وآل الوقف الى
آسيه التى هي من ذرية الواقف وماتت عن ولد من محمد وكنى الدين ومات محمد
عن ابنة البقا وزليخا وغيرها وماتت زليخا عن اولادها فادعى اولاد البقا ان
الوقف اخصر فيهم وان اولاد زليخا محجوبون بهم لكونهم من اولاد الصلب فهل
تسمع دعواهم او يكون الجميع اولاد بطون حيث كان يجتمعهم آسيه سيما ان آسيه
منسوبة الى الواقف عن امها سيدة الملوك ووالدها اجنبى من الواقف وما الحكم
الشرعى في ذلك **اجاب** يكون الجميع اولاد بطون وليس احد منهم ولد صلب للواقف
والله الموفق **سئل** فيما اذا كان لرجل حصص معلومة في اماكن واماكن كاملة
فوقف الجميع على نفسه مدة حياته ثم على اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد
على جهة برمتصلة وحكم بصحة الوقف ولزومه فهل وقع الوقف المنبوع صحيحا ولو
كان بعضه مشاعا ونجب على من رفع اليد انفاذه **اولا اجاب** وقف المشاع من
اصل جاز على قول ابن يوسف قال سارح الدرر في شرحه وبه يعنى واما بعد حكم الحاكم
بصحته ولزومه فلا يصح له حد نقضه وابطاله ونجب على من رفع اليد انفاذه واقاله
وبالله التوفيق **سئل** فيما اذا كان من جملة وقف على الذرية دارو للوقف

ناظران

ناظران واحدها ساكن في الدار المرقومة بالاجرة واحتاجت الدار الى الترميم ففهمها
الناظر الى كنى بها معرفة الناظر الى اخر وصرف عليها مبلغا معيناً من مال المرحوم بنظره
على جهة الوقف المنبوع واثبت مقدار المبلغ المذكور في وجه الناظر الى اخر بالبينة
العادلة وحكم الحاكم باستحقاق الناظر المصروف المرقوم ويريد بعض المستحقين ان
يخجن العمارة المنبوعة وان يثبتها الناظر المنبوع مرة ثالثة فهل يكفي ثبوتها او لا
وللناظر المنبوع ان يتنازل المبلغ المرقوم من غلة الوقف **اولا اجاب** لا يكلف
الى اثباتها ثانيا وللناظر تنازل المبلغ من غلة الوقف والله اعلم **سئل**
فيما اذا كان وقف على الذرية مشروطا بالترتيب واخصر في اخوين ذكورا
ولهما اقارب ادنى درجة منهما تصاد قوامهما على انهم يتحققون في الوقف كذا
وكذا او كتب بذلك المتصادق المخالف لشرط الواقف جهة ثم تمسك الاحفاد
بالشرط وحكم لها به حاكم حنفى وابطل المتصادق المذكور فهل يعمل بالتصادق والاولاد
في الوقف ولو خالف شرط الواقف ويعمل بها مادام المتصادقون في الحياة ولو خالف شرط الواقف والله
اجاب يعمل بالتصادق مادام المتصادقون في الحياة ولو خالف شرط الواقف والله
الموفق **سئل** فيما اذا شرط واقف ان من مات من المستحقين عن غير ولد ولا ولد
ولد عاد نصيبه الى من موته درجة وذو طبعته من اهل الوقف يقدم ان ولد ولا ولد
الى الواقف من طريق الموقوف يقدم فيهم اولاد الصلب على اولاد البطون بحرى ذلك
بينهم في كل مقام بحسبه وماتت امرأة من المستحقين عن غير ولد ولا ولد ولها
ابنة عمها وابنا ابن ابن ابن ابن عم جد جد اب هل ينتقل نصيبها الى ابن عمها
الذى هو في درجتها دون ابن ابن ابن ابن ابن عم جد ابها الا على منها درجة
وان كانا من اولاد الصلب عمل بشرط الواقف المذكور **اولا اجاب** ينتقل نصيبها
الى ابن عمها الذى هو في درجتها دون ابن ابن ابن ابن ابن عم جد جد ابها
الذى ليس لها في درجتها وان كانا من اولاد الصلب والله الموفق **سئل** فيما
اذا شرط واقف وقف اهل شرطا وذكر منها ان الوقف بحرى بينهم على الفريضة
الشرعية ثم على ذرية كل واحد منهم ونسله وعقبه مثل ذلك للذكر مثل حظ الانثيين
وعلى ان من مات منهم عن ولد او ولد ولد وان سفل استحق ما كان يستحقه اباه

شرط

ان لو كان حيا وماتت امرأة في حياة ابنيها قبل استحقاقها لشي من الوقف عن ابن
ثم ماتت ابوها بعد ذلك عن ابن فهل يستحق ابنيها المذكور ما كانت تستحقه امه
من حصته ابنيها لو كانت في الحياة ويشترك ابنيها خاله المذكور فيما ذكره **اجاب**
يستحق ابنيها ما كانت تستحقه امه من ابنيها لو كانت في الحياة ويشترك خاله فيها
ذكر وبالله التوفيق **سئل** فيما اذا كان من شرط الوقف على الذرية ان من
مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولد فنصيب لمن موه في درجته وذوي طبقته من اهل
الوقف ومن مات عن غير ولد ولم يكن في طبقته احد فنصيبه لا قرب الموجودين
من اهل الوقف الى المتوفى ثم مات من اهل الوقف فاطمة لا ولد لها ولا ولد ولد
عن جماعة في طبقته ودرجته غير متناولين من الوقف يومئذ وماتت اخرى ولا
ولد لها ولا ولد ولد انزل منها درجته عن واحدة مولى في طبقته ودرجته غير
متناولة ايضا فهل ينتقل نصيب كل منها الى من موه في درجته وذوي طبقته
لكونه يؤل اليه استحقاق ام لا لكونهم ليسوا متناولين حالا واذا لم يعطوا ذلك
هل ينتقل استحقاق المزبورين الى اقرب الموجودين ام لا **اجاب** ينتقل نصيب
كل منها الى من موه في درجته على ما اشار الى ترجمته في الاسئلة حكاية عن
المبسوط حيث اقرع عليه والله اعلم **سئل** فيما اذا انشاء الوقف وقف مجزا
على ولادة حسن وعلى من سجدت له من الاولاد الذكور خاصة دون الاناث
ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على انسابهم والذكور دون
الاناث على ان من مات منهم عن ولد او اسفل منه عاد نصيبه الى ولادة الاخر
ثم قال فاذا انقضت الذكور عاد على اولاد الاناث ان كن موجودات فان لم يكن
فعلى اولادهم وذريتهم ونسبهم على الشرط والترتيب والموجود ان
محمد بن محمود بن صالح بن محمد بن الوقف وبعض اولاد بنات الوقف
يستحق الوقف من المذكورين **اجاب** الذي يظهر اعتبار دخول اولاد البنات
في الاولاد مع مراعاة قيد الذكورة وذلك لان الوقف شرط الذكورة في اولاده
الصليبيين اولادهم ثم في اولادهم وانسابهم ثانيا فلا يستحق من الاولاد والانسال
الا من وجد فيه الشرطان الاول كونه متوفى عن اولاد الوقف الصليبيين الذكور

والثاني

والثاني كونه نفسه ذكرا فيستحق محمد الموجود لوجود الشرطين فيه وصداقهما
عليه فانه متفرع من محمد الاعلى الذي حدث للواقف والمال يستحق صاحبه
لعدم وجود ذكر مستحق للشرطين في زمانها وامام من كان من اولاد بنات الوقف
فلا يستحق مع وجود محمد وان كان ذكرا لانعدام الشرط الاول فيكون هو كونه
متفرعا عن اولاد الوقف المذكور هذا ما لا يخفى في الجواب والله اعلم بالصواب
سئل فيما اذا انشاء واقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على
اولاده وذريتهم من الذكور وعند ان تقاض فعله جهة بر متصلة وجعل الوقف
المزبور النخل في امر وقفه هذا بنفسه مدة حياته ثم من بعده لزيد الموقوف
عليه ثم لكان رشدا فالارشد من اولاده وذريته ثم لحاكم الشريعة ثم مات كل من
الواقف وزيد والجنبي الموقوف عليه ولكل واحد منهما ذرية من الذكور
فالى من ينتقل استحقاق الوقف والنخل عليه من الذريتين افتونا **اجاب**
ينتقل استحقاق الوقف والنخل عليه لذرية زيدا الاجنبى خاصة دون ذرية
الواقف والله اعلم **سئل** فيما اذا شرط واقف في كتاب وقفه انتقال نصيب
من مات من المستحقين عن غير ولد وله ولد ولد من ذلك الى من معه في
درجته وذوي طبقته من اهل الوقف مات جماعة من المستحقين في درجته
فهل ينتقل نصيب الجماعة المذكورين الى اخوتهم والشخص الذي هو في
درجته وله يختص بذلك الى حق اولاد **اجاب** اجاب ينتقل الى اخوتهم
مع الرجل الذي هو في درجته وله يختص به الاخوة والله اعلم **سئل**
فيما اذا وقف رجل داره على اولاده الاربعة سوية بينهم ثم من بعدهم على اولادهم
وانسابهم واعقابهم وبعد ان تقاضى على جهة بر متصلة ثم بعد موته قبض
احد الاولاد من اخوته جلفا معلوما واقر ان ذلك آخر ما يستحقه في
في كتاب وقفه الى هلى المتصل بالشبوت ان ما فضل من ارتفاع وقفه بعد مصاد
عينها يصرف ذلك جميعه الى ابنه محمد ثم من بعده على اولاده ثم على اولاد اولادهم
على انسابهم واعقابهم ذكورا واناثا بينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين
بحري ذلك كذا في ابد الابدين ودهر الداهرين ثم على جهة بر متصلة فهل يكون

ذكره

الوقف وقف ترتيب وتجرى الترتيب المرقوم في الال نسال والاعقاب عمل بقول
الواقف تجرى ذلك كذلك ويخصر الوقف المزبور في اهل الطبقة العليا فلا
يستحق اهل السفلى شياء مادام اخذ من اهل الطبقة العليا موجودا في
الاجاب يكون الوقف المذكور وقف ترتيب وتجرى الترتيب في الال نسال والاعقاب
عمل بقول الواقف تجرى ذلك كذلك ويخصر الوقف المزبور في اهل الطبقة العليا
فلا يستحق اهل السفلى شياء مادام اخذ من اهل الطبقة العليا والله الموفق
سئل فيما اذا كانت هند ناظر على وقف اهلى لواقفه ذرية ثابت نسبها اليه
ولها منهم متناول قدر معين من ريع ذلك الوقف وواضع يده عليه ومتصادف
مع الآخر ان ذلك هو قدر استحقاقه وهكذا الباع عن جد وفي هذا الوقف مبرأ
اخر على اولاد عتقاء الواقفة منهم امرأة تتناول كل سنة مبلغا معيناً قدر
قرش واحد بحجة شرعية وانها هكذا كانت ومن قبلها وجدتها كذلك ثم يطول
الزمان ادعت على ناظر الوقف ومن يشركها من اهل الوقف انها من ذرية الواقف
وان الذي تتناوله وهو القرش ليس قدر استحقاقها وارادت ان تثبت لها
قرار يربط معينة في الوقف او يقسم على الروس بالتساوي فاجابت الناظر
بانكار كونها من ذرية الواقف وانها من اولاد العتقاء وان القرش الذي
تتناوله مرتب لها ولها تلقى عنه من قبل ذلك واخرى وكيل المدعية حجة
تتضمن ان قدر ما كانت تتناوله من الناظرين السابقين قرش واحد فنعها
الحاكم من معارضة الناظر واهل الوقف حيث لم يكن نسبها وله نسب
من تلقى عنه مع طول هذه المدة ثابتا الال الواقف ومن تناوله اكثر من
القرش لثبوت كيفية الصرف من المتولين السابقين ثم بعد ذلك ادعت مرة
ثانية وطلبت ان يقسم ريع الوقف عليها وعلى اهل الوقف قبل تمنع من تناول
اكثر من القرش شرعا حيث ثبت في كيفية صرف الناظرين السابقين انها كانت
تتناول من الوقف قرش واحد وان ذلك قصدر ما يخصها **الاجاب**
ليس لها طلب اكثر مما تتناوله وما كان يتناول من تلقى عنه ما لم تثبت نسب
من تلقى عنه الال الواقف وقدر استحقاقها من الوقف وبالله التوفيق **سئل**

فيما اذا وقف

فيما اذا وقف من يد وقفه على نفسه ثم من بعده على اولاده المذكور والاثاث
بينهم المذكور مثل حظ الال نصيبين ثم من بعدهم على اولادهم كذلك ثم على اولاد اولادهم
تطير ذلك ثم على اولاد اولاد اولادهم مثل ذلك ثم على انسال واعقابهم على الحكم
المزبور يستقل به الواحد منهم اذا التورد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما
على ان من مات منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم وانسالهم واعقابهم عن ولد
او ولد ولد او نسل او عقب عاد نصيبه من ذلك الال ولده ثم الال ولد ولده
ثم الال نسله وعقبه بينهم على الشرط والترتيب المعين اعلاه وعلى انه من مات
منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم وانسالهم واعقابهم عن غير ولد ولا ولد ولد
ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك الال ولده ثم الال ولد ولده ثم الال نسله
وعقبه بينهم على الشرط والترتيب المعين اعلاه وعلى انه من مات منهم ومن
اولادهم واولاد اولادهم وانسالهم واعقابهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل
ولا عقب عاد نصيبه من ذلك الال من موته في درجته وذوي طبقة من اهل الوقف
يقدم الال قرب فالاقرب الال المتوفى منهم زيادة على ما بيده من ذلك ثم على ولد من
انتقل اليه ذلك ثم على ولد ولده ثم على نسله وعقبه على الشرط والترتيب المزبورين
اعلاه وعلى انه من مات منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم وانسالهم واعقابهم
قبل استحقاقه لشي من منافع هذا الوقف وترك ولدا او ولدا او نسل او
عقب او اسفل استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى ان لو كان حيا وقام
مقامه في الاستحقاق ابا كان المتوفى او اما او جد او جدة كل ذلك على الشرط
والترتيب المعينين اعلاه فاذا انقرضوا باجمعهم وابادهم الموت عن اخرهم دخلت
الارض منهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد ذلك لغيرهم بمرتبة ثم مات الواقف عن
اولاد ذكور واثاث وقسم ريع الوقف عليهم على النصفة الشرعية ثم ماتوا عن
اولاد وبكذا والآن مات ابن ابن الواقف المزبور عن غير ولد ولا ولد ولد
ولا نسل ولا عقب وليس في درجته احد من مستحق الوقف وانما الموجود من
تحت بدرجته وهم ابن اخيه وابن بنت عمته وبنت ابن عمه المتناولين لريج الوقف
وبقية مستحق الوقف تحت المزبورين وبهم في درجته واحدة تحت درجته وطبقته

فهل يعود ما كان لابن ابن الواقف لمن تحته ويختصون به ام يعود عليهم وعلى من
تحتهم في الدرجة وكيف يقسم بينهم **اجاب** حيث لم يكن في درجة ابن ابن الواقف
احد يعود نصيبه في الوقف المزبور على ابن اخيه وابن بنت عمته وبنت ابن
عمه المتناولين لريغ الوقف زيادة على ما يابدهم يقسم بينهم للذكر مثل حظ
الانثيين لكونهم في درجة واحدة ولم اعلم درجة من غيرهم عملا بشرط الواقف
المرتبة بشئ والله اعلم **سئل** فيما اذا كانت قرية لاوقاف مختلفة ولو وقف اهلي
منها قطع ارضين محدودة موزعة قدرها فدان من الارض القرية المزبورة
وامل الوقف متصرفون فيها من حين الوقف بموجب كتاب وقف المتصل الثبوت
ويوجز ونهاج شرعية ولزيد وقف في تلك القرية وهو عسرى القرية ويطلب من
امل الوقف الاهلي بيعة تشهد لهم بالوقف بل يلزم ذلك **اجاب** يعمل بكتا
وقفهم المرقوم ويكفي في اثبات تصرفهم في الاراضي لجهة الوقف شهود مصنون حجة
الاجارات المرقومة ولا يكفون معها في بيعة اخرى والله الموفق **سئل**
فيما اذا وقف رجل وقفه على نفسه ثم من بعده يصرف الى الموقوف عليهم وهم
اولاده لصلبه من الذكور والاناث ثم على اولاد الذكور من اولاد الواقف ثم على
اولاد امهم ثم على اسنالم واعقابهم على الفريضة الشرعية دون اولاد الاناث من
بنات الواقف على انه من توفى منهم عن ولد او ولد او نسل او عقب انتقل
نصيبه الى ولده او ولده او نسله او عقبه ومن توفى منهم عن غير ولد عاد
نصيبه الى مستحق الوقف يومئذ فاذا انقضى اولاد الذكور واولاد اولادهم
مطلقا عاد ذلك وقفا على من سيوجد من اولاد الاناث ثم من بنات الواقف ثم
على جهة برمتصلة ثم مات الواقف واولاده الصليبه الذكور والاناث والموجود
الآن اولاد الاناث الذين لم من ابنا الواقف لصلبه وبنات الذكور الذين لم
من ابنا الواقف الصليبه واولاد الاناث الذين لم من بنات الواقف الصليبه
هل يستحق الوقف المرقوم اولاد الاناث الذين لم من بنات الواقف الصليبه
ولا يستحق اولاد الاناث الذين لم من بنات الواقف الصليبه شيئا من الوقف
المزبور مادام اولئك موهودين **اولا اجاب** يستحق الوقف بنات الذكور

اخرى

علا

علا بصريح قول الواقف اولاد الذكور لفظ اولاد الذكور والبنات
ويشاركهم اولاد الاناث الذين لم من اولاد الذكور في صدق عليهم انهم
اولاد الذكور والذي يدل على ارادة دخولهم في هذا الشرط انهم لم يحرم ذكره
غير قلولهم بدخلوا فيه لزم حرمانهم من هذا الوقف بالكلية مع ان الواقف اعلى
من يود ونهم ولم اولاد الاناث من بنات واقف بعد انقراض اولاد الذكور ومضى
احتمل اللفظ الاعطاء والحرمان يقدم الاعطاء الذي هو اقرب الى مراد الواقفين
ولا يستحق اولاد الاناث من بنات الواقف شيئا مع وجود احد من اوليك
المذكورين عملا بمنطوق قوله دون اولاد الاناث من بنات الواقف ونعمهم قوله
فاذا انقضى اولاد الذكور الى اخر حيث جعل استحقاقهم مشروطا بانقراض
اولاد الذكور ومعلوم ان لا يستحقوا شيئا مع وجود احد من اوليك المذكورين
والله اعلم **سئل** فيما اذا انشاء واقف وقفه على نفسه ايام ثم من بعده على
اولاد الموجودين وهم الناصري محمد والجمال يوسف والزيني عبيد الغني والزيني
عبد الرحمن وعاربه ووالدهم اسما وعلى من سجدت له من الاولاد الذكور والاناث
بينهم على الفريضة الشرعية ثم من بعده ووالدهم اسما المزبور يعود ما كان جاريا
عليها من ذلك على اولادها المذكورين وعلى من سجدت له من الاولاد من الواقف
المزبور ثم من بعد بنات الواقف المزبور على اولاد اولاد الواقف المذكورين من
بعد امهم على اولادهم كذلك ثم على اولاد اولادهم مثل ذلك ثم على اولاد اولادهم
فقط ذلك على انه من مات منهم عن ولد او اسفل منه من ولد الولد ينتقل نصيبه
من ذلك الى ولده او الاسفل منه ومن مات منهم عن غير ولد ولا اسفل منه ينتقل
نصيبه من ذلك الى من لمعه في درجته وذو طبقته من اهل الوقف يقدم
الاقرب فالقرب الى الواقف ومن مات منهم قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف
المزبور وترك ولدا او اسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى ان لو كان حيا
وقام مقامه في الاستحقاق فاذا انقضى ابا جمعهم يعود ذلك وقفا على من يوجد من
اولاد بنات الواقف المشار اليه واولادهم واولاد اولادهم وذريتهم واسنالم
واعقابهم ثم من بعد انقراضهم باجمعهم يعود ذلك على من يوجد من ذرية زوجته

حياته

الواقف اسما المزبورة من غير الواقف المتار اليه ونسبها وعقبها ثم على جهة برمتة
والموجود الآن من ذرية الواقف اولاد ابنايه ذكورا واناثا واولاد بنات
الواقف ذكورا واناثا ممن يستحق غلة الوقف المذكور **اجاب** نعم يستحق
غلة الوقف المزبور اولاد ابنايه الذكور والاناث بينهم على النصفين الشرعية عملا
بقوله في الشرط انه خير على ان من مات منهم عن ولد او اسفل منه ينتقل نصيبه
من ذلك الى ولده او اسفل منه لفظ الولد للذكر والانثى واما الشرط الاول
فهو خاص بعود بنات صلبه الى اولاد اولاده المذكورين والله اعلم **سئل**
فيما اذا وقف رجل وقفه على نفسه لم من بعده على جهات برعيتها وما فضل يعد
ذلك يصرف جميعه لزوجته ولمن يوجد حين ذلك من اولاد الواقف الذكور
والاناث بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم لا اولادهم ثم لاولادهم
وذريتهم ونسبهم وعقبهم من الظهور خاصة للذكر مثل حظ الانثيين طبقه بعد
طبقه ونسلا بعد نسل على انه ان توفيت الزوجه انتقل نصيبها لمن يوجد
من اولاد اولاد الواقف فان لم يوجد ذلك فلن يوجد من اولاد اولاده وعلى
انه من توفي منهم انتقل نصيبه لمن يوجد من اولاده فان لم يكن له ذلك فلن ولاد اولاده
وذريتهم فان لم يكن له ذلك فلن يوجد من اخواته واخواته المتار كين له الوقف
فان لم يكن له ذلك فله قرب الطبقات الى الواقف وعلى انه من مات من اولاد
الواقف ونسبهم من الظهور قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشي من
منافعه وترك ولد او ولد ولد او اسفل من ذلك من ولد الظهور وآل الوقف
الى حال لو كان المتوفى حيا باقيا لا استحق ذلك او بعضه قام من تركه من الظهور
مقامه واستحق ما كان اصله يستحقه لو كان حيا وعلى انه من مات من اصل طبقه
مستوية وانتقل نصيبه لمن تركه من ظهره وآل الوقف الى انقراض اصل تلك
الطبقه المستوية وكان قد انتقل الى من اسفل منها استحقاق من مات قبله
بالتفاضل واستحقاق نازل مع وجود اعلانه نقصت القسمة السابقة
على ذلك وقسم جميع الوقف لمن يوجد من اصل الطبقه التالية لتلك الطبقه
المستوية بالسوية بينهم ومكذ في كل عصر واوان فان لم يوجد احد من اولاد

نصيب

الواقف

الواقف وزوجته بعد صرف ذلك لمن يوجد من ذرية البطون حين ذلك ثم من
بعدهم لا اولادهم وذريتهم ونسبهم على الشرط والترتيب المشرح ذلك اعلاه
فان لم يوجد احد من نسبه من البطون وانقر صوا كان ذلك محروفا الى ما
شرطه من جهات البر المتصلة فانت امرأة من اولاد الظهور تدعى بعابدة عن
ابن ومنت وكان الوقف قد انحصر فيها ووجد حين موتها من اولاد البطون
طبقتان احدها اعلان الاخرى بالنسبة الى انتسابها الى الواقف فكل يكون
جميع الموجودين حين موت عابدة طبقه واحدة ويقسم ربع الوقف المذكور
عليهم جميعا للذكر منهم سهم واحد وللانثى نصف سهم **اجاب** يكون
جميع الموجودين حين موت عابدة طبقه واحدة ويقسم ربع الوقف عليهم
جميعا للذكر منهم سهم واحد وللانثى نصف سهم والله في التوفيق **واسفل** منه ما صوبه
وفي هذه الصورة اذا مات احد من اولاد البطون المذكورين عن ولد له
ينتقل نصيبه الى ولده ويكون حكم اولاد البطون كاولاد الظهور عملا بقوله
الواقف على الشرط والترتيب المشرح ذلك اعلاه ام لا **اجاب** ينتقل
نصيبه الى ولده ويكون حكم اولاد البطون كاولاد الظهور وبالله التوفيق
سئل من حلب فيها اذا وقف زيد املاكه على ولديه موسى وعيسى بالسوية
من غير شريك لهما في ذلك ثم من بعدهما على اولادهم ثم على اولادهم ثم على
اسالهما واعقابهما ذكورا وهم واناثهم في ذلك سواء ما دامت الاناث عازبات فاذا
تاهلن يسقط حقهن واذا عدن عازبات عاد استحقاقهن من ذلك اليهن على انه
من مات منهم عن ولد او ولد ولد او نسل او عقب عاد نصيبه من ذلك على ولده
او ولد ولده او نسله او عقبه ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل
ولا عقب عاد نصيبه من ذلك لمن هو في درجته وذوي طبقته من اصل الوقف
ومستحقه فاذا انقر صوا باجمعهم وحلت الارض منهم ومن اسالهم واعقابهم
ولم يبق منهم من ينسب الى الواقف باب من الابا ولا بايم من الامهات عاد ذلك
على مصالح الزاوية التي اسالها الواقف فاذا تعذر الصرف اليها عاد الى الحرم
الشريفين واذا تعذر الصرف اليها عاد الى الفقرا والمساكين من امه محمد صلى

اي لغير الواقف المذكورين

الدم عليه وسلم فأتى موسى المذكور ويوحى ابنه موسى عن ابنه موسى مصطفى ومات موسى
كذلك ابنه موسى عن بنته هي اسمها بنت موسى المذكور عن اولادهم ثم عبد الباقي
ويحيى وامة الرحمن وهي عزرا غير متزوجة ثم ماتت عبد الباقي عن ابنه موسى
ثم ماتت امة الرحمن وهي عازبة عن اولادهم فتح الله وانس وبدر السعد والمزوجة
وماتت بدر السعد وهي متزوجة عن بنته هي زينب بنت موسى ثم ماتت فتح الله عن اولاد
ثم ماتت يحيى المذكور عن بنته هي رازية متزوجة وعن المذكورين ومنهم موسى بن
عبد الباقي وانس بنت عبد الرحمن واولاد فتح الله بن امة الرحمن واولاد محمد
وابراهيم المتوفين في حياة ابيهما موسى المذكور ثم ماتت رازية بنت يحيى عن ابن
مواحد وعن المذكورين ومنهم موسى وانس وزينب بنت بدر السعد واولاد
فتح الله اخي انس وعن مصطفى ونسلى بنت اسماء ولدى ابراهيم ومحمد المتوفين في
في حياة ابيهما موسى المذكور فلن يعود نصيب يحيى في الوقف المذكور بموجب شرط
الواقف المرقوم افقونا **اجاب** نقود حصته يحيى الاموسى وانس دون باقي
الموجودين المذكورين وذلك لان اصل الوقف مرتب بين الطبقات بلقطاً ومقتضاه
ان من مات منهم عن ولد لا يستحق ولده شيئا مادام واحد من اهل طبقة والده او
والدة موجودا لكن لما شرط الواقف بعد ذلك ان من مات عن ولد او ولد ولد
عاد نصيبه له ولده او ولد ولده يعني عند عدم الولد افاذا هذا الشرط ان من
مات عن ولد ولم نصيب من الوقف لا يعود لولده شيء فاقضى ذلك ان لا يستحق
اولادهم وابراهيم المتوفين في حياة والدهما شيئا وان لا يستحق احمد بن رازية
المتوفاة وهي متزوجة ايضا شيئا وان لا يستحق اولاد فتح الله شيئا من نصيب
يحيى مع موسى وانس مع ان امة ماتت وهي عازبة مستحقة لان يحيى لما مات عن
غير ولد سوى رازية التي لا نصيب لها بتاهلها وهي في حكم العدم ولم يكن في درجته
احد ليعود نصيبه اليه ولم يذكر الواقف حكم من مات عن غير ولد وليس في درجته
احد فكان الشرط منقطع الوسط والحكم الى اصل الوقف المرتب المقتضى لان يقدم اهل
الدرجة العليا على اهل الدرجة السفلى ولا شك ان موسى وانس اعلى درجة
من اولاد فتح الله فلم يجرم انما اختصا بنصيب يحيى دونهم والله اعلم **سئل** فيما اذا
وقفت

وقفت واقفة وقفها على نفسها مدة حياتها ثم من بعد ما يعود وقفها على ولديها
لبطنها فلان وفلان وعلى من سجدت لهما من الاولاد المذكور والناث سوية بينهم
ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولادهم كذلك ثم على انسالهم واعقابهم المذكور
والناث بينهم سوية على انهم من توغ منهم ومن اولادهم وانسالهم واعقابهم عن ولد
او ولد ولد عاد نصيبهم من ذلك الى ولده ثم الى ولد ولده ثم الى انساله وعقبه
وعلى ان من توغ منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم عن غير ولد
ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبهم من ذلك الى من موغهم في درجته
وذكرى طبقته من اهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى منهم فاختص
الوقف المذكور في ثلاثة انفار من ذرية الواقعة ذكر والنسب فأتى احد النسب
عن غير ولد ولا ولد ولا اخ شقيق واخت لام من اهل الوقف المذكور فمسل
يكون نصيبها لاختها الشقيق دون اختها لام على بقول الواقعة يقدم الاقرب
فالاقرب الى المتوفى وما الحكم في ذلك **اجاب** نعم يختص بنصيبها الاخ الشقيق
دون الاخت لام على بقول الواقعة يقدم الاقرب فالاقرب الى المتوفى والله اعلم
سئل فيما اذا وقف رجل وقفه على نفسه ايام حياته ثم من بعده على اولادهم ثم
على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم انسالهم واعقابهم وبعد الانقراض على جدهم
متصلة بموجب كتاب وقف ثابت المصنوع وجماعة ثابت نسبهم الى الواقف
بموجب تمسك شرعي ثابت مضمون متصرفون في الوقف على موجب شرط الواقف من
مدة تزيد على مائة سنة والآن تدعى جماعة منهم من ذرية الواقف وان الوقف
مختص بهم دون الجماعة المتصرفين فيه من مدة المدة المدبدة ويطالبونهم برفع
ايديهم عنه فهل يعمل بتصرف الجماعة الثابت نسبهم الى الواقف في الوقف على
موجب شرط الواقف من مدة المدة المدبدة ويلزم المدعين اثبات نسبهم الى
الواقف بالسلسلة المتصلة واثبات قدر استحقاقهم في الوقف او لا **اجاب**
يلزمهم اثبات نسبهم الى الواقف بالسلسلة المتصلة واثبات قدر استحقاقهم
في الوقف والله الموفق **سئل** فيما اذا شرط واقفان النظر في فقيرهما لا نفسهما
مدة حياتهما ثم من بعدهما لاولادهما وانسالهما واعقابهما على الشرط والترتيب

ثم قرر حاكم الشرع رجلا من اولاد الظهور بفرقة على جميع الوقف وقرر حاكم اخر رجلا من اولاد البنات في نصف النظار المزبور وثبت ارشدية الناظرين لدى الحاكم المرقوم فهل اذا تساوى الناظران في الارشدية يقدم الاسن الذي هو من اولاد الظهور ولا تصح نظارة الاصغر مع كونه من اولاد البنات ام لا **اجاب** نعم يقدم الاسن والله الموفق **سئل** فيما اذا كان من شرط الواقف في وقفه الاهلي على اولاده من ولد الظهور والبطون ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على ذريةهم ونسلهم وعقبهم بالسوية بينهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل تحجب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى الى حين انقراضهم على انهم من توغ منهم وخلف ولد او ولد ولد او نسلا وعقباً انتقل نصيبه اليه واحد كان او اكثر ذكر كان او انثى فان لم يخلف المتوفى من اولاد الواتة المزبور ولد او اولاد ولد ولا نسلا ولا عقباً انتقل نصيبه من ذلك الى اخوته واخواته المشاركين له في الاستحقاق من منافع هذا الوقف فان لم يوجد احد منهم صفا ذلك لا قرب الطبقات الى المتوفى المزبور من اهل الوقف المزبور وماتت الا ان مستحقة في الوقف من قبلها عن غير ولد ولا ولد ولد والموجود اذا ذاك ابوها المستحق في الوقف المزبور واخاتها من ابيها المزبور المحجبين به وباعمارها الثلاثة وابتاع رابع وجدتها لامها وخالتها المستحقون في الوقف المزبور والمسا ولون لريعه فهل ينتقل نصيبها لابيها ولا يشاركه فيه احد من المذكورين اوله **اجاب** ينتقل نصيبها لابيها ولا يشاركه فيه احد من المزبورين والله الموفق **سئل** فيما اذا وقف رجل مزرعة معلومة وما بها من الطواحين بموجب كتاب وقفه المتصل بالشوت موضع جماعة ايتهم على الطواحين وتصرفوا فيها مدة زاعمين ان بناها لهم فهل يكفون الى اثبات ذلك والى وضع البناء بطريق شرعي واذا لم يشبوا ذلك ترفع ايديهم عن الطواحين وتسلم لجهة الوقف بموجب كتاب الوقف المرقوم اوله **اجاب** اذا لم تثبت الجماعة وضع البناء بطريق شرعي ترفع ايديهم عن الطواحين وتسلم الى جهة الوقف بموجب كتاب الوقف المرقوم والله الموفق **سئل** فيما اذا كان لزيد المستحق في وقف اهل مبلغ معلوم ثابت بحجة صرفه في عمارة دار الوقف باذن ناظر الوقف المرقوم ثم مات زيد عن بنت وكتب بين البنت وابن ابن عمها المستحق في الوقف المذكور بان كل منهما ان يستحق

في ذمة الآخر حقا مطلقا وبراء كل منهما ذمة الآخر ابراء عما صححه فله يسوغ لبنت زيد تناول ما صرفه ابوها في عمارة دار الوقف المزبور ولا يمنع من ذلك الا براء العام الصادر عما في الذمة المرقوم اوله **اجاب** يسوغ لبنت زيد تناول ما صرفه ابوها في عمارة دار الوقف من ريع الوقف المزبور ولا يمنع من ذلك الا براء العام الصادر عما في الذمة والله اعلم **سئل** فيما اذا كان لزيد المستحق في وقف اهل مبلغ صرفه في عمارة دار الوقف وبستانه من ماله ليرجع بتنظيم غلة الوقف باذن الناظر واثبت مقدار على وجه الناظر بالبيسة العادلة ثم مات زيد عن بنت ومات الناظر عن ورثة ونصيب القاض بنت زيد ناظرة على الوقف فهل للناظرة الآن تناول مبلغ ابيها من غلة الوقف وترفع ايدي المستحقين الى استيفاء المبلغ المرقوم اوله **اجاب** للناظرة تناول مبلغ ابيها من غلة الوقف وترفع ايدي المستحقين الى استيفاء المبلغ المرقوم والله الموفق **سئل** فيما اذا كان في قلعة السلطان قصره الله بيت معد لمن كان خطيبا واماما بجامع القلعة من حين الفتح وزيد خطيب وامام بالجامع المذكور وتلقى الخطابة والامامة عن ابيه وحده ولم ساكنون في البيت المذكور من مدة تزيد على ستين سنة والآن احدث للجامع المذكور اماما ثانيا ونزع عن ابي البيت وقف على من كان اماما بالجامع المزبور ولم يبرز كتاب وقف بذلك فهل يكلف الى اثبات ذلك واذا لم يثبت ذلك يبقى البيت في تصرف زيد على ما كان اوله **اجاب** يكلف الى اثبات ذلك واذا لم يثبت يبقى البيت في تصرف زيد على ما كان والله الموفق **سئل** فيما اذا فقد كتاب وقف اهل وماتت امرأة مستحقة في الوقف المزبور عن بنت واولاد ابن فوزع ناظر الوقف نصيبها بين بنت الميمنة واولاد ابيها بالسوية لعدم علمه بتصرف الناظر السابقين ثم اثبتت بنت الميمنة بالبيسة العادلة ان الناظر السابقين كانوا يدفعون نصيب من يموت عن ولد وولد ولد للولد دون ولد الولد فهل تقبل البيسة المذكورة وتستحق بنت الميمنة نصيب امها بمقتضى دها دون اولاد ابيها المزبورين اوله **اجاب** تقبل البيسة المذكورة وتستحق البنت نصيب امها بمقتضى دها والله اعلم **سئل** فيما اذا وقف رجل وقفه على نفسه ثم من بعده على اولاده لصلبه ولم محمد وعثمان وست العيش ومن عسالة يخدم

المستحق في وقف اهلتي
جمع صرفه في عمارة على طار الوقف

لهم من الاولاد الذكور والاناث بينهم على الغريضة الشرعية ثم من بعدهم على اولاد البنين
دون اولاد البنات ثم على اولاد اولاد البنين ثم على نسلم وعقبهم حسبما شرع فيه
على انه من مات هن البنين ومن اولادهم وان سفل عاد ما كان جاريا عليه
على ولده ثم على ولد ولده ثم على ولد ولده ثم على نسلم وعقبه من البنين
وعلى انه من مات منهم ومن اولادهم وان سفل عن غير ولد ولا نسل ولا عقب عا
ما كان جاريا عليه من ذلك على من معه في درجته وذوي طبقته من اهل الوقف
فان لم يبق من يساويه في درجته المذكور دون الاناث وآل الوقف اما اولاد
الاولاد وفيهم ابنا وبنات ومات احد الابنين عن غير ولد وله ابن اخيه المستحق
واختاه المذكورتان فكل بقود حصته الابن المتوفى الى ابن اخيه الذي هو وارث
الموجودين اليه من اهل الوقف ولا تستحق البنات شيئا من الوقف اصلا او لا
اجاب بقود حصته الابن المتوفى الى ابن اخيه ولا تستحق البنات شيئا من
الوقف وبالله التوفيق **سئل** فيها اذا انشاء رجل وقف على اولاده الا رجعة الذكور
وعلى من سجدت لهم من الاولاد الذكور دون الاناث ثم على اولادهم وانسالم
واعقابهم على الغريضة الشرعية ثم على جهة برمتصلة والمحصر الوقف في ابن من الاربعة
ثم مات عن ابنين وثلاث بنات ثم مات كل من الابنين عن اولاد وماتت بنتان
من البنات عن اولاد وبقيت واحدة منهن وتنازع اولاد ابن ابن الواقف مع اولاد
بنتي ابنه وزعم اولاد الابنين ان الوقف خاص بهم وتوافعوا الى حاكم حنف فحكم بدخول
اولاد بنتي الابن مع اولاد ابن الابن على بالشرط المرقوم ثم منعهم منه حاكم آخر فكل
تدخل اولاد بنتي الابن الواقف مع اولاد ابن ابنه في الوقف المذكور ويعمل بالحكم المذكور
ويلغو الحكم بالمنع او لا **اجاب** تدخل اولاد بنتي ابن الواقف مع اولاد ابن ابنه
في الوقف المذكور ويعمل بالحكم الموافق للشرط ويلغو الحكم بالمنع والله الموفق
سئل فيما اذا باع ناظر وقف اعلى دار الوقف بيعا حكيا بعد ثبوت مسوغات بيع
ذلك باليسنة التي من جملتها كون الدار حيا بائنا مات البايع والمشتري وتخاصم ناظر الوقف
الآن وواضع اليد على الدار المرقومة بسببها وكشف عليها فظهر انها كانت عامرة وقت
البيع المزبور ووجد البناء القديم باقيا على حاله وظهر ان جميع ما ذكره مسوغات البيع

المذكور

المذكور لا اصل له فكل تكون الشهادة التي يكذبها المحس باطله ولا يصح البيع المذكور
المبنى عليه ويسوغ للقاضي المتراخ لذي ابطال البيع المرقوم ورد الدار الى الوقف
والزام واضع اليد باجر مثل الدار في مدة نقره فيها **اجاب** تكون
الشهادة التي يكذبها المحس باطله ولا يصح البيع المبني عليها وتزد الدار الى الوقف
ويلزم واضع اليد باجر مثل الدار في مدة نقره والله اعلم **سئل** فيما اذا كان
من شرط واقف في كتاب وقفه المتصل بالشبوت ان لا يناقل من امكن الوقف وناقل
ناظر الوقف يزيد ابا ربيع قرار يبط وخمس قيراط من دارين دارين عامرين للوقف
ومضى على ذلك مدة ثم مات ناظر الوقف وتولى على الوقف غيره فهل يعمل بكتاب
الوقف ويقضى ببطلان المناقلة المخالفة لشرط الواقف المزبور او لا **اجاب**
يعمل بكتاب الوقف المرقوم ويقضى ببطلان المناقلة المخالفة لشرط الواقف
المزبور والله الموفق **سئل** فيما اذا وقف رجل وقفه على نفسه وبعده
لاولاده ثم من بعدهم لاولادهم ثم لاولادهم ثم لاولادهم ثم لاولادهم ثم لاولادهم
ثم لا نسالم واعقابهم وان سفلوا على الشرط والترتيب المذكورين على انه من
توفي منهم ومن اولادهم واولادهم واولادهم وانسالم واعقابهم وان سفلوا عن
ولد او ولد ولد او اسفل من ذلك من نسل وعقب انتقل نصيبه لولده ثم لولد
ولده ثم لنسله وعقبه وان سفلوا كل ذلك على الشرط والترتيب المذكورين
فمات رجل من اهل الطبقة الثالثة عن ذكرين وانثى مات احدهما عن اولاد فهل
يستحقون نصيب ابائهم دون من هو في طبقته اول **اجاب** يستحقون نصيب
ابائهم دون من هو في طبقته والله اعلم **سئل** فيما اذا كان غراس بستان
وقفه من يد على اولاد ابد اما تنا سلوا وبعده انقراض على جهة برمتصلة بموجب
كتاب وقف زيد الثابت المضمون المستقل ذلك الى زيد قبل صدور الوقف
المزبور عنه بالشراء الشرعي من جماعة بموجب تمسكات شرعية محكمة في حكم
الوقف المزبور والارض وقف عمر وعلى اولاد ابد اما تنا سلوا وذرية
زيد متصرفون في الغراس المزبور وذرية عمر متصرفون في الارض المرقومة
من الزمن القديم والآن ان بموجب تمسكات شرعية ويدعي الآن ذرية

عمرو ان الغراس المزبورة تتبع الارض ويطلقون ذرية زيد برفع ايديهم عنه
 فهل يبقى الغراس المزبور بيد ذرية المتصرفين فيه من الزمان القديم والى
 الان بموجب كتاب وقف زيد الثابت المصنوع والتمسكات الشرعية ولا يكون
 تتبع الارض بمجرد دعوى ذرية عمرو مالم يظهر واتمسكا شرعا في كتاب وقف زيد
 المزبور او لا **اجاب** يبقى الغراس بيد ذرية المتصرفين فيه من الزمان
 القديم بموجب كتاب وقف زيد الثابت المصنوع والتمسكات الشرعية ولا يكون
 تتبع الارض بمجرد دعوى ذرية عمرو مالم يظهر واتمسكا شرعا في كتاب وقف زيد
 المزبور والله الموفق **سئل** فيما اذا كان على قرية وقف مال مقطوع على اهالي
 القرية في كل سنة بموجب الدفتر السلطاني وامتنع اهالي القرية من دفع المال
 لناظر الوقف سنين معلومة زاعمين ان حاكم العرف كان يأخذ منهم بالقوة فهل يسوغ
 لناظر مطالبهم بمال السنين المذكورة ويومرون بدفعه له او لا **اجاب** لناظر الوقف
 مطالبهم بمال السنين المذكورة ولا يعتبر بمجرد زعمهم المذكور والله الموفق **سئل**
 فيما اذا كان في دار وقف مساكن متعددة وسكن كل من مستحق الوقف في مسكن
 على حدة وطالب الناظر احد الساكنين باجرة مسكنه مدعي انه اراد من قدر
 استحقاقه فهل يمنع من طلب ذلك حيث سكنوا جميعا في الوقف بالتراضي او لا
اجاب يمنع من طلب ذلك بعد سكناه مع جميع المستحقين بالتراضي والله
 الموفق **سئل** فيما اذا كان من شرط واقف ان من مات من ذريته عن غير ولد
 ولا ولد ولد ولا اسفل منه عاد ما كان جاريا عليه الى من هو معه في درجته
 وذوي طبقته يقدم في ذلك الى قرب فالاقرب ولم يقل الاقرب الى الواقف ولا
 الى المتوفى وما ترجل من الذرية عن غير ولد وله اخت وابن عم وبنت عم فلن
 يعود نصيبه من المذكورين **اجاب** يعود نصيبه الى الاخت خاصة
 لان المراد الاقرب الى المتوفى والله اعلم **سئل** فيما اذا صرفت ناظر وقف في
 تعمير ماكن الوقف وغيرها من المصارف الضرورية مبلغا معينيا من مالها
 لترجع به على جهة الوقف ثم عزلت عن الوقف وتوكلت الوقف غيرها فهل يكون
 القول قولها في ذلك مع يمينها وعلى الناظر الثاني دفع المبلغ لها من متحصل الوقف

صرف الناظر في تعمير الوقف
 مبلغا من مال نفسه

المرقوم

٢٣ المرقوم او لا **اجاب** يكون القول قولها في ذلك مع يمينها مالم تذكر مبلغا يكتفي به
 المحس وعلى الناظر الثاني دفع ذلك من متحصل الوقف والله اعلم **سئل**
 فيما اذا كان لمزرعة مشتركة بين وقفين ماء يختص بها وحصه احد الوقفين
 في تواجدها هي ويسوقون ماء القرية المذكورة الى ارض اخرى يديهم متعللين
 بان حصه احد الوقفين في المزرعة في تواجدهم ولم الى انتفاع بما بها كيف شاءوا
 فهل يمنعون من ذلك وليس لهم سوق ماء المزرعة الى غيرها من الاراضي وان
 كان حصه احد الوقفين في تواجدهم او لا **اجاب** يمنعون من سوق ماء
 المزرعة الى غير ارضها وان كانت حصه احد الوقفين في تواجدهم والله الموفق
سئل فيما اذا كانت ارض بستان موقوفة على ذرية زيد من قبله بموجب كتاب
 وقف ثابت المصنوع من مدة تزيد على ثلث مائة سنة وابل الوقف متصرفون في
 الارض من حين الوقف الى الآن وتدعي جماعة ان نصف الارض المزبورة
 موقوفة عليهم من قبل جددهم بموجب كتاب وقف ثابت المصنوع ايضا من مدة
 مائة سنة ويطلقون ذرية زيد برفع ايديهم عن ذلك بموجب كتاب الوقف
 المرقوم فهل يكون العمل بكتاب وقف زيد المزبور السابق على التاريخ وتصرف
 ذرية زيد في الارض المزبورة من حين الوقف الى الان ولا يعمل بكتاب
 وقف جد الجماعة المزبورين الموقر عنه او لا **اجاب** يكون العمل بكتاب
 الوقف المقدم التاريخ ولا سيما وضع اليد في المدة المديدة المزبورة ولا
 يعمل بكتاب الوقف الموقر عنه والله الموفق **سئل** فيما اذا كان احد طرفي
 ساباط زيد راكبا على جدار مسجد فتشعث بناء الجدار المرقوم وليس للمسيح
 وقف يعرف منه الجدار المرقوم فاذا انقضى لزيد بانه يبنى الجدار ويبني الجدارين
 الفاصلين بين المسجد وبين ما يملك صفة عضادتين وقوسا من الحجارة ويركب
 سقف المسجد على القوس ويركب بنيانه على القوسين ايضا ويبني العضادتين
 والقوس ويركب سقف المسجد على القوس ويركب بنيانه على القوسين ايضا
 وقع الاذن المزبور صحيحا ويكون بناء زيد موصوعا بالطريق الشرعي او لا
اجاب وقع الاذن صحيحا ويكون بناء زيد موصوعا بالطريق الشرعي والله الموفق

سئل فيما اذا كان خلوص حوائثه موقوفه على جهة بر طاعة ويدفع المذكور
 الى جهة الوقف المذكور دون اجرة مثل الحوائثه ويكلفون المستوفى الى تعبير
 وترميم ما يحتاج اليه الحوائثه من العاير والمرايات فهل يسوغ للموقوف مطالبته
 بتمام اجر مثل الحوائثه المرقومة اذا امتنعوا من التعمير والترميم **اولا اجاب**
 اذا امتنعوا من الصرف على العارة والترميم يلزمون بدفع ثمن اجر المثل شرعا
 وبالله التوفيق **سئل** فيما اذا كان من جملة وقف زيد قرية محدودة بموجب
 كتاب وقعه الثابت المصنوع من الشرق بما كان معينه وتقام الحد المذكور الثالث
 واد ومن الشمال بالوادى المذكور ومن جملة وقف عمره قرية محدودة بموجب كتاب
 وقعه المؤخر التاريخ عن كتاب وقف زيد المذكور من القبلة بوادى وقف قرية
 زيد المزبور ويدعى المتكلم على جهة وقف عمره ان الوادى المحدود به قرية زيد شمالا
 وقرية عمره قبله هو الوادى الملك صق لقرية وقف زيد وليس بالوادى الثالث المعين
 بموجب كتاب وقف زيد المزبور فهل يعمل بكتاب وقف زيد المزبور السابق
 التاريخ المحدود فيه قرية المزبور شمالا بالوادى الثالث ولا يعمل بكتاب
 وقف عمره المؤخر التاريخ المحدود فيه قرية قبله بوادى قرية وقف زيد
 المذكورة **اولا اجاب** يعمل بكتاب وقف زيد السابق التاريخ ويكون
 الحد بين قرية زيد وقرية عمره وهو الوادى الثالث كما هو معين ومبين في
 كتاب وقف زيد مع انه لا ينافيه ما ذكر في كتاب وقف عمره ان الحد قبله وادى
 وقف قرية زيد لانه يصدق على الوادى الثالث انه وادى وقف قرية
 زيد ايضا ويمكن حينئذ التوفيق بحمل المطلق على المقيد ولا يراد بالوادى
 انه الملك صق لقرية زيد والله الموفق **سئل** فيما اذا كانت جنيته وقفا
 اهليا من مدة تزيد على مائة سنة وخمسين سنة بموجب كتاب وقف ثابت
 المصنوع وامل الوقف متصرفون من حين الوقف والى الان ويدعى جماعة
 ان الجنيته المرقومة وقف جد لهم بموجب كتاب وقف سابق التاريخ على
 وقف جد المدعى عليهم والى الان الحدود المعينة في كتاب وقف المدعىين
 محدودة فهل تبقى الجنيته بيد المتصرفين فيها بموجب كتاب وقف جد لهم

المزبور

بالله
 مختلفه

٤ المزبور المدة المرقومة ولا يعمل بكتاب وقف المدعىين اذا اختلف حدان من
 الحدود المعينة فيه ولو كان سابق التاريخ **اولا اجاب** تبقى الجنيته
 بيد اربابها المتصرفين فيها بموجب كتاب وقفهم من المدة المذكورة ولا يعمل
 بكتاب وقف المدعىين حيث اختلف فيه حدان ولو كان مقدم التاريخ
 والله الموفق **سئل** فيما اذا كان لوقف اهلى تسعة اسهم في قرية ومزارعها
 الاربع بموجب كتاب الوقف المتصل الثبوت الذى حددت فيه القرية
 والمزارع بالحدود الاربعه وامل الوقف متصرفون في الحصة المزبورة
 من حين الوقف والى الان وبقية سهام ذلك لجهة السلطنة فوضع رجل
 يده على جميع القرية ومزارعها الاربع واستوفى غلتها سنتين زاعما انه
 استاجر ذلك من جهة السلطنة فهل يعمل بكتاب الوقف المرقوم وترفع يد
 الرجل عن حصة الوقف بموجبه ويؤمر بدفع ما حصل الوقف من غلة
 السنتين المزبورتين **اولا اجاب** يعمل بكتاب الوقف المرقوم وترفع
 يد الرجل عن حصة الوقف بموجبه ويؤمر بدفع ما حصل الوقف من غلة
 السنتين المزبورتين والله اعلم **سئل** فيما اذا وقف زيد اراضى
 متعددة وتعين لكل ارض في كتاب وقفه مقدار من الشرب ثم شغل بعض
 غراس الوقف القايم في بعض ارض الوقف فباعه ناظر الوقف مع جميع الشرب
 لجميع الاراضى وذكر في حجة البيع مقدار من الشرب المستوعب لشرب جميع
 الاراضى وتصرف المشتري بالبيع لعمر الناظر على وقفه وتصرف ناظر وقف
 البر في الغراس وجميع الشرب مدة مدية والآن يريد ناظر وقف زيد ان
 ياخذ من الشرب القدر المعين للاراضى ويبقى حق شرب الراضى الحاملة
 للغراس فقط فهل له ذلك او يمنع من معارضة ناظر وقف البر ويبقى القدر
 على قدمه وتنفذ حجة البيع الصادرة لدى حاكم يرى ذلك على وجه الناظر
 على وقف زيد وما الحكم الشرعى **اجاب** اذا حكم بصحة البيع المزبور حاكم
 براءة يبقى القدر على قدمه وتنفذ حجة البيع الصادرة على الحاكم المذكور في وجه
 الناظر المزبور والله الموفق **سئل** فيما اذا وقف واقف او قافا على جهة بر

اشترت الدار على كذا
بالكسر استبد لها

معينة ومن جلت عماره دار شرط استجاره باجره المثل لا قاره ثم من بعدهم لعقابه
ثم للعلماء والصلحا **وتسبع** تسعت بناء الدار المرقومة واشترت على الخراب ولم يكن
التعير والتعير من الوقف المزبور وراى منوط الوقف الاستبد ال باذن حاكم
الشرع لما فيه من النفع للوقف زيادة الربح والحظ والمصلحة لجهة الوقف وصدرت
المنافقة الشرعية فحكم حاكم الشرع بعد ثبوت المسوغات المجوزة لذلك لديه فمثل
والحالة هذه تسع الدعوى والمعارضه من العتقا بعد وقوع المناقلة الشرعية او
يتبعون من ذلك **اجاب** لا تسع دعوى العتقا بعد ما ذكر والله اعلم **سئل**
فيما اذا وقف زيد على الذرية ومات شخص من الذرية قبل ظهور غلة تلك السنة
فهل يستحق نصيبه من غلة تلك السنة للشخص الذي انتقل نصيبه من الوقف
اليه بموجب شرط الواقف وله يستحق ذلك ورثته او لا **اجاب** ان مات قبل
ظهور الغلة لا تستحق ورثته وتكون للذي انتقلت اليه والله الموفق **سئل**
فيما اذا باع رجل حصه معلومه من بستان معلوم على انها ملكه انتقلت اليه مستند
مورخين بامس يوم البيع وحضر ابن البايع وصدق على صحة البيع ثم مضت مدة
ومات البايع واطلع ابنه المصدق على ان المبيع وقف جده واحويه على البايع
ثم على اولاده فطالب المصدق المزبور واخذ المستحقه معه برد المبيع الى
الوقف وتمسك ذواليد بتصدق الابن وزعم ان البيع صحيح بذلك وان ليس
للمصدق واخته الدعوى بالوقف فهل تسع دعوى المصدق على صحة البيع بان
المبيع وقف ويحكم له ولا خته بالوقف ولا يمنع من ذلك التصديق المزبور او لا
اجاب تسع الدعوى بذلك والحال كذلك والله الموفق **سئل** فيما اذا كان
لرجل حايوتا جارية في ملكه بالطريق الشرعي ثم انه اشهد على نفسه جماعة المسلمين
انه اوقفها على نفسه ايام حياته ثم من بعده على اولاده واولاد اولاده واساله
واعقابه ومن بعدهم على جهة بر متصلة ولم يكتب بذلك حجة ثم توفي الواقف وترك عليه
ديون لا ربا بها فهل تسع الدعوى في ذلك ويقبل قول البيعة ويحكم بصحة الوقف او لا
اجاب تسع الدعوى وتقبل البيعة ويحكم بصحة الوقف والله الموفق **سئل**
فيما اذا كانت مزرعة وقفا على الذرية وانخر الوقف في رجل واخته وتولى الرجل

نظر

نظر الوقف ثم تجز بعض الفلاحين عن زرع ما في يده من المزرعة المزبورة فزرعه
الناظر المذكور لنفسه بغير حق وعمله فلما ادركت الغلة طلبت اخته منه ان
يدفع لها حصه من ذلك فهل يكون الزرع المزبور لزارعه الناظر المذكور وليس
لاخته مشاركتة عليه ولا يلزمه سوى نقصان الارض ان نقصت بزرعه او لا
اجاب حيث زرعها المتولى لنفسه فهو في ذلك كالواقف فيكون الزرع له
وعليه نقصان الارض لا غير والله اعلم **سئل** فيما اذا اوقفت امرأة تسعة
قاريط ونصف قيراط من ارض وستة قاريط من الغراس القايم بها على نفسها
وذريتها في سنة تسع وثمانين وتعمية ثم تناقلت مع اخيها لهما واخذت
منه عوضا عما وقفته حصصا معلومة من قاعتي وطبقة ودفعت اليه ذلك
الموقوف ثم اشترى اخوها المزبور منها تسعة قاريط ونصف من الارض
المزبورة على انها ملكها وباع التسعة عشر قيراطا المنتقلة اليه على الوجهين
المذكورين لزيد ثم باعها زيد لعمرو ووقف عمرو ذلك على جهة بر ثم ماتت المرأة
واخوها وظهرا لاولادها ان التسعة عشر قيراطا من الارض المزبورة وقف
عليهم من جدهم واحويه بموجب كتاب وقف يحكم فيه بالصحة والضرورة المذكور
فيه ان الوقف صدر من الواقفين المسلمين فيه من سنة تسع وثلاثين وتعمية
فرفعوا امرهم الى الباب العالي فبرز لهم امر شريف سلطاني ببسما دعواهم والحكم
بالوقف وتمسك متولى جهة الوقف الصادر من عمرو المشتري الا غير بما ستر من
التناقل والشرا قبل يجعل بالوقف المتقدم الشاهد به كتاب الوقف المزبورة
عبرة بما صدر بعده من التناقل والبيع وغيرها او لا **اجاب** يجعل بالوقف
المتقدم ولا عبرة بما صدر بعده من التناقل المبني على الوقف المتأخر والبيع
المبني على الملك ولا بما ابنتي عليها والله اعلم **سئل** فيما اذا باع رجل حصه
معلومة من بستان معلوم على ان ذلك ملكه واحضر ولده المراهق وصدق على
صحة البيع وكتب تمسك البيع وذكر فيه انه صدق والله بالغ ثم مات البايع والمشتري
منه وقد انتقل المبيع الى مشتري اخر واطلع ولد البايع الاول على ان المبيع وقف
عليه فعرض حاله الى الباب العالي فبرز الامر الشريف السلطاني ببسما دعواه

اذا زرعها المتولى
فهو كالواقف

والحكم بالوقف فتسلك الشراك الثاني بتصدق المدعي على صحة البيع الاول فهل
يسقط حق ابن البائع الاول من الدعوى بوقفية المبيع بما صدر عنه من تصديقه
على صحة البيع الاول ولا **اجاب** لا يسقط حق ابن البائع الاول من الدعوى
بوقفية المبيع بسبب التصديق على صحة البيع الاول والله اعلم **سئل**
فيما اذا كانت دار وقف على ذرية عمرو المذكور منهم دون الاناث ووجد من
ذريته الموقوف عليهم جماعة من المذكور وباع اقدمهم الدار المذكورة على انها وقف
عليه وانه ناطق الوقف وليس بيده ما يشهد له بالنظر فهل يكون البيع باطلا
ولبقية الموقوفين استرداد لجهة الوقف بامر الحاكم او لا **اجاب** نعم يكون
البيع المذكور باطلا والموقوفين استرداد لجهة الوقف بامر الحاكم والله اعلم **سئل**
فيما اذا كان يد ناطق على اوقاف متعددة لحدوده وقد شرط الواقف في جميعه النظر
من بعده للارشد فالارشد من ذريته فانس الناظر له رشدية من ولد من اولاده
وفرغ له عن النظر في حياته على بعض الاوقاف التي تحت يده بحجة شرعية ثابتة على
قاضي القضاة محكي فيها من يد رشده وصله له لوظيفة النظر واختيار له دون
غيره فهل يسوغ للقاضي ان يقرر في النظر على بقية الاوقاف واذا كان في مستحق
الوقف اولاد بطون تنتفع من اعمه له في النظر على شيء من الاوقاف المذكورة
بعد ذلك اول **اجاب** يجب ان يفوض اليه الباقي منها وليس لغيره من اولاد
البطون منازعة في النظر على شيء منها بعد ذلك والحالة كذلك والله اعلم **سئل**
فيما اذا قرر القاضي شخصا في وظيفة النظر على اوقاف اجدادة واذن له
في نقاط مصالحه ان وقف المرقومة وفي قبض عشر متحصل معلوما له نظير ذلك فهل
لناظر المذكور قبض عشر متحصل الا وقاف المزبورة لا ما فضل بعد المصارف
والكف **اجاب** لناظر قبض عشر جميع المتحصل لا ما فضل بعد المصارف والله
الموفق **سئل** فيما اذا كانت تولية وقف بيد رجل يقال له الشيخ محمد بن الغزال
وفرغ عنها لرجل يقال له محمد اغا وفرغ محمد اغا المذكور عنها لرجل يقال له احسان
اغاثم اخذ الشيخ محمد المذكور التولية المرقومة بموجب تقرير شرعي مبني على براءة
شريفة سلطانية واستمر متصرفا فيها حتى مات فبعده موته وجه القاضي التولية المزبورة

عنه

عنه لن يد وتصرف من يد فيها مدة والآن يدعي رجل يقال له ابراهيم ان التولية
المذكورة بيده متعللا بان احسان اغا المذكور فرغ له عنها ويعارض زيد في
ذلك والحال ان التولية المرقومة حين فرغ احسان اغا عنها كانت بيد الشيخ
محمد المذكور بموجب التمسكات المعينة واستمر متصرفا فيها حتى مات فهل يكون
توجيه القاضي القاضي التولية المزبورة لزيد عن الشيخ محمد المذكور صحيحا وتبقى
بيده وله يعمل بفرغ احسان اغا عنها لبراهيم المزبور حيث انها لم تكن بيده
حين صدر الفرغ المذكور ويمنع ابراهيم من معارضة زيد في ذلك ولا **اجاب**
لا يعمل بفرغ احسان اغا عن التولية لبراهيم حيث لم تكن بيده وقت الفرغ
ويمنع ابراهيم من معارضة زيد فيها والله الموفق **سئل** في قرية كلها وقف
منها ثلثة قراريط وقف على مدرسة واحد وعشرون قيراطا وقف للمعسر خمسة
الحرمين ياخذ الموقوف اجرتها كل سنة سبعة قروش وحصة المدرسة مالا مقطوع
من زبور من مدة مد يد كل سنة اربعون قرشا سالمة من المغارم العرفية ومضى
كخوصية متولين وهم يتناولون هذا المقدار فالموقوف ان يقول لو اضاع اليد
على حصة المدرسة لا آخذ منكم الا على حساب ما ياخذ متولي الحرميين فهل له ذلك
ام لا واذا قال الفلاح للموقوف ان وجدته من يستاجر منك بزيادة عن
الاربعين آجر فهل للموقوف ان يجار الحصة بالزيادة ام لا **اجاب** يمنع المتولي
من المطالبة بما زاد على مقطوع الوقف المعين له في كل سنة والله الموفق **سئل**
فيما اذا كانت الارض لوقفين وفي الارض غراس موصوع بطريق شرعي
النصف من رجلين بالسوية والنصف الثاني تتبع الارض واذن المتكفلان
على الوقفين للرجلين بان يغرسا في الاماكن الخالية من الغراس ويكون النصف
للرجلين بالسوية نظير غرسها وعملها والنصف تتبع الارض المزبورة ثم
ان احد المتكفلين على الوقف غرس بين الغراس القديم الذي للرجلين نصفه
قبل ان يغرس الجديده فهل يكون الغرس في الارض المستغولة بغراس الغير باطلا
ويسوغ للرجلين مطالبة الغراس بقطع ما غرسه بين الغراس المرقوم افقونا
اجاب يكون الغراس في الارض المستغولة بغراس الغير باطلا ويسوغ للرجلين

مطالبة الغارس بقطع ما غرسه من الغراس المرقوم والله اعلم **سئل** فيما اذا كان
 لزيد غراس قائم في ارض موقوفة ازاله وغرس في الارض غراسا آخر بغير اذن
 المتكلم على الارض ووقف ما غرسه على جهة معينة فهل يسيغ المتكلم على جهة الوقف
 للارض مطالبة زيد بقطع الغراس المزبور **اجاب** المتكلم على جهة الوقف
 مطالبة بقطع الغراس والله اعلم **سئل** فيما اذا كان بيد زيد تولية وقف جهة
 بروية كل سنة يكتب مقبوضه ومصر وفه بعرفة القاضى بموجب مكتوب مضمون باحضائه
 والان اخذ شخص التولية المرقومة عن زيد ويكلف الشخص المذكور زيد الى ان
 يجاسبه في مقبوضه ومصر وفه في المدة الماضية ثانيا هل له ذلك **اجاب** نعم
 يعمل به فانه المحاسبة المفضاة بامضاء القضاة ولا يسيغ له تكليفه الى المحاسبة ثانيا
 والله اعلم **سئل** فيما اذا كان لوقف اهلى بيوت وسكنها مستحق الوقف ثم اهدم
 بيت منها ونقول المستحقون لسكانه عمر من مالها والحالة ان للوقف اماكن غير
 البيوت المزبورة وليس له ناظر فهل يسيغ للقاضى نصب رجل من المستحقين
 ناظرا على الوقف المزبور ويأمره ان يتناول غلة الوقف ويعير منها البيت المزبور
 ولا يلزم الساكن عماره ذلك من ماله **اولا اجاب** اذا كانت البيوت موقوفة
 لسكن الذرية فللقاضى نصب ناظر على الوقف ليسكن كل مستحق في مسكن بقدر
 استحقاقه ومن سكن في ارض من قدر استحقاقه يؤخذ منه اجرة الزايد ويصرفها
 لغير الساكن من المستحقين وان كان للوقف اماكن غير البيوت يؤخذ من غلتها
 ما يعير البيت المذكور والله اعلم **سئل** فيما اذا شرط واقف معلوم وظيفة
 من الدراهم مقدرا معيننا والحال ان الوقف قديم من مدة تزيد على مائتي سنة
 والدراهم العثمانية لم يكن متعارفا اذ ذاك ولم يكن المتعامل الا بالدراهم الكبير الورى
 والان متولى الوقف يدعى انه يدفع معلوم الوظيفة المزبورة من الدراهم العثمانية
 المتعارفة الآن فهل يلزم المتولى ان يدفع معلوم الوظيفة المزبورة من الدراهم
 المتعارفة حين الوقف دون الدراهم العثمانية المتعارفة الآن **اولا اجاب**
 يلزم المتولى دفع معلوم الوظيفة المزبورة بحسب قيمة الدراهم المتعارفة حين
 الوقف دون الدراهم المتعارفة الآن والله الموفق **سئل** فيما اذا كانت دار
 موقوفة

موقوفة على رجل واخته ونظر الوقف بيد الرجل فصرف الرجل على عماره طريق ماء الدار
 المرقومة مبلغا معلوما من ماله بنية الرجوع على الوقف ثم اقتسم هو واخته
 الدار وصدقت له على المبلغ الذى صرفه على عماره طريق الماء والآن يريد الرجل
 اجارة جميع الدار لاجنبى وتناول اجرتها من مبلغه المزبور فهل يسيغ له اجارة
 الدار وتناول اجرتها من مبلغه المزبور ولا يمنع من ذلك قسمة **اولا اجاب**
 يسيغ له ذلك والله اعلم **سئل** فيما اذا كان ناظر وقف لمستحق في الوقف مستأجر
 له الوقف بان يرمم ما يحتاج اليه الدار من ماله ليرجع بنظيره في غلة الوقف
 فرمم الدار ووصف على ذلك مبلغا من ماله وابنته مقداره باليسنة العادلة على
 وجه الناظر الآن ثم مات المستأجر عن اولاد صغار وليس له الوقف سوى
 الدار ومات الناظر وتولى على الوقف غيره فهل لوصى الصغار المطالبة بماله
 الذى صرفه في ترميم الدار ويومر الناظر الآن بدفعه لوصى من اجرة الدار المذكورة
اولا اجاب لوصى الصغار المطالبة بذلك ويومر الناظر فعه اليهم من اجرة الدار
 المذكورة والله الموفق **سئل** فيما اذا كان لوقف اهلى قطعة ارض وبني معينية في كتاب
 الوقف وقد ثبت حوز الوقف وملكها ما وقفه فوضع جماعة ايديهم على القطعة
 المذكورة ومضى على ذلك مدة زمنية اربا كانت جاريتهم في ملكهم والله وقفوها
 فادعى عليهم ناظر الوقف الاهلى وابسن كتاب وقفه المتصل الثبوت وتمسك الجماعة
 بوضع ايديهم على القطعة المذكورة فهل يعمل بموجب **اولا اجاب** يعمل بكتاب
 الوقف الاهلى المتصل الثبوت وترفع ايدي الجماعة عن القطعة المذكورة بموجب
 والله الموفق **سئل** في ارض وقف وبها غراس لا ناس يزعمون ملكه وهي في يد
 اصحاب الغراس بغير تواجر شرعى وخل غالب ارض من الغراس واذا متولى
 الوقف للفلاح بالارض ان يغرس غراسا لجهة وقف الارض فهل لاصحاب الغراس
 منع الفلاح المزبور من الغرس لجهة الوقف المزبور **اولا اجاب** ليس لهم
 منعه من الغرس لجهة وقف الارض المزبورة الا ما كان الخالية والله ولي التوفيق
سئل فيما اذا كان بعض معلوم من دار وقفا وباقيها ملك رجل ناظر وقف اهلى
 وباع الناظر من الوقف مكانا بيقا حكما وقبض منه ليستأجر به للوقف مكانا

الدار ص
 اذن الناظر المستأجر
 بالهجرة ثم مكانا

عوضا عنه ولم يشتر للوقف شيئا فادعى عليه بعض المستحقين بذلك فاقرب بقاء
 الثمن تحت يده واشهد عليه انه باع حصته من الدار لجهة الوقف بالثمن الذي تحت
 يده وعوض الوقف بها عن الثمن وقبل المستحقون منه ذلك ثم مات بعد مدة
 وعليه دين غير الثمن المذكور فهل يصح بيعه وتحويله وتبديل الحصص وقفا **اجاب**
 يصح بيعه وتحويله وتبديل الحصص وقفا تبعا للوقف الاصيل ويستحق اهل
 الوقف تناولا اجرها على قدر حصصهم في اصل الوقف والله الموفق **سئل**
 فيما اذا شرط واقف ان ما فضل من متحصل الوقف يكون وقفا على ابنة الواقف لعلها
 سكنه ثم من بعدها على اولادها واولاد اولادها وذريتها ونسلها وعقبها من
 الذكور والاناث واولاد البنات وان سفلوا بناتاً بينهم بالسوية وعند الانقراض
 وظل الارض منهم يكون وقفا على من يوجد من ذرية الواقف وانسالم واعقا
 بينهم بالسوية وعلى ابنه من مات منهم عن ولد فنصيب له وعند الانقراض يكون
 على الفقرا والمساكين ومات رجل من ذرية الواقف المذكور عن ولد فهل يشتركون
 في غلة الوقف ولد الولد مع الولد وتقسم حصته من مات منهم عن ولد بينهم جميعا
 او يختص وتنقل حصته من مات منهم عن ولد الى ولده ولا يشتركون ولد الولد مع
 الولد ويكون الشرط الاخير ناسخا لاول اقنونا **اجاب** ينتقل نصيب من مات
 منهم عن ولد الى ولده خاصة من غير مشاركة الولد لان العمل بالشرط المتأخر
 والله اعلم **سئل** فيما اذا كان نصف قرية معينة موقوفا على الذرية بموجب كتاب
 وقف ثابت المضمون مفيد في الدفاتر السلطانية ورجل اجنبى واضع يده
 على نصف القرية المزبورة بغير طريق شرعي فهل تسمع دعوى ناظر الوقف على واضع
 اليد بنصف القرية المزبورة وان طال المدة ويعمل بكتاب الوقف المرقوم وترفع
 يده عنه ويلزم بما استوفاه من غلته في المدة الماضية او لا **اجاب** تسمع دعوى
 ناظر الوقف على الرجل المذكور وان طال المدة ويعمل بكتاب الوقف المزبورة وترفع
 يد الرجل عنه ويلزم بما استوفاه من غلته في مدته والله الموفق **سئل** في رجل
 مات وترك اولاد او عقارا فقال احد الاولاد ان هذا العقار وقف وانا ناظر
 عليه وهو مشروط على فلان وفلان وخصص انا ساسا من الذرية واحرم اقرابى زاعما

ان هذا

ولد

ان هذا شرط الواقف وشرع بوجوبه بما اليه في ذلك من النظر على وقف فله ان مددة
 من الزمان ثم بعد ذلك ادعى رجل من المحرمين على الموجه بان هذا العقار ملك
 وليس بوقف وطلب منه احضار كتاب وقفه او اثباته بالطريق الشرعي
 فاجابه بان لم يطلع له على كتاب وقف وانما كان يوجه وقفا معتقدا ان له كتاب
 وقف ولم يوجد فهل يكون تصرفه مثبتا لوقفه او لا **يثبت** ويكون ملكا
 يقسم بينهم على الزينة الشرعية **اجاب** لا يكون مجرد تصرفه في ذلك مثبتا
 لوقفه ويكون ملكا ما لم تثبت وقفه بالطريق الشرعي والله اعلم **سئل**
 فيما اذا كان لرجل من اهل العلم والدين وظيفتان قديمتان وملك كتاب ومساكنة
 ثم ان القاضي ابدلها بتدريس في ذلك الوقف من غير زيادة ولا نقصان لكونه
 اليق بذلك الرجل ولا يحتاج المكان الى التدريس ولو جرد من يباشر الكتابة
 والمشاركة بتبعها والحالة ان الوقف متسع وفيه زيادة على اكثر من المصروف
 وقد باشر الرجل وظيفته التدريس مدة ورفع المدرس امره الى القاضي بان
 المتولى لم يدفع له علوفته التدريس فعند ذلك الزم القاضي بان يدفع له علوفته
 التدريس عن المدة المذكورة فقبل ان يدفع تعصب جماعة مع المتولى على المدرس
 المذكور والمتسومان القاضي منع ذلك المدرس فلم يجبه القاضي الى ذلك فعند
 ذلك انتموا الى ذي شوكة ولم يدع على القاضي فاجابه الى ذلك وكتب له حجة منع على المدرس
 المذكور حياء من صاحب الشوكة فهل يستحق المدرس علوفته التدريس في
 المدة المذكورة التي الزم المتولى بها بحجة لكونه في مقابلة خدمة التدريس او لا
اجاب لا شك ان اعطاء القاضي صحيح شرعي لانه نايب عن السلطان اية اليه
 نقا فكانت مباشرة المدرس في تلك المدة واقعة موقعها الشرعي فيستحق العلوة
 المعينة في مقابلتها الى حين صدور منعه عن الوظيفة خصوصا وقد تأكد
 ان استحقاق الزام المتولى بالعلوفة والله اعلم **سئل** فيما اذا كان بيد رجل في
 مدرسة وظيفه امامة ووظيفة نظار وسافر الى بلدة اخرى واقام بها سنين متعددة
 وترك الوظيفة شاعرتين ثم حضر بعد ذلك ويطالب متولى الوقف بعلوم الوظيفة
 في المدة المذكورة فهل يمنع من ذلك ولا يستحق المعلوم في المدة المذكورة من غير

رجل

اعطاء القاضي صحيح شرعي

مباشرة اولا **اجاب** يمنع من ذلك ولا يستحق شيئا من المعلوم في المدة التي
خلت من المباشرة والله اعلم **سئل** فيها اذا ادعى زيد على عمر الناطق على
وقف جده الا على البركات محمد بانه من ذرية الواقف من جهة ابيه
وانكر الناطق نسبته فشهد رجلان ان ابا المدعى وجدته من ذرية الواقف
يعلم ان ذلك بالاشاعة في بلدة المدعى فهل يثبت نسب زيد الى الواقف
بمجرد هذه الشهادة ام لا بد من ذكر اجداد زيد واحد بعد واحد الى الواقف
وما الحكم الشرعي في ذلك **افتونا اجاب** لا بد ان يشهد ابا الاشاعة ان زيدا
فلان بن فلان الى الواقف والله اعلم **سئل** في رجل ناطق على وقف وامر
بشئ ثلثه ومن جملة الوقف قطعة ارض سليخة فغرس الناطق فيها عراسا
واشهد انه من حاله يغرسه لنفسه والآن بقية المستحقين يبايعونه في العرايس
فهل يكونون شركاء في العرايس بثلثة تبعها لرض او تلزمه لم اجرة مثل تلك الارض
ولا حق لهم في العرايس وما الحكم في ذلك **اجاب** تلزمه اجرة مثل تلك الارض ولحق
لهم في العرايس والله الموفق **سئل** فيها اذا صادف ناطق وقف مستحق لبعض
من بعد رجلا من المستحقين على ان له في الوقف كذا وكذا وكتب بالمصادقة
حجة شرعية ثم ادعى اناس استحقاق في الوقف فزعم ان الناطق ان المصادقة
باطلة وقصد نقض المصادقة عما صادقه عليه فهل تنفع المصادقة ولو
خالفت شرط الواقف ويلزم الناطق دفع ما صادق عليه اولا **اجاب**
يلزم الناطق دفع ما صادق عليه والله الموفق **سئل** فيها اذا اذن ناطق
الوقف لآخر ان يغرس بارض الوقف وان يكون النصف له والنصف لجهة الوقف
فغرس الارض ووقف حصته من العرايس على ما مذبح من يرى ذلك ثم مات وانتقلت
الحصة لمستحقها فهل للناظر ان ياخذ اجرة منابت الاشجار في كل سنة من انتقل اليه
او استحقاق ام لا **اجاب** يلزم اصحاب الحصة اجرة مثل منابت الاشجار عن
الحصة لجهة وقف الارض والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من زيد بيتا
فبعد مدة جاء رجل وابرز من يد لا كتاب وقف متصل الى يوم تاريخه شاهد
بان هذا المكان له ولما فيه فهل يعمل بكتاب وقفه ويكون ما اشتراه باطلا ويرجع عليه

باجرة المثل في المدة الماضية ام لا **اجاب** يعمل بكتاب الوقف المتصل الثبوت
وحكمه بالبيت لجهة الوقف ويلزم واضع اليد اجرة المثل في مدة وضعه وبانه
التوفيق **سئل** فيها اذا كان بيد شخص وطيفة كتابية وقف بمعلوم معين
ومات ويدعي متولي الوقف انه احالة مبلغ معين على بعض مستأجرى جهات الوقف
بطريق السلف والتعجيل عن معلوم وطيفته المذكورة ويطلب ذلك من ورثته
وورثته ينكرون ذلك ويدعون ان لمورثهم علوفة مدة ماضية ويطلبون
بها فهل يلزم المتولي اثبات ما يدعيه واثبات دفع العلوفة في المدة الماضية
ولا يقبل قوله فيه بيمينه في ذلك اولا **اجاب** يلزم المتولي اثبات ذلك ولا
يقبل قوله بيمينه والله الموفق **سئل** فيها اذا وقف رجل وقفه على ابنه نور الدين
وزين الدين سووية بينهما ثم من بعد كل منهما على اولاده ثم على اولاده ثم على
النساء واعقابهم بينهم على الفريضة الشرعية ويجعل الا نراض على جهة بر متصلة
ثم مات زين الدين عن غير ولد ومات نور الدين عن بنتين وهما فاطمة وسامى
ثم مات سلى عن ابن وفاطمة اختها موجودة فهل ينتقل نصيب الميثة الى اختها
فاطمة دون ابنتيها بوجوب شرط الواقف اولا **اجاب** ينتقل نصيب الميثة الى اختها
فاطمة دون ابنتيها بوجوب شرط الواقف المزبور والله الموفق **سئل** فيها اذا دفع
ناظر وقف الى بعض المستحقين مبلغا في اول السنة ليحايسهم بذلك من استحقاقهم
في آخر تلك السنة ثم تبين في ختام السنة ان استحقاقهم في تلك السنة دون ما دفعه
لهم فهل يسوغ للناظر محاسبته بالباقي من المبلغ من استحقاقهم في السنة المستقبلية
اولا **اجاب** يسوغ للناظر محاسبته بالباقي من المبلغ من استحقاقهم المذكور في
السنة المستقبلية والله الموفق **سئل** فيها اذا شرط واقف نظره وقفه لنفسه مدة
حياته ثم من بعده لدارشد فالارشد من اولاد الظهور للواقف ونظره الوقف
شخص من اولاد الظهور للواقف ويعارضه في النظر جماعة من اولاد البطون فهل
يمنعون من معارضته في النظر ويستحقه دونهم على بشرط الواقف المذكور اولا **اجاب**
يمنعون من ذلك ويعمل بما شرطه الواقف والله الموفق **سئل** فيها اذا كان جهة وقف
قباعه المتولي لذكوى شوكة بحجة شرعية على انه عادم النفع ثم مات الباع والمشتري

المدة بوجه واستوفى عليها ويريد الآن الخطيب بالجامع المذكور ان يشارك الامام في الحصة
الموقوفة على الامام متعلل بان الامام ايضا في يوم الجمعة قبل يختص الامام المواقب على الصلوات
الخمس بالحصة الموقوفة على الامام دون الخطيب **اولا اجاب** يختص الامام المواقب على
مباشرة صلوات الخمس بالحصة الموقوفة على الامام دون الخطيب والله الموفق **سئل**
فيما اذا كان مستول جامع ببيع ثناء الجامع لنشر البكسماط ويدفعون له مبلغا يصره في
مصالح المسجد فهل المستول اخذ ذلك المبلغ وصرفه لمصلحة المسجد **اولا اجاب**
له ذلك والله الموفق **سئل** فيما اذا فرغ زيد من ولادة عن وظيفة بموجب تعريض قاضي
البلدة والآن يدعي عمره انه اخذها عن زيد لكونه مات وصارت محلا عنه والحالة
ان زيد افاغا لا ولادة قبل ان يموت مدة قبل تنقضي الوظيفة بيد اولاد زيد لكونه فارغا
لم وكونه لم يذكر في براءة عمره رفع احد من اولاد زيد ام لا **اجاب** تبقى الوظيفة بيد
اولاد المستول حيث فرغ لم قبل وفاته ولم ينص في براءة عمره على الرفع والله اعلم
سئل فيما اذا وقف رجل وقفا على تقسيم مدة حياته ثم من بعده على اولاده ثم على
اولادهم واسألهم واعقابهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين وقد شرط ان
من توفي من ذريته عن ولد او اسفل منه انتقل نصيبه الى ولده وان سفل ومن مات
منهم عن غير ولد ولا اسفل منه انتقل نصيبه الى من بعده في درجته وذلك طبقته من
اعلى الوقف يقدم في ذلك الى اقرب فالاقرب الى المسوق وقد مات شخص من اعلى الوقف
عن عم واولاده ومن غير متناولين من الوقف اذ اكل شيئا وعن اولاده في درجة
الميت متناولين من الوقف فهل ينتقل نصيب الميت الى اولاد عمه المتناولين دون
عمه لكونه ليس في درجة الميت ودون اولاده لكونهم غير متناولين للميت من الوقف اذ
ذلك **اولا اجاب** ينتقل نصيبه الى اولاد عمه المتناولين دون عمه حيث لم يكن في
درجته ودون اولاده حيث لم يكونوا متناولين والله الموفق **سئل** فيما اذا كان
لوقف اعلى قطعة ارض في وقف ومعيينة في كتابه الوقف المستصل الثبوت الورع من
مدة تزيد على ثمانية سنة والمتكلمون على الوقف مستوفون في القطعة المذكورة للوقف
من المدة المذكورة بموجب كتاب وقفهم المرقوم ويعارضهم لان المتكلم على القرية في قطعة
الارض المذكورة زاعمان السلطان وجه القرية لم يمل بعمل بكتاب الوقف المرقوم ويبقى

الوظيفة من زمانه الناصر اعلم ووظيفة لزيد وكتابه الناصر اعلم
بأن لا يتصرف في الوظيفة الا بالنقض فيمنه من جهة السلطان براءة وامر ان ينفذ
بأن لا يتصرف في الوظيفة الا بالنقض فيمنه من جهة السلطان براءة وامر ان ينفذ
بأن لا يتصرف في الوظيفة الا بالنقض فيمنه من جهة السلطان براءة وامر ان ينفذ

المتكلمون

المتكلمون عليه على تصرفه في القطعة المذكورة بموجب ولهم تكن معينة في دفتر السلطان
اولا اجاب يعمل بكتاب الوقف المرقوم ويبقى اهلها على تصرفه في القطعة المذكورة
بموجب كتاب الوقف شرعا وان لم تكن معينة في دفتر المذكور وبالله التوفيق **سئل**
فيما اذا مات زيد وبه مدرسة فوجهها القاضي لعمره لوجود صفة الاستحقاق
او لا **اجاب** فيه وفي الفضيلة والقدرة على الافادة والاستفادة وان لم يكن ذلك المحضر السلطانية
الناظر فيها من ايد هاته تقا ليعمل عمر براءة سلطانية على موجب ذلك فبلغ بكرامات زيد فطلب
على المتحققين **المدرسة** من جانب السلطان نصرة الله تعالى ووجهت له على وجود صفة الاستحقاق
بالمزومة البينة فيه والاعلمية والحالة انه ليس كذلك قبل تنقضي المدرسة بيد عمر ولا يصح توجيه المدرسة
والله اعلم **المدرسة** لغيره حيث لم يكن املا قال في الاشياء والظواهر اذ اولى السلطان ايد هاته
مدرسة ليس باهل لم تنصه توليته لان فعله مقيد بالمصلحة ولا مصلحة في توليته غير الام
والسلطان نصرة الله لا يولي له الا على اعتقاد الاعلمية فكانها مشروطة له سيما ان كان
المدرس المقرر اخذ من مدرس اهل فان الام لم ينهزل قال ابن الهام في فتح
القدير وعليه الفتوى والله الموفق **سئل** فيما اذا كان زيد ناظر وقف اعلى ووصف
بيده على خمسة قرار ربط من الوقف وتصرف فيها مدة بناء على انه آلت اليه بالفرادة
ثم ظهر صك الوقف وتبين ان القرار ربط المعينة آلت الى جميع مستحقى الوقف بموجب
شرط الواقف ويطلب بقية المستحقين زيد بما قبضه من غلة القرار ربط وتصرف
فيه في المدة الماضية فهل يكون ذلك صلة ويملك بالقبض ويمنع بقية المستحقين من
مطالبته زيد بما قبضه من غلة القرار ربط وتصرف فيه ام لا **اجاب** ليس بقية
المستحقين مطالبته زيد بما تناوله من غلة القرار ربط المذكورة في المدة الماضية والله اعلم
كتاب البيوع **سئل** فيما اذا مات رجل عن ورثة وفيه قمار
وتركة الرجل دار ثم ان الورثة باعوا الدار المذكورة وباع وصي القاصر مع حيلة الورثة
بطريق الايضا والحال ان القاصر غير محتاج الى ثمن الدار المعينة ويعتق بمال والده
فهل يكون بيع الوصي المذكور باطلا **اولا اجاب** يكون بيع حصة القاصر فاسدة
وهذه الصورة بل للقاصر فيها بعد نقض البيع **اولا اجاب** يسوغ له نقض

الوظيفة من زمانه الناصر اعلم ووظيفة لزيد وكتابه الناصر اعلم
بأن لا يتصرف في الوظيفة الا بالنقض فيمنه من جهة السلطان براءة وامر ان ينفذ
بأن لا يتصرف في الوظيفة الا بالنقض فيمنه من جهة السلطان براءة وامر ان ينفذ
بأن لا يتصرف في الوظيفة الا بالنقض فيمنه من جهة السلطان براءة وامر ان ينفذ

البيع والتصرف في حصته والله الموفق **سئل** فيما اذا باع زيد لاجل اخوانه المشاركين
 له في المبيع حصته من بسايتين معينة بحقها من الماء المعين بثمن معلوم بحجة شرعية
 وتسلمن ذلك ومضت مدة والآن يعارض البايع المشتريان في حقها من الماء زاعما انه له
 فهل يعمل بالحجة المذكورة عند ثبوت مضمونها وتنع من معارضتهن في الماء المذكور او لا
اجاب يعمل بالحجة وتنع من معارضتهن في الماء المزبور والله الموفق **سئل**
 فيما اذا باع زيد لعمرو وبستانا بثمن معلوم وتسلم المشتري البستان ثم زال غراسه
 وعزس المشتري في ارضه كرم غيب ومضى على ذلك سنون ثم مات البايع عن بنت
 فادعت بنته بان البستان وقف عليها من قبل جدّها وحكم بوقفه على ابن المشتري
 فهل يسوغ لابن المشتري الرجوع بالثمن على بنت البايع بالثمن اولا **اجاب**
 يسوغ لابن المشتري الرجوع بالثمن على بنت البايع والله الموفق **وهذه الصورة**
 اذا كان قلع ما غرسه المشتري من الكرم لا يضرب بالرضى فهل يسوغ لابن المشتري
 قلع كرمه من الارض المزبورة اولا **اجاب** يسوغ لابن المشتري قلع غراسه
 من الارض والله الموفق **سئل** في رجل باع خمسة فدادين تشمل على بيوت
 وبقر ومعز والته حوث ومسكة فاستحق حصته من الاراضى والمسكة فهل اذا رجع
 المشتري على البايع تحن البيوت والبقر والمعز والالاة وما فضل يوزع على الراضى
 والمسكة ويرجع بقدر ما خصى الحصص المستحقة من حصص المسكة اولا **اجاب**
 يوزع الثمن على جميع البيوت والبقر والمعز والالاة بعرفة اهل الخيرة ويرجع بقدر
 ما خصى الحصص المستحقة من قدر الثمن الذي نابه الارض والمسكة بتوزيع
 اهل الخيرة والله اعلم **سئل** في رجل باع لآخر حصته في بيت وقدره اثنان ثلثة
 ارباع بثمن معلوم وكتب بذلك حجة شرعية وكتب في ذيل الحجة ما ينوب الربع
 المختص بالبايع المزبور من العمارة الضرورية فعلى المشتري المزبور حجبها
 توافقا على ذلك التوافق الشرعي فاخره المشتري على عمارة الربع الذي هو للبايع
 وصرف ما لا بسبب ذلك فهل له الرجوع على البايع بذلك ويكون هذا التوافق الذي
 صدر بينهما غير شرعي ملغا اولا **اجاب** له الرجوع على البايع بذلك ولا يلزم ذلك
 والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من آخر قنطارا ونصف من الشحم بثمن معلوم يقبض

ثم ان

ثم ان البايع بقى يزن له ذلك اوطال معلومة ويدفعها اليه ان اتم له ذلك ثم بعد مضي
 سنتين ونصف جاء المشتري وادعى بانه باع الآن الشحم فطلعت ناقصا ستة
 وثلاثين رطلا وطلب البايع بالنقص ولا بينة له فهل يكلف البايع اليه بانه
 دفعه اليه تماما **سئل** المشتري وحلف المشتري بانه ما واصله ذلك تماما افتونا
اجاب يحلف المشتري انه ما واصله ذلك تماما والله اعلم **سئل** في رجل له حصته
 في بيت جزئية والساكن فيه له الحصص الكلية وهي بقية السهام فاراد صاحب الحصص
 الجزئية بيع حصته ويريد من الشريك الساكن ان يخرج ويغري البيت لينظره
 المشتري فيقول له ان كان عندك مشتري دعني اتي لينظر ويحق له نفع والحال انه لا
 يرغب فيه الا اذا دخل وتواردت عليه المشترون فهل للحاكم ان يجبره على تفرغ
 البيت لبيع شريكه حصته ولا يتعطل اولا **اجاب** ان لم يرغب فيه الا اذا
 فرغ يجبر اليه على تفرغه والله اعلم **سئل** فيما اذا باع رجل حبل بثمن معلوم
 وبركته كى اطلع المشتري عليه ورضى به وقد عين البايع له ذلك ثم بعد مدة ادعى
 المشتري ان الكى المذكور حصل بسبب ورم بركته الجبل المزبور فهل اذا ثبت ذلك
 له الرد بالورم الحادث من الكى المذكور ام لا ويكون رضى بما يحدث عنه افتونا
اجاب ليس له الرد بالورم الحادث من الكى ويكون رضاه بالكى رضاء بما يحدث
 والله الموفق **سئل** فيما اذا اشترى رجل من رجل آخر عشرة اكيال من القمح
 حسابا عن كل كيل عشرة دراهم فذهب المشتري لتحصيل الثمن ليدفعه اليه
 ويتسلم منه القمح فامتنع البايع ان يسلم القمح الى المشتري ويقبض منه الثمن
 متمسكا بعدم لزوم البيع حيث لم يجز له كيل البايع بعد البيع بحصة المشتري
 فهل يكون الكيل في المكيل والوزن في الموزون شرطا للزوم البيع لئلا يقدر كل
 من المتعاقدين على ابطاله وهل اذا اختلفا في ذلك وترافعا الى القاضي يلزم البايع
 بتسليم القمح للمشتري ويقبض منه الثمن عنه اولا وما الحكم في ذلك **اجاب** يكون
 البيع لازما بمجرد صدور العقد الشرعي من اليجاب والقبول بالراضى ويسوغ
 للقاضي الزام البايع بتسليم المبيع وقبض الثمن ويكون الكيل والوزن شرطا
 لثبوت القبض ولزوم الضمان على المشتري ان هلك المبيع والله اعلم

سئل في قول الفقهاء في بيع التلجئة وصورتها في ثلثة مسائل احدها ان تكون التلجئة في نفس المبيع مثل ان يخاف على سلعة ظالما او سلطانا فيقول انا اظهر البيع وليس ببيع حقيقة وانما هو تلجئة ويشهد على ذلك ثم يبيعه في الظاهر من غير شرط والثانية ان يكون في البدل بان يتفق على ان الثمن الف درهم ويتباعد على مائة دينار فهل اذا تراضع المتبايعان واعترف القاض بالصورة الى وفي حكم القاض بما سمي له سرا او علانية وفي الصورة الثالثة هل يحكم القاض بما اتفعا عليه او بما تباعا عليه وما الفرق بين الصورة الثانية والثالثة انهما بالاجواب **اجاب** اما في الصورة الاولى فالحكم مخير بجواز البيع على قول الامام او بطلانه على قول صاحبه وفي الصورة الثانية البيع جائز اتفاقا والمحكم ان يحكم بثمن العكس عليه ما روى عن الامام او بثمن السر على قولها وقيل ان عليه الاتقان وفي الصورة الثالثة جواز البيع اتفاقا وحكم بما تباعا عليه عمل بالاحتياط مقدم على القياس والفرق بين هذه الصورة وما قبلها ان الالف المذكورة في الصورة الاولى مذكورة في العكس نية مع زيادة الالف الثانية وفي هذه الصورة المذكورة التوافق مغاير للمذكور عند التبايع فيعتبر ما ذكر في التعاقد دون الالف وعلى الحكم بالجواز في المسائل الثلثة ثبت الخيار لهما ولا يكون البيع لازما بل يتوقف على اجازتهما **سئل** في رجل اشترى من آخر حصاة في عراس ثم ان المشتري اشهد متى ما احضره البايع نظير الثمن المقبوض المسمى خمسة اشهر من تاريخه يكون المبيع مردودا عليه ومثلا لا فيه ثم ان البايع مات قبل مضي الاجل فهل هذا يكون وعدا من المشتري يجب الوفاء به فاذا احضر البايع او ورثته بعد موته نظير المبلغ المقبوض في المدة المعينة بحجر على رد المبيع او لا **اجاب** هذا او وعد من المشتري يجب الوفاء به فاذا احضر البايع او ورثته بعد موته نظير المبلغ المقبوض في المدة المعينة بحجر على رد المبيع والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من آخر اذرع جوخ بثمن معلوم ثم انه خيطها جوخة ونجس اللبس انتفشت وتبين انها غش وانها بغش فاحس فهل ترد على صاحبه او لا **اجاب** اذا ثبت الغش والغش الفاحش ترد

على

على صاحبه والله اعلم **سئل** في قول صاحب الدرر في كتاب البيوع ولا ينعقد بلفظين احدهما اللفظ المستقبل بخلاف النكاح وقد مر الفرق هناك والذي ظهر لنا ان ملخص الفرق بينهما هناك ان الواحد يتولى طرفي النكاح بخلاف البيع فان كان هذا هو الفرق يرد عليه ان الواحد يتولى طرفي البيع كانه بيع الالف من طفله او صحوا لانا الفرق الذي هو الصواب ولكم الاجر والثواب **اجاب** الذي يظهر من الفرق ان قولهم ان الواحد يتولى طرفي النكاح يريدون بذلك انه يتولا مطلقا الضرورة كما اذا تزوج الجد ابن ابنه من بنت ابنه الا قوله ان يوجد احد في درجة وله بنته عليها حتى يزوجهما غير وغير ضرورة كافي الصورة الجنس وموول من الجانبين ووكيل من الجانبين واصيل وول واصيل ووكيل وول من جانب ووكيل من جانب فان الواحد في هذه الصورة يتولى طرفي النكاح من غير ضرورة اذ يمكن لكل من الاصيل والول ان يوكل غيره ليتولى طرفي النكاح معه ويمكن الزوجين ان يوكل وكيلين لا وكيل واحد او يوطا هرخل بيع اب من طفله او شرايه منه لان الالف الكمال شفقة اقيمت عبارة مقام العبارتين فلم يحتج الى القول فكان اصيلا عن نفسه ونائبا عن طفله للفرق ولا يتأتى ذلك في غير ذلك يصح اطلاق القول بان الواحد يتولى طرفي عقد البيع وكما انه لم يلتفتوا الى صورة الضرورة وبذلك ظهر الفرق بين البابين على ان بينهما فرقا آخر اشار اليه بعضهم وهو انه لو لم ينعقد النكاح بقول الولي زوجك بعد قول الزوج زوجي كان المزوج ان يرجع عن النكاح فيلحق الولي العار ويتضرر بذلك بخلاف البيع فانه اذا قال بعني هذا فقال بعثك فاذا رجع المشتري عن البيع لا يلحق البايع شيء من العار والله اعلم **سئل** في رجل اشترى طبقة بثبائكين من رجل آخر وسكن في الطبقة مدة ثم زيد على اربعة اشهر ثم ان البايع آجر السفل من رجل آخر ويريد المستاجر ان يبيع المالك من فتح الثبائكين ويأمره بسدها فهل يبقى الثبائكين على حالهما وتنع المستاجر من معارضة المالك ويتصرف في ملكه كيف شاء **اجاب** يبيع المستاجر من معارضة المالك في ذلك ويبقى ان على حالهما القديم والله اعلم **سئل** فيما اذا عرض

رجل النموذج بضاعة على رجل وعقد البيع على ذلك النموذج ثم احضر البايع
البضاعة بعد ملك النموذج فقال المشتري انها ليست كالنموذج وقال
البايع بمومن البضاعة فهل يحلف المشتري ويثبت له خيار الفسخ او لا **اجاب**
يحلف المشتري ويثبت له خيار الفسخ والله الموفق **سئل** فيما اذا اشترى ثلثة
اشخاص من زيد قطعة ارض بثمن معلوم ثم ظهرت قطعة الارض مستحقة للغير
فهل يسوغ للمشتري الرجوع على البايع بالثمن الذي دفعوه اليه او لا **اجاب**
يسوغ للمشتري الرجوع على البايع بالثمن الذي دفعوه اليه **وفي هذه الصورة**
اذا غرس المشتريون في الارض المرقومة غراسا فهل يسوغ لهم الرجوع على البايع
بقيمتهم قايما بالغروا ولا **اجاب** لم الرجوع على البايع بقيمتهم قايما والله اعلم
سئل في رجل اشترى من آخر حصة من غراس والطاع البايع بانه متى احضر
له نظير الثمن يكون البيع مردودا عليه ومثالا فيه والله مضي خمسة اشهر من تاريخه
ومات البايع ومضت المدة وبعد هاشهران والورثة يطلبون ذلك والحالة كذلك
فهل اذا احضروا نظير الثمن لا يجبر المشتري على ردة ومنعون من معارضة افتونا
اجاب اذا مضت الاطاعة لا يجبر المشتري على ردة بعد ذلك والله الموفق
سئل في رجل اشترى من آخر ارضا من اللك وفي حالة العقد ردة في اعداله
فقلب روس الاعدال وعقد العقد على الصحيح الحجر الذي قلبه ثم بعد تمام العقد
ولزومه قال له البايع ما بعثك الا ترابا فعند ذلك فرغه المشتري فابى غلبه ترابا
فهل له ان يرد التراب ويأخذ الصحيح ويكون قوله ما بعثك الا ترابا بعد تمام العقد
على الصحيح لغوا له عبرة به افتونا **اجاب** اذا قال ذلك بعد تمام العقد على اللك
الصحيح يكون قوله ذلك لغوا والمشتري اخذ الصحيح الذي عقد عليه البيع ورده
التراب والله اعلم **سئل** فيما اذا اقام القاضى رجلا كاتبا على من يشتري
بالنسبة ويأخذ من البايع جعله على الكتابة فامنع البايع والمشتري من
ذلك فهل له ان يجبرها على ذلك او يجبر البايع على الجعل ولو لم يكتب له او لا **اجاب**
ليس له ان يجبرها حيث لم يكتب لها والله اعلم **سئل** في رجل استأجر من آخر
حايه قرش واشترى منه سلعة بعشرين قرشا واجل ذلك السنة والحال ان

السلعة

السلعة تساوي عشرة قروش فهل يكون هذا البيع صحيحا او لا **اجاب** يكون البيع
صحيحا والله اعلم **سئل** فيما اذا آل المريد حصة في كروم بالارث فغرة عمره وقال له ان
الحصة تساوي كذا فبايعه اياها بذلك والحالة ان الحصة في كروم متفرقة الاراضى ولا يعلم
البايع بها ثم ظهر انه غبن في ذلك غبنا فاحشا فهل يسوغ للبايع فسخ البيع والمرتداد
المبيع بغروم او لا **اجاب** يسوغ للبايع فسخ البيع واسترداد المبيع بالغروم
والغبن المذكورين والله اعلم **سئل** فيما اذا اشترى رجل بستان وقف
بمسوغات كاذبة يشهد الحق بكذبها ومات البايع له ونزل مكانه غيره وادعى
بالمبيع للوقف وظهر للمحاكم فساد البيع وحكم بالمبيع للوقف بعد ثبوت لدية فهل
يلزم المشتري اجرة مثل المبيع مدة تصرفه فيه او لا **اجاب** يلزم المشتري
اجرة مثل المبيع مدة تصرفه فيه والله الموفق **سئل** فيما اذا اشترى رجل من
آخر حصة في غراس بثمن معلوم مقبوض ثم ان المشتري استأجر عليه انه متى ما
احضر البايع المبلغ المقبوض الى مضي مدة معلومة يكون البيع مردودا عليه
ومثالا فيه ثم ان البايع مات قبل مضي المدة المعلومة المعينة فهل الوعد صحيح
واذا احضر البايع او ورثته بعد موته نظير المبلغ المقبوض في المدة المعينة يجبر
على رد المبيع ام لا **اجاب** هذا او عدم من المشتري يجب الوفاء به فاذا احضر
البايع او ورثته بعد موته نظير المبلغ المقبوض في المدة المعينة يجبر على رد المبيع
والله اعلم **سئل** فيما اذا اشترى زيد من عمرو دارا بثمن معلوم وسكن فيها مدة
ثم ظهرت مستحقة لايام وحكم بفساد البيع المربور بموجب الشرع الشريف فهل
يلزم المشتري اجرة مثل الدار المربورة في مدة سكناه فيها ام لا **اجاب**
يلزم المشتري اجرة مثل الدار المربورة في مدة سكناه فيها كما في الاستباه والله اعلم
سئل فيما اذا باع رجل لرجل بستانا بثمن معلوم وتسلم المشتري البستان
نصيبه من غراس في ارض وقف جار نصف الغراس تبعا لارضه لاجنبى بغير
اذن صاحب النصف الاخر الجارى مع ارضه في الوقف عليه وعلى من يشركه
وبغير اجازته فهل يكون البيع المذكور غير جائز او لا **اجاب** نعم يكون البيع
المربور غير جائز والله اعلم **سئل** فيما اذا كان ناظرا على وقف فباع ثم للوقف

٣٤

من غير انتهاء الرغبات فيه والتعبد في ثمنه بل باع بالخس وقد وجد من يشتره
بزيادة عن ما ابيع فهل يصح البيع ولا تقبل الزيادة اولا واذا صح البيع فهل
يلزم الناظر بما اضيف من الزيادة للوقف لها وانه وتخصيم في ذلك اولا
اجاب لا يصح بيع ثمة الوقف بالخس والغبن الفاحش والله اعلم
سئل فيما اذا باع ناظر وقف اهلي ثمة زيتون للوقف لرجل بثمن معلوم ثم ان
رجله آخر زاد في الثمن قبل تصرف الاول فادعى الثاني ان ما زاد به نظير القيمة
فهل يكلف الرجل الا ول الى اثبات انها زيادة ضرر وان القيمة ما اخذ به او يكلف
الثاني الى اثبات ان ما اعطاه هو القيمة وكيف الحكم في ذلك افقونا **اجاب**
يكلف الثاني الى اثبات ان ما اعطاه البيع الا ول بدون قيمة المثل وان الزيادة هي
قيمة المثل والله اعلم **سئل** فيما اذا كان لوقف اهلي بستان ارضا وعرا سافباع
جماعة من مسحق الوقف ارض البستان للزيد بناء على انها ملكهم وذلك في صك
البيع انهم باعوه الارض الحاملة لغراس جار في وقف جد المشتري ثم تول على
الوقف اهلي رجل وادعى بالبستان بموجب كتاب وقفه المتصل بالشئ وحكم
به للوقف فهل يكلف المشتري الى اثبات وضع ذلك الغراس في الارض بطريق شرعي
ولا يلتفت الى تصديق البايعين على ان الغراس جار في وقف جد المشتري اولا
اجاب يكلف المشتري الى اثبات المزبور ولا عبر بتصديق البايعين والله الموفق
سئل فيما اذا قبل رجلان من رجل متحصل الربح من غراس معلوم مدة ثلاث
سنين مستقبله ولم يكن الغراس اذ ذاك مترا فهل يكون القبول باطلا من اصله
وعلى القابلين رد قيمة ما استوفياه من المتحصل ورفع يدهما عن ذلك فيما بقي من
المدة اولا **اجاب** يكون القبول باطلا وعلى القابلين رد ما استوفياه من المتحصل
ورفع يدهما عن ذلك فيما بقي من المدة والله اعلم **سئل** فيما اذا اشترى زيد من امرأة
جميع مقسم دارها الممودة الموصوف بثمن معلوم مقبوض بحجة وهي ساكنة ومثمن
في المقسم الثاني واذا نت البايعة للمشتري ان يسوق فايفض ما بركة مقسمها
الى مقسمه ففعل المشتري ما اذنت به البايعة ثم باعت المرأة مقسمها الثاني لعمرو
فعارض زيد ادعى فايفض الماء فمنعه المترافع لديه من معارضته ومكن زيد من الفايفض

المقوم

المقوم فهل وقع الحكم المزبور موقعه الشرعي واستحق زيد الفايفض المذكور اولا
اجاب وقع الحكم المزبور موقعه الشرعي واستحق زيد الفايفض المزبور والله
الموفق **سئل** فيما اذا اشترى زيد من عمرو عشرين مثمن معلوم الى مدة معينة
ثم باع زيد الجملة لخالد بثمن معلوم مقبوض قبل دفعه الثمن الى عمرو ويطلب عمرو
من خالد ثمن الجملة زاعما انه تقايل مع زيد في المبيع بعد بيع زيد الجملة لم فصل
يمنع عمرو من طلب ثمن الجملة من خالد وان لم يدفع زيد الثمن اليه ولا يصح تقايله
مع زيد بعد بيع زيد الجملة لخالد اولا **اجاب** يمنع عمرو من طلب ثمن الجملة
من خالد وان لم يدفع زيد الثمن اليه ولا يصح تقايله مع زيد بعد بيع زيد
الجملة لخالد والله اعلم **سئل** فيما اذا كان غراس موضوع في ارض وقف مشتركا
بين جماعة فباع احدهم حصته لاجنبي بغير اذن الشركاء ويحصل للشركاء ضرر كبير
بذلك فهل يكون بيع الحصته من الغراس لغير الشركاء باطلا وتقدم الشركاء على الاجنبي
في ذلك اولا **اجاب** يكون بيع الحصته من الغراس لغير الشركاء باطلا وتقدم الشركاء
على الاجنبي في ذلك والله الموفق **سئل** فيما اذا باع زيد في صحته لزوجته دارا
من قرية وعرا سافعة معلومة من البقر واللات الحرة بثمن معلوم مقبوض بالاعتراف
وفرض له من مسكة فله حصة في القرية المزبورة بعوض معين مقبوض بالاعتراف
ايضا وكتبت بذلك حجة وتسلمت ذلك وتصرف فيه سنين ثم مات البايع عن ورثة
فصارت المرافعة بينهم وبين زوجته فحكم المترافع لديه بصحة البيع والفراغ
المزبورين وانفذ الى عاوجه وكيل الورثة والآن تدعى الورثة بانهم صدقوا
بين مورثهم وبين زوجته موافاة وانه لم يقبض الثمن والعوض فهل يلزم
اليهم بان زوجهم لم يكن كاذبا في اعترافه وتمنع ورثته عن معارضتها في ذلك
اجاب تخلف الزوجة ان زوجها لم يكن كاذبا في اعترافه يقبض الثمن المزبور وتمنع
ورثته من معارضتها والله الموفق **كتاب الشفعة ٥ سئل**
فيما اذا كان لجماعة دار فباع احدهم حصته لاجنبي وبعد مدة باع بقية الجماعة حصصهم
لاجنبي آخر وعلم المشتري بيع بقية الجماعة حصصهم ومضى على ذلك خمسة ايام والآن
يطلب المبيع بالشفعة فهل يمنع من ذلك ولا يسوغ له تملك المبيع بالشفعة بعد

علمه بالبيع وتأخر الطلب المدة المرقومة **اولا اجاب** يمنع من طلب الشفعة ولا يسوغ
 له شفعة بعد علمه بالبيع وتأخير الطلب في المدة المرقومة **وبالله التوفيق كتاب**
المسئلة **سئل** فيما اذا املك امرأة بنتها بيئتها وقبلت ذلك بحضور جماعة ومضى
 على ذلك سنون ثم ماتت المرأة عن بنتها المزبورة وعن اولاد ابنتها فهل يصح التملك المذكور
 وتقبل البينة عليهم وتختص بنت الجميع البيت المرقوم **لا اجاب** صح التملك المذكور
 وتقبل البينة عليهم وتختص بنت الجميع البيت المزبور **والله الموفق سئل**
 فيما اذا املك رجل ولده البالغ غراس بستان موضوعا في ارض سلطانية وكتب في صك
 التملك ان الولد تسلم الغراس المملك والحال انه لم يتسلم واستمر في تصرف والده ثم مات
 الولد المرقوم بعد مدة يسيرة وله ورثة غير والده فهل تكلف الورثة الموقوفون اثبات
 التسليم ولا عبرة بما في الصك **اولا اجاب** تكلف الورثة اثبات التسليم والله اعلم
سئل فيما اذا املك رجل اولاده القاصرين حصصا مشاعة من اماكن معلومة وغيرها
 قايما في ارض للغير وقبلت لهم اهلهم وكتب بذلك حجة فهل يكون التملك المزبور باطلا ويسوغ
 للرجل المذكور التصرف في ذلك **لا اجاب** يكون التملك باطلا ويسوغ للرجل المذكور
 التصرف في ذلك **والله الموفق سئل** فيما اذا املك امرأة لابن اخيها خمس طاهون تحمى
 يصح التملك المذكور لكون الطاهون مالا يقسم **اولا اجاب** نعم يصح التملك المذكور
والله الموفق سئل فيما اذا املك امرأة نصف دارها المزبورة في مرض موتها فهل
 يكون التملك المزبور باطلا ويقسم نصف الدارين جميع الورثة **اولا اجاب** يكون
 التملك باطلا ويقسم نصف الدارين جميع الورثة **والله الموفق سئل** فيما اذا كان
 لن يد حمام فاباح للعرس واثمة وزوجه بان يدخلوا الى الحمام المذكور بغير جرة وكتب
 بذلك حجة ومضى على ذلك مدة فهل يسوغ لزيد الرجوع عن اباحتها المذكورة بعد ذلك **لا**
اجاب يسوغ لزيد الرجوع بعد ذلك **والله الموفق سئل** فيما اذا كان زيد وصيا
 على بنت اخيه الصغيرة وجدها لاهيا ناظرا عليها وبين زيد وبنت اخيه المذكورة وجماعة
 اسباب مشتركة بطريق الارث لم تقسم فجمع زيد جميع اسباب المذكورة ولها الجد الصغيرة
 المذكورة على سبيل الوديعة ثم كتب في حجة ان حصته زيد من الاسباب المذكورة تكون لبنت
 اخيه الصغيرة فهل يكون ذلك باطلا ولا يصح تملك الحصص من الاسباب المذكورة لشيوعها

اولا اجاب لا يصح تملك الحصص من الاسباب المرقومة والله اعلم **سئل** في رجل
 اهدى لزوجته هدية وتصرفت فيها قبل ان يرجع فيها **لا اجاب** ليس له الرجوع
 فيها والله اعلم **سئل** فيما اذا كان لامرأة حصص من غراس قايمة في ارض موقوفة
 فملك للمرأة المزبورة الحصص من الغراس المزبورة لولديها ولا اولاد ابنتها الموقوفة لم
 باعت الحصص المرقومة من الغراس المزبورة لزيد فهل يكون تملك الحصص من الغراس
 لولديها ولا اولاد ابنتها باطلا ووقع بيعها المزبورة **اولا اجاب** يكون تملك
 الحصص من الغراس لولديها ولا اولاد ابنتها باطلا ووقع بيعها المزبورة **والله اعلم**
كتاب الاقرار **سئل** فيما اذا اقر رجل في مرض موته بان جميع ما
 يملكه من متاع وعقار لزوجته وانها مستحقة في ذمته مبلغا معينيا ثم مات عنها وعن
 اخيه ولم يجر الا في ذلك فهل يكون جميع ما اقر به المريض للزوجة تركته عنه ويقسم بين
 ورثته ولا ينفذ اقراره **اولا اجاب** يكون جميع ما اقر به تركته عنه ويقسم بين ورثته
 مع الفريضة الشرعية ويبطل اقراره **والله الموفق سئل** فيما اذا شهد زيد في حال
 صحته انه لاحق له مع ولده الكبير وامان معينه بوجه من الوجوه الشرعية مطلقا والله
 يستحق ذلك دون بالطريق الشرعية بموجب تنسك شرعي ثم مات زيد عن ولده المزبور
 وعن ورثته غيرهم فهل وقع الاشهاد المزبور صحيا وله يسوغ لبقية ورثة زيد مطالبة
 ولده المذكور بشئ من الاماكن المرقومة **اولا اجاب** يكون الاشهاد المذكور صحيا
 ولا يسوغ لبقية ورثة زيد معارضة ولدي المذكور بشئ من الاماكن المرقومة
والله الموفق سئل فيما اذا اقر زيد بقدر استحقاقه من وقف جده لاهيه مدة
 بمقتضى انه جعل له البدل والعوض عن ذلك مبلغا معلوما مقبوضا ثم مات المقر له عليه
 ديون لجماعة وترثه اصحاب الديون ابطال الاقرار في المدة الباقية منه ليرجعوا على
 المقر بمبلغ العوض عن المدة الباقية وباخذوا ذلك من ديونهم فهل يمنعون من التعرض
 للمقر ولورثة المقر ولا يسوغ لهم ابطال الاقرار المزبورة المدة الباقية ولا الرجوع بمبلغ
 العوض عنها **اولا اجاب** يمنعون من ذلك ولا يسوغ لهم التعرض للمقر ولا لورثة
 المقر ولا ابطال الاقرار المزبورة في المدة الباقية ولا الرجوع بمبلغ العوض عنها **والله اعلم**
سئل فيما اذا كانت ثلثة اخوة يستحقون في وقف ابي وللقرف حصص في بساتين

وجنيته فاقروا ان لا حق لهم ولا استحقاق ولا خصام في الحصة المزبورة مع الاخوة
 الثلاثة الفلاحين المستر كين بملك ولا بشبهة ملك ولا بوقف ولا بوجه مطلقا
 وانهم يستحقونها دونهم ومضى على ذلك مدة ثم اقر الفلاحون الثلاثة ان لا حق لهم
 ولا استحقاق ولا خصام مع الاخوة المزبورين في الحصة المرقومة بملك ولا بشبهة
 ملك ولا بوجه مطلقا وانهم يستحقون ذلك دونهم بمقتضى جريان ذلك في الوقت عليهم
 محصور بنسب مشتركات في البساتين والجنيته وصدق على ذلك ثم استأجر الفلاحون
 من المرقلة الحصة المرقومة مدة بعد اقرى ثم مات اثنان من الاخوة المستحقين
 في الوقف واثنان من الاخوة الفلاحين قبل بسقط حق الفلاحين المزبورين من
 الحصة المزبورة باقرارهم واستجارهم ويسوع للمرقلة التصرف فيها وينتقل نصيبها
 من مات منهم لمن عينه الواقف في كتاب وقفه او لا **اجاب** يسقط حق الفلاحين
 المزبورين من الحصة المرقومة باقرارهم واستجارهم ويسوع للمرقلة التصرف
 فيها وينتقل نصيب من مات منهم لمن عينه الواقف في كتاب وقفه والله الموفق
سئل فيها اذا اقر جماعة عن انفسهم اصالة وبالوكالة عن جماعة اخرى بان يزيد
 الناظر على وقف جديد فلان وذلك يستحق الحصة وهي الثلث من وقف فلان
 الاول والحصة وهي اربعة ارباط من وقف الثاني ويشتمل كامل الوقفين على
 قطع اراضي متعددة بقوى متعددة المعلوم ذلك عندهم وصفا وتحديد في مدة
 اربع سنين بمقتضى ان المرقلة عوض الموقنين عن ذلك خمسة عشر سلما نيا وكتب
 بذلك حجة لدى حاكم حنفى ومات المرقون والمقر له وتولى نظر الوقفين ولد ولد زيد
 الناظر المرقلة كما ذكر واني رجل يدعى انه من ذرية الموقنين والموكليين منسكا بحجة
 الاقرار قبل يكون الاقرار المذكور باطلا من اصله ولا يعمل به ولا بحجة وعلى المدعى اثبات
 نسبه واستحقاقه بالطريق الشرعي او لا **اجاب** لا يعمل بحجة الاقرار ولا تثبت بها
 دعواه وعليه اثبات نسبه واستحقاقه بالطريق الشرعي والله الموفق **سئل** فيها اذا
 كانت قرينة وقفا اهليا وافر شخص من المستحقين بقدر ما خصه منها لاختيه مدة
 معلومة بمقتضى انه جعل له العوض مبلغا معلوما نظير ذلك ثم مات المرقلة قبل مضي
 مدة الاقرار واقر اخوه المزبور لانه لا حق له مع ورثته في غلة القرية الشتوية في سنة

تسع واربعين والالف الواقعة في سنة خمسين والالف وانهم يستحقونها دونه
 بالطريق الشرعي وتولى المقر المزبور وولد اخيه المذكور نظر الوقف المرقوم
 ويريد المقر ارسال شخص من قبله لضبط غلة القرية الشتوية الواقعة في
 سنة خمسين والالف المقر بها لورثة اخيه فهل يمنع من ذلك ولا يسوغ له ارسال
 احد من قبله لضبط الغلة المرقومة والحالة ما ذكر او لا **اجاب** لا يسوغ
 له ارسال احد من قبله لضبط الغلة المرقومة حيث اقر انه لا حق له معهم فيها
 والله الموفق **سئل** فيها اذا شهد زيدا على نفسه انه لا يستحق قبل اخيه
 حقاني جميع ما انتقل اليه بالارث الشرعي من والده من الغراسات القائمة
 اصولهن باراضي معينة بملك بمقتضى انه تقوض من اخيه بامتعة معلومة
 ومات اخوها عن ورثة فوضع عمره والا جنبي يده على الغراسات المزبورة
 فادعت عليه بانه من الجاري في ملكها ومنتهى اليها بالارث من ابيها الحصة
 المعينة من الغراسات المذكورة واثبتت ذلك لدى المترافع لديه ومنع
 عمر من التعرض للمرأة المزبورة في ذلك والآل يعارض المرأة ورثة
 اخيها في حصتها من اخيها الا يلة اليه من ابيه متمسكين بان دعواها على
 عمره الاجنبي بان من الجاري في ملكها ومنتهى اليها بالارث من ابيها
 يناقض اشهاد اخيها فهل تقبل البيعة على اقرار اخيها لها ويصح
 اشهاد المذكور ولا يكون دعواها على عمره بذلك مناقضا لذلك
 وتمنع ورثة اخيها من معارضتها او لا **اجاب** يصح الاشهاد
 المذكور من اخيها وتقبل البيعة على اقرار اخيها ولا تكون دعواها
 على عمره بذلك مناقضا لذلك وتمنع ورثة اخيها من معارضتها والله الموفق
سئل فيها اذا اشترى زيد من عمره مكانا بثمن معلوم ثم بعد البيع صار بينهما
 اقرار وبراءة من الجانبين ثم ظهر في البيع فساد ومراد زيد ان يرجع على عمره
 بالثمن فهل له الرجوع به ولا يدخل في الاقرار والابراء المزبورين او لا **اجاب**
 نعم يسوغ له الرجوع به ولا يدخل في الاقرار والابراء لصدد ورثته بعد
 تانكها والله اعلم بالصواب **كتاب الدعوى** **سئل**

فما اذا كان رجلان من جنس كذا في سنة كذا فاشترى كل واحد منهما
 بيتين في مكان كذا وانهما قد اشترى كل واحد منهما بيتين في مكان كذا
 المزبورين او لا **اجاب** نعم يلزم الحكم الذي في المزبورين والله اعلم

فيما اذا باع زيد لعمرو نصف دار معينة المنتقل اليه ذلك بطريق الارث من
 ابيه بثمن معلوم لدى حاكم شرعي وكتب بذلك حجة شرعية وآلة يدعى زيد
 ان اياه مفقود من مدة تزيد على خمسين سنة وانه حي وان البيع المزبور
 غير صحيح ويريد نقضه فهل تكون دعواه ان اياه مفقود وانه حي المناقضة
 لاقرار وقت البيع انه انتقل اليه بالارث عن ابيه غير مسموعة وتلغ من معارضة
 المشتري في ذلك **اجاب** لا تنفع دعواه ان اياه مفقود المناقضة
 لاقراره الا وله تمنع من معارضة المشتري في ذلك **سئل** فيما اذا كان
 رجل واصلع اليد على حصته في غراس معلوم وبقية سهام الغراس في يد
 جماعة وهم متصرفون في ذلك من غير منازع في مدة طويلة وادعى الآن رجل
 بان له حصته في الغراس قدرها الخمس منه مستند المصادقة صدرت له من
 جماعة متوفين قبل وفاتهم وليس للجماعة المصادقين تصرف في شئ من الغراس
 بوجه اصلا فهل يمنع المدعي المذكور من التفرغ لواضع اليد بذلك ولا تنفع
 دعواه بالمصادقة من لا ملك له ولا تصرف **اجاب** يمنع المدعي من التفرغ
 لواضع اليد وله تنفع دعواه بالمصادقة من لم يثبت له ملك ولا تصرف
 ولا سيما اذا كانت المدة ممنوعا من سماع الدعوى فيها **والله الموفق** **سئل**
 فيما اذا كان طالع ماء مبنيا في مiazza جامع ويجري منه حقوق اهل المحلة
 من الماء وحقوق الجامع ايضا من مدة مديدة فباع عمرو بيته الكاين في المحلة
 المزبورة لزيد وذكر في صك البيع انه باع جميع البيت وحدوده وحدود اربعة
 وذكر فيه احتمالاته وان به بركتين تجري اليهما الماء من الطالع المذكور بحق شرعي
 مسلم على الدوام وسلم المشتري البيت بما به المرقوم ومضى على ذلك مدة تزيد على
 ثلاثين سنة والبيت مع حق من الماء منتقل الى البايع بالشراء من بايع بعد اخ
 من مدة تزيد على مائة سنة والآلة يعارض متولي الجامع ورثة المشتري الى غير
 في ما لا يثبت الجارى من الطالع لكون الطالع مبنيا في مiazza الجامع فهل يبقى
 ورثة المشتري المذكور على تصرفهم في الماء المزبور كما تقدم للباعة السابقين
 وتمنع متولي الجامع من معارضتهم في ذلك او لا **اجاب** تبقى رثة المشتري

والله اعلم

المذكور

المذكور على تصرفهم القديم في الماء المرقوم وتصرف من قبلهم في هذه المدة المديدة
 ويمنع من معارضتهم في ذلك والله الموفق **سئل** فيما اذا ادعى زيد مبلغا
 في ذمة عمرو لدى الحاكم الشرعي بموجب اقراره ضمن صك مختم وختمه وانه بعد كل
 حساب واجاب بالاقرار بذلك وانه كان كاذبا في اقراره لم بالمبلغ المزبور
 وحلف الحاكم المزبور زيد ابان عزمه ان يكون كاذبا في اقراره لم بالمبلغ المزبور والزمه
 بدفعه له فهل الالتزام صحيح مصادف لمحله الشرعي ويلزم عمر ادفع المبلغ المقرب
 لزيد اولا **اجاب** يكون الالتزام المزبور صحيحا مصادفا لمحله الشرعي ويلزم عمر
 دفع المقرب لزيد والله الموفق **سئل** فيما اذا كان بين زيد وعمرو دين ومعا
 ثم تباريا في سنة احدى وتلك بين واستدان زيد وبكر من عمرو المذكور مبلغا
 وجعلوا له ربحا فصار ربحه المجهول ما بين وتعيين قرشا وكتب بذلك تذكرا
 في سنة ثنتين وتلك بين ثم طلب عمرو ما في التذكرة فادعى بكر انه دفع له ما بين
 وخمسة وسبعين فاقروا عمرو بقبض ذلك وادعى انه دفعه له عن ذمة زيد قبل
 التباري معه فهل يكلف عمرو اثبات ان ما قبضه من بكر عن ذمة زيد ولا
 يقبل قوله في ذلك وان لم يثبت يلزم مرد ذلك الى بكر او لا **اجاب** يلزم عمر
 اثبات ان ما قبضه من بكر عن ذمة زيد فان لم يثبت يلزم مرد ذلك الى بكر والله
 الموفق **سئل** فيما اذا اقر زيد لدى حاكم شرعي ان لا حق له مع عمرو بوجه مطلقا
 في عقد ان ماء معين مستمر من ماء نهر معلوم بملك ولا يشبهه ملك ولا بوقف
 ولا بتواجر ولا باستحقاق ولا بنظر ولا بتسك ولا بوجه من الوجوه الشرعية
 وانه يستحق ذلك دونه ودون كل واحد واحضر عمرو وجماعة واستشهد بهم
 ذلك فشهد واعل وجه زيد بان عقد ان الماء المذكور حق ارض البستان المتعلق
 بعمرو من قديم الزمان وانه ومن قبله متصرفون في ذلك بدون المنازع والمعارض
 لم ومنع الحاكم زيد من معارضة عمرو في ذلك وابقى ذلك في يده وكتب بذلك حجة
 شرعية والآلة يدعى من يد ان عقد ان الماء المزبور له وانه ليس لعمرو ويكلفه في
 اقراره بتسك يشهد له بذلك فهل يعمل بالحجة المزبورة ولا تنفع دعوى زيد ان
 ذلك له وليس لعمرو بعد اقراره المزبور وله يلزم عمر اقراره بتسك يشهد له بذلك

اولا **اجاب** لا تسبح دعوى زيد بما ذكر بعد اقراره المزبور ولا يلزم عرا خارج
 متسلك يشهد له بذلك بعد وبالله التوفيق **سئل** فيها اذا كانت دعوى لدى
 الحاكم الشرعي على وقف جده ووقف عنه حصص معينة من عراس متزوج جار
 في الوقفين الموقوفين على عمر والناظر الشرعي على وقف والده وانما واضع يده عليها
 ومتصرف فيها لوقف والده بغرط يق شرعي وطالبه برفع يده عنها وجواب
 عمر الناظر المزبور بان بعض الحصص المزبورة منتقل الى ملك والده الوقف
 بالبيع الحكمي من عمر المدعي احد الواقفين المذكورين الثابتة مسوغاته بالطريق
 الشرعي المنفذ على وجه زيد المدعي الموقوف بشهادة البينة العادلة والمحكوم
 عليه وعلى بقية مستحق الوقف الموقوف من معارضة المدعي عليه وتمكينه من التصرف
 فيه لجهة وقف والده الموقوف وبان البعض منه منتقل الى ملك والده المزبور
 بالشراء الشرعي من بكر المنتقل الى ملك بكر المزبور بالبيع الحكمي من عمر المذكور
 ايضا الثابتة مسوغاته ايضا على وجه المدعي المذكور الممنوع من معارضة
 البايع في ذلك بالطريق الشرعي لدى حاكم شرعي آخر وتبين للحاكم المتداعي
 لديه ان الحق بيد عمر المدعي عليه وحكم لجهة وقف والده بالحصص المذكورة
 وابقى يده عليها ومكنه من التصرف فيها ومنع المدعي المذكور من معارضة
 وقف والد عمر المذكور وسرى حكمه ومنعه على بقية مستحق وقف المدعي المزبور
 المزبور والآن عاد المدعي المذكور الى دعواه المذكورة هو وبقية المستحقين
 فهل يسرى المنع الى بقية المستحقين لوقف جد زيد وعنه وتمنعون ولا تسبح
 دعواهم بعد ذلك والحال ما ذكر ولا **اجاب** لا تسبح دعواهم بعد ذلك والله اعلم
سئل فيها اذا كان لزيد سفل وعلوه لاخر فاراد صاحب العلوان يهدم
 علوه ويرفع حيطان السفل ليرفع علوه ويضد ذلك بصاحب السفل فهل
 لصاحب السفل منعه من ذلك **اجاب** يسوغ لصاحب السفل منعه
 والله الموفق **سئل** فيها اذا مات رجل عن اخت لابوين واحوين له اب
 وزوجة ووضعت الزوجة يدها على جميع التركة وصاحت احد الاحوين على
 حصته ولم يقط الاخت شيئا وادعت الاخت عليها فحضرت مجلس الشرع الشريف
 وادعت

المدعي

وادعت التباركي بينها وخرجت لاثبات ذلك ثم وكلت ذا شوكة بانباته ولم ترخص
 الاخت بتوكيلها فهل تؤمر بالحضور لتتيم الدعوى عليها ولا يلزم توكيلها بغير
 رضا خصمها ولا **اجاب** تلزم بالحضور لتتيم الدعوى عليها ولا يقبل
 توكيلها بغير رضا خصمها والله اعلم **سئل** فيها اذا مات رجل عن اولاد
 كبار وعمل بنين صغيرين وجد هلالا وصا عليها وتوكل الميت كذا اقرانا
 في قرية فباع الاولاد الكبار جميع القدر الذي المزبورة لزيد وتصرف فيها مدة
 وفي البلدة حاكم ظالم فامر وصي الصغيرين على ان يصدق على صحة البيع المرقوم
 فصدق على ذلك مكرها ثم زال الكراهة فهل يكون تصديق الوصي على صحة البيع
 المزبور باطلا وللوصي الدعوى بنصيب الصغيرين من القدر ادين والرجوع
 على زيد بغلته مدة تصرفه فيها اولا **اجاب** لا يصح تصديق الوصي على صحة
 البيع مكرها وله الدعوى بنصيب الصغيرين والرجوع بغلته مدة تصرف
 المشترى والله الموفق **سئل** فيها اذا باع رجل لزيد مكانا معلوما بطريق
 الوكالة عن امرأة الثابتة بموجب حجة وشهادة جماعة من ابناءها ممن معلوم
 وكتب بذلك حجة شرعية والآن يدعي عمر انه اشترى من وكيل المرأة المزبورة
 المكان المذكور ويطالب زيد ابر فرفع يده عنه فهل يعمل بحجة شراء زيد الباق
 على شراء عمر وتمنع عمر ومن معارضة زيد في المكان المزبور ولا **اجاب**
 يعمل بحجة الشراء السابق وتمنع عمر ومن معارضة زيد في المكان المذكور والله
 الموفق **وفي هذه الصورة** اذا كانت المرأة المزبورة غائبة في بلدة اخرى والاد
 عمر وتكليف زيد الى اثبات وكالة بايع منها في وجهه فهل يمنع من التعرض له ولا
 يسوغ له تكليفه الى اثبات ذلك في وجهه اولا **اجاب** يمنع من التعرض له ولا
 يسوغ له تكليفه الى اثبات ذلك في وجهه وبالله التوفيق **سئل** فيها اذا ادعى
 زيد الوكيل عن الحرمة فله ان يعلف له بانه تسلم من فلان الغائب عن المجلس
 مبلغا قدر اربعماية قرش فضة المخلف ذلك عن زوجه الموكلة فلان المتوفى
 واجاب المدعي عليه بانه لم يتسلم من فلان المذكور سوى خمسين قرشا وهي التي
 كان دفعها المتوفى ليصرفها له وكانت باقية له في ذمته الى حين وفاته واقام بينة



على ذلك ومنع القاضي المدعى والموكلة من معارضة المدعى عليهم بسبب ما شهدت به البينة بحجة شرعية وطلب من المدعى ثبوت تلم المدعى الاربعاء قرش وذكر ان له بينة تشهد بذلك ورقم ذلك ضمن الحجة المزبورة ثم بعد ذلك ادعى وصي ابيهم المتوفى على المدعى عليهم بالمبلغ المدعى به واقام بينة شهدت بذلك فهل تسمع دعواه وتقبل بينة بذلك او لا **اجاب** تسمع دعواه وتقبل بينة بذلك ويعمل بموجبها وبالله التوفيق **سئل** فيما اذا اقر شخص في وقف اهل بيته لا حق له مع جماعة معلومين ولا جدال ولا خصام بوقف ولا يملك ولا يغير ذلك والناظر على الوقف زوجته وفي ايدي الجماعة المذكورين اماكن للوقف ولم يتصرفون فيها بغير طريق شرعي فادعى المقر المذكور بطريق الوكالة عن زوجته الناظر على الجماعة المذكورين بالامكان المزبورة فهل تسمع دعواه عليهم او لا **اجاب** تقبل دعواه عليهم بالوكالة عنه والله الموفق **سئل** فيما اذا كان بين زيد وبين عمر معاينة فوكل زيد شخصا في محاسبة عمر على ما ارسله اليه من نقل وقماش في دفعات متفرقة على يد جماعات متعددة في توابع ذلك وقبض الوكيل من عمر مبلغا معلوما وحاسبه على ما ارسله عمر الى زيد ثم اقر الوكيل المرقوم بالوكالة عن موكله ان موكله لم يبق يستحق قبل عمر ولا عليه ولا في ذمته ولا تحت يده حقا ولا استحقاقا ولا دينيا ولا عينيا ولا قرضا ولا وديعة ولا حسبا ولا غلطا في حساب ولا دعوى ولا طلبا بوجه ولا بسبب ولا حقا مطلقا من ساير الحقوق الشرعية لا ماضى ولا تارخا وبراء ذمته من كل حق وكتب بذلك حجة شرعية ثم مات عمر ويطلب زيد ورثته بمبلغ معلوم مدعي انه باق في ذمته ولم يقع الحساب عليه فهل يمنع زيد من مطالبة ورثته عمر بشئ بعد صدق اقرار والا برآء المذكورين من وكيله بالوكالة عنه والله الموفق **سئل** فيما اذا كان رجل من قرية من بعض نواحي دمشق ورجل منها وسكن بدمشق من مدة

تزيد

عليه

تزيد على ثلاثين سنة وليس له في القرية تعلق اصلا وتكلف اهل القرية المنزورة الى السكنى فيها والادفع ما ينوبه من مغارمها وكلفتها فهل تمنع اهل القرية المنزورة من التعرض له ولا يجبر على السكنى فيها ولا يلزمه دفع شئ من مغارمها وكلفتها اصلا او لا **اجاب** تمنع اهل القرية من التعرض له ولا يجبر على السكنى فيها ولا يلزمه دفع شئ من مغارمها وكلفتها اصلا والله الموفق **سئل** فيما اذا اذن زيد لعمر في قبض مبلغ معين من قرية ودفعه لوكرو قبضه عمر المزبورة ودفعه لوكرو ثم انكر زيد الاذن ولم يكن لعمر بينة فهل يحلف زيد على ذلك او لا **اجاب** يحلف زيد على نفى الاذن والله الموفق **سئل** فيما اذا جعل رجل عسكري لآخر مبلغا معلوما ليدفعه بدلا عنه الى السفر ودفع الرجل المذكور المبلغ المرقوم الى استاذ الرجل ثم دفع الاستاذ الى تابعه بعض المبلغ المرقوم واقرب ببقية المبلغ الذي قبضه في ذمته لدى بينة شرعية وان مات الاستاذ فهل تقبل البينة على اقراره ان استاذ حال حياته ببقية المبلغ المرقوم في ذمته لتابعه وتلزم ورثته بدفع ذلك الى تابعه المزبورة من التركة او لا **اجاب** تقبل البينة على اقرار استاذ حال حياته بذلك وتلزم التركة ببقية المبلغ المزبورة والله الموفق **سئل** فيما اذا كان لوصي على ابن اخيه اليتيم حقوق على انه اليتيم المتوفى وادعى بها على زوجته المتوفى وابنتها على وجه وكيلها والزم المترافع لديه تركه المتوفى بها فهل يصح الالزام المذكور ويسري على اليتيم المرقوم او لا **اجاب** يصح الالزام ويسري على اليتيم والله الموفق **سئل** فيما اذا كان لامرأة امتعة معينة مرتثة عند امرأة اخرى على دين لها في ذمتها فماتت الراهضة عن ورثته ونذرت الميراث بان ان متعة مرتثة على ثلاثين قرشا وانهم يعلمون ذلك بحضور جماعة ولم تكن الميراث بينة على دعواها بالثلاثين قرشا والآن تزعم الورثة بان الامتعة مرتثة على مبلغ دون الثمانية عشر قسلا تقبل البينة على اقرار الورثة بما اعترفوا به وتلزم تركه الميتة بذلك او لا **اجاب** تقبل البينة على اقرار الورثة بما اعترفوا به وتلزم تركه الميتة بذلك والله الموفق **سئل** فيما اذا ذكر في كتاب وقف متصل الثبوت بان لقطعة ارض الوقف شربا من هذا الطاهون اربع ساعات من العدا ان الاول موضع جماعة ابيهم على

سئل فيما اذا اذن رجل من قرية وقف في بقعة تسمى على حصة من سنة وقرية القرية المزبورة وليس للرجل بالملك ولا عقار ولا بينة بالناظر الوقف وعمره في القرية بينة بالناظر والعمر من ذلك ولا يجبر الرجل على السكنى في القرية المزبورة ولا يلزمه شئ من المال او لا **اجاب** يجبر الرجل على السكنى في القرية المزبورة ولا يلزمه شئ من ذلك والله الموفق

جميع العبدان الاول سنين متمسكين بان مجرى الماء المزبور يسمى عتيقة زملكا وان
ماءهم منها وعندهم بينة تشهد بان المجري المذكور يسمى عتيقة زملكا فادعى ناظر
الوقف المذكور بشرط ارض الوقف المزبور ان بينة تشهد بان المجري المذكور
هو المسمى بنهر الطاحون الموافق لما في كتاب الوقف قبل تقبل بينة الناظر المزبور
وتقدم على بينة الجماعة ويقضى بالساعات الاربع للوقف **اولا اجاب** تقبل بينة
الناظر المذكور على بينة الجماعة الواضعية ايديهم ويقضى بالساعات الاربع للوقف
المزبور والله الموفق **سئل** فيما اذا اقام رجل وعليه ديون جماعة وضبطت تركته
فلم تف بالديون التي عليه ووزعت عليهم بقدر ديونهم معرفة القسام واطلعه
على ذلك كله وتطالب اصحاب الديون ورثة الرجل المذكور ببقية ديونهم فهل تمنع اصحاب
الديون من مطالبة الورثة بذلك شرعا ولا يلزمهم وفاء بقية ديون مورثهم من
مالهم **اولا اجاب** تمنع اصحاب الديون من مطالبة الورثة بذلك شرعا ولا يلزم
الورثة وفاء بقية ديون مورثهم من مالهم اطلاقا وبالله التوفيق **سئل** فيما اذا مات
امراة واخضرت زوجها وولدين منه وولدين من غير وابيعت التركة وخل
كل ما خصم بعد اطلاقهم جميعا على اصول التركة وادفروا ثم بعد ذلك كتبوا حجة
شرعية وافر كل منهم بايصال حقه اليه وافر الزوج عن نفسه اطلاقا وبالله التوفيق
ولديهم في يافا اوله وولديها من غير في يافا ثانيا الاقرار الشرعي بان كل فريق منهما
لم يبق يستحق ولا يدعى قبل الفريق الآخر ولا عليه ولا عندة ولا في جهته ولا في
استيلك يده بسبب التركة المخلفة عن المتوفاة المورثة ولا بسبب ما يتعلق
بذلك حقا مطلقا من ساير الحقوق الشرعية لما مضى والى تاريخه وبراءة كل فريق
منها ذمة الفريق الآخر ابراء شرعا وحكم الحاكم بما ثبت عندة بذلك ثم بعد مدة
مات الزوج المذكور وله ولد آخر من غيرها ويريد ان يدعى على احد ولديها المذكورين
من غير بيده بان تحت يده بيت وفيه حصبة للمتوفاة وقد استحق ابوة من الحصة
الرابع وآل اليه من ابيه ان استحقاق في هذه الحصة فهل يبسوع له الدعوى على
واضع اليد على البيت بعد ابراء ابيه له حجة واطلعه على اصول التركة واقرا
انه لم يبق يستحق قبل الفريق الآخر ولا عليه ولا في جهته كما ذكرنا حقا مطلقا

من ساير

من ساير الحقوق الشرعية **اولا افقونا اجاب** لا يبسوع له الدعوى بالبيت
ولا بغير بعد ما ذكر من الابراء العام والله الموفق **سئل** فيما اذا ادعى رجل
على جماعة بانهم تسعوا به الى الحاكم ففرمه مبلغا من المال وطلب تضمنين الساعين
فهل له ذلك **اولا اجاب** اذا ثبت انهم تسعوا بحق لا يضمنون شيئا والله الموفق
وفي كتب الفتاوى لا بد ان يعين السعاية حتى يعلم ان كانت بغير حق فيجب
الضمان وان كانت بحق فلا يجب الضمان والله اعلم **سئل** فيما اذا اشترى رجل
مكنا وتصرف فيه نحو من ثلثي سنة بغير منازع ولا معارض ثم مات عن ولد
فادعى جماعة على ولده بان المكنا لم ولم يمنعهم من الدعوى مانع شرعي في المدة
فهل يمنعهم الحاكم ولا يسمع دعواهم بعد تركها هذه المدة **اولا اجاب** للحاكم ان
يمنعهم ولا يسمع دعواهم بعد تركها في المدة من غير مانع شرعي والله اعلم
سئل فيما اذا قبض نكاح مهر ابنته من ثمن وجهتها بجهاز وادخله معها البيت
الزواج ولم يشهد على نفسه ان له عندها شيئا بطريق العارية ولا غيرها ثم مات
عنها وعن اخ ومن جملة جهاتها البنت المزبورة بشخانة يدعى اخوها المزبور
الا ان اباها المزبور ابتاعها له وانه يطالبها بها ولا بينة له على ذلك والشخانة
في يد اخته فهل يحكم بها لاخته ويمنع من معارضتها فيها **اولا اجاب** يحكم بها لاخته
ويمنع الاخ من معارضتها فيها والله ولي التوفيق **سئل** فيما اذا اشترى رجل ارضا من
موتى الوقف للغراس وعرضها واحترم الغراس من مدة تزيد عن عشرين سنة ومات
الرجل واستقلت لاخته المتوفى بطريق الارث وهو متصرف بها نحو خمسة سنين فجاء
رجل يدعى ان خاله اوج في مدة الارض نصف غراس لفلان ومعه حجة تواجد
مقطوعة الثبوت من مدة اربعين سنة والحال ان جميع الغراس لم دون ثلثي
سنة فهل يعمل بهذه الحجة ام لا وهل تسمع مدعى الدعوى بعد هذه المدة **اولا اجاب**
لا تسمع دعواه بعد هذه المدة والله الموفق **سئل** فيما اذا ادعى رجل بان له في
ذمة رجلين مبلغا معلوما ببقية ثمن عن كذا وكذا غرارة من الحنطة فاجابا
بالاعتراف وانها في شهر شوال سنة احدى وثلثي ثلثي والفقير دفع المبلغ المرقوم
ولم يصدقها المدعى على ذلك فاحضر بينة تشهد وابدفع المبلغ له في التاريخ المزبور

فنع المرافق لديه المدعى من معارضتها بسبب ذلك والحالة ان المدعى عليها صالحا المدعى
 قبل صدور الدعوى بيوم وبموراء عشر رجب سنة اربعين والالف ببلغ معين عن المدعى
 بحضور جماعة وذكر المدعى ذلك للمرافق لديه حين الدعوى وانكر المدعى عليها المصالحة قبل
 تقبل بيعة المدعى بعد ذلك ويلزم المدعى عليها المبلغ المرقوم ام لا **اجاب** اذا شهدت البيعة
 بصدور المصالحة بعد ذلك التامخ تقبل ويلزم المدعى عليها بالمبلغ المرقوم وبالله التوفيق
سئل فيما اذا كان لوقف مدرسة ثلاثة قراريط مشاعة من جميع بستان شركة اليهود
 ببيعة سهام ذلك موضعت اليهود ايديهم على الحصة المذكورة مدة طويلة ثم وقفوها على
 صغار ليكم والحالة ان الحصة المنبورة مقيدة في الدفاتر السلطانية انها وقف المدرسة
 فادعى متول وقف المدرسة بالحصة المذكورة وعندة بيعة عادلة يشهدون بالتسامع
 ان الحصة المذكورة وقف المدرسة فهل تسع دعواه بذلك وتقبل الشهادة المنبورة الموكدة
 بالدفاتر السلطانية الشاهدة بان الحصة المذكورة وقف المدرسة وترفع يد اليهود عنها
 بمقتضى ذلك ام لا **اجاب** تسع دعواه بذلك وتقبل الشهادة المذكورة الموكدة بالدفاتر
 السلطانية الشاهدة بان الحصة المذكورة وقف المدرسة المنبورة وترفع يد اليهود
 عنها بمقتضى ذلك والله اعلم **سئل** فيما اذا كان زيد متصرفا في دار بطريق الارث عن
 ابيه وابوه عن بنت عم له مدة تزيد على عشرين سنة ومثلك زيد المذكور الدار المنبورة
 لاحد اولاده ثم مات ويدعى الآن رجل ان له حصة ملكا في الدار المرقومة فهل تسع دعواه
 بذلك بعد مضي هذه المدة والحالة انه لم يمنع من الدعوى مانع شرعي او لا **اجاب** لا تسع
 دعواه بعد هذه المدة حيث لم يمنع مانع شرعي عنها والله ولي التوفيق **سئل** فيما اذا كان
 لزيد دين بموجب حجتين وليست احدهما داخلية في الاخرى على عمر ومات عمر عن ابن
 وقضى ابنه زيد امال احدي الحجتين ونسي الحجة الثانية ولم يطالب بها حين القضاء ولم يتغير
 لا بنفي ولا اثبات ولا اقرار ولا ابراء ثم وجد الحجة الثانية المرقومة ويريد ان يدعى بما فيها من
 المال على ابن عمر من تركته ابيه فهل يسموع له ذلك ولا يكون سكوته ونسيانه مانعا **اجاب**
 يسموع له ذلك اذا حلف انها غير داخلية في الحجة الاولى ولم يكن له بن عمر بينه والله الموفق
سئل فيما اذا اشترى زيد دارا بموجب حجة شرعية ثم صدق ولده عمر بعد ذلك على حصة
 البيع المرقوم انه لا دفع له في ذلك ولا مطعن بوجه مطلقا وقبل ذلك منه المشتري بموجب

من عمر ومو

حجة

حجة شرعية ثم مات عمر ويدعى ولده المذكور ان الدار المرقومة موقوفة عليه من قبل ابيه
 بموجب كتاب وقف سابق على تاريخ البيع المنبور وبطالب المشتري برفع يده عنها
 فهل يمنع من معارضة المشتري في الدار ولا تسع دعواه الوقف بعد تصديق على
 صحة البيع والله لا دفع له في ذلك بوجه مطلقا او لا **اجاب** لا تسع دعواه الوقف
 بعد تصديق المذكور والله الموفق **سئل** فيما اذا فرغ جماعة عن مسكة
 فلاحه لزيد وباعوه غراس كرمين بارض الفلاح المرقومة بثمن معلوم وقبض الثمن
 وبذل الفراغ وذلك بعد ان نودي على ذلك في محل الرغبات ومحفل الجماعات واحد
 الفارغين والبايعين وصلى على قاصر بن فرغ عن حصتها في المشد وباع ما خصهما
 من الغراس المنبور بعد انتهاء الرغبات في ذلك لاحتياج القاصرين الى النفقة والكسوة
 ولاحتياج الفلاح الى العمل ولا مال لها يصرف لذلك وبعد ثبوت ان الثمن عن ذلك ثمن
 المثل وبذل المثل بقيمة العدل عن جميع ذلك بهذا جماعة من المسلمين على وجه الوصي
 المنبور وعلى وجه غير من البايعين لدى الحاكم الشرعي وتسلم من يد البيع والفلاح
 وبقياء يده مدة ثم فرغ عنها ليكره فرغ بكره ومضى على ذلك مدة ثمان سنين والآن
 البايعون يدعون ان البيع والفراغ كان بغبن فاحش وانهم يطلبون فسخ البيع
 فهل اذا ثبت ان الثمن والبدل ثمن المثل وبذل المثل بقيمة العدل والحال ما ذكر ينعون
 من طلب الفسخ او لا **اجاب** ينعون من طلب الفسخ ولا تسع دعواهم الفسخ
 بعد ذلك والله اعلم **سئل** فيما اذا كان لامرأة مسكة مسكة فلاحه وزوجها متصرفا
 فيها بالوكالة عنها مدة طويلة ثم قتل زوجها وصنبطت تركته لجهة السلطنة بموجب
 الامر الشريف السلطاني وفرغ عن مسكة الفلاح المرقومة من حمله تركته لزيد
 ونصرف زيد فيها مدة والآن تدعى زوجته المقتولة ان المسكة المرقومة لها وان زوجها
 كان متصرفا فيها بطريق الوكالة عنها فهل تقبل بيعة على ذلك ويحكم لها بالمسكة المرقومة
 وترفع يد زيد عنها او لا **اجاب** تقبل بيعتها على ذلك ويحكم لها بالمسكة المرقومة
 بموجب البيعة المنبورة وترفع يد زيد عنها شرعا وبالله التوفيق **سئل** فيما اذا
 اذنت ناظر وقف مستاجر دار الوقف بان يعمر ما تحتاج اليه الدار المنبورة في مدة
 المتأجر والله يعرف على ذلك من ماله ويكون ما يصرفه مرصدا على رغبة المتأجر الى انتهاء

شهد

مدة التواجر وعمر المستاجر ما يحتاج الماحور اليه وصرف على ذلك مبلغا من ماله وان ثبت
 مقداره بالبينة العادلة على وجه الناظر وعلى باسحقاق المستاجر المبلغ حاكم شرعي
 ثم من عت الناظر عن نصف النفل لامرأة وتنازع الآن المرأة المورث في المصروف
 العماره وتطلب تخمين المصروف قبل وقع ثبوت المصروف موقعه الشرعي ولا يسوغ للمرأة
 معارضة المستاجر في ذلك ولا تخمين المصروف بعد ثبوت البينة العادلة **اولا اجاب**
 وقع الثبوت الشرعي موقعه ولا يسوغ للمرأة معارضة المستاجر في ذلك ولا تخمين
 المصروف بعد ثبوت والده الموفق **سئل** فيما اذا ماتت امرأة عن ام وعن زوج وابن
 صغير منه ثم بلغ الصغير ومضى من حين بلوغه خمس عشرة سنة ومات والده عنه وعن
 ورثته غير فاطمة ولده على تمسك مصونه ان والده المزبور وضع يده على جميع
 مخلفات والده المعينة فهل يلزم الابن المرقوم يمين على عدم اطلاعه على التمسك
 المذكور وتسمع دعواه بذلك **اولا اجاب** للقاضي ان يسمع دعواه بعد تخليفه على
 عدم اطلاعه على التمسك قبل موت والده والده الموفق **سئل** فيما اذا كان لرجل
 مسكة فلاحه بغراس ثوت وكروم في اراضيها وباع ذلك لرجل وتصرف المشتري فيه
 مدة واولد البايع ذكورا واناثا يعلمون البيع وتصرف المشتري وحضر بعض الذكور
 منهم وصدقوا على صحة بيع ابيهم ومضى على ذلك اكثر من خمسة عشر سنة ثم مات الاب
 والمشتري يتصرف في المبيع ومات عن اولاد وتصرفوا في المبيع مدة ثم ادعت البنا
 الذين للبائع بان لهم حصته في المبيع وطلبوها فهل يكون سكوتهم في المدة مانعا من
 دعواهم ولا تسمع دعواهم بعده لا سيما بعد المدة المزبورة **اولا اجاب**
 يكون سكوتهم بعد علمهم ما نفعهم من دعواهم ولا تسمع دعواهم بعد ذلك
 ولا سيما بعد المدة المذكورة والده الموفق **سئل** فيما اذا ارهنت امرأة عند رجل
 حليا على مبلغ معلوم ثم اتت اليه واخفته واخذته وانت امرأة اخرى بعد ذلك
 تدعي ان الرهن لها وانها التي رهنته وان قيمته كذا وكذا وانكر الرجل ذلك فهل يكون
 القول قول الرجل في ان المدعية لم تره عنده وان لا يعلم ان الرهن لها **اولا**
اجاب يكون القول قول الرجل في ذلك كله والده الموفق **سئل** فيما اذا نصب
 القاضي افعى رجلا لسماع دعوى زيد على عمر المتواري وادعى زيد على الرجل

المنصوب

المنصوب من قبل القاضي بان عمر استدان منه مبلغا معلوما واستلم منه مبلغا
 معلوما ايضا على مقدار معين من الزبيب في شهر شعبان واثبت ذلك في وجهه
 بالبينة وحلف عليه اليمين الشرعية ثم ظهر عمر ويدعي انه تحاسب مع زيد بعد
 شهر شعبان المذكور بده على مبلغ معلوم وان زيدا اقرانه لا يستحق في ذمته
 سوى المبلغ المحاسب عليه ويريد اقامة البينة على ما يدعيه فهل تقبل بيئته عمر
 على ذلك وتسمع زيد من مطالبة بان زيد من المبلغ الذي حاسب عليه او لا
اجاب تقبل بيئته على ذلك ويمنع زيد من المبلغ الذي اقرانه لا يستحق
 في ذمته سواه والده الموفق **سئل** فيما اذا كان شخص ناظرا على وقف ابي زيد في
 جماعة ان لم قدر استحقاق في الوقف المزبور فهل يسوغ للناظر تكليفهم الى
 اثبات نسبهم الى الواقف ثم اثبات قدر استحقاقهم الذي يدعونه **اولا اجاب**
 يسوغ للناظر تكليفهم الى اثبات نسبهم الى الواقف ثم اثبات قدر استحقاقهم
 الذي يدعونه والده الموفق **سئل** في شخص ادعى على وكيل امرأة بان الاسباب
 التي عند موكلتك وسماهم باعيانهم عند ما على سبيل الاعارة فاجاب الوكيل عنها
 بالانكار وبعد العلم بهذه الاسباب فطلب من المدعي البينة فاحضرها وشهدت
 بالعارية فقد نسب الوكيل ليطلب تسليم الاسباب والحال انها وكلته في سماع
 هذه الدعوى وانكار العارية فهل تضمن قيمة الاسباب ولا يقبل قولها بعد
 ذلك **افقونا اجاب** اذا ثبت ان المستعيرة وكلته في سماع هذه الدعوى
 وانكار العارية لا يقبل قولها بعد ذلك وتضمن قيمة الاسباب والده اعلم
سئل في غلام نصراني بالغ ادعى على نصراني ونصرانية انه ابنها وادعاه مسلم
 وسلم انه ابنها واقام كل واحد من الطرفين بيئته فباي البينتين يعمل بسطوا الن
 الجواب متباين من الملك الوهاب **اجاب** قال في الفتاوى البرانية لا يحكم بنسبة
 رجل من رجلين الا ان يستوي حالهما في الدعوى والبينة وفي كل شيء حتى لا يوجد
 الا ان يحكم له حدها دون الآخر سبيل وفي هذه المسئلة لا يستوي الحال في دعوى
 النسبين كالا يخفى بل وجد سبيل الى ترجيح بيئته المسلمين للزوم الحكم عند يكون
 الرجل مسلما بين مسلمين دون الحكم بكونه كافرا بين كافرين والده ولي التوفيق

غيره

سئل في رجل استوفى ماله بالديون وامر القاضي بتوزيع ما بين يديه على الغرما فتم في حالة التوزيع طلبه رجل الى القاضي وادعى عليه بان له عليه مائة قرش لزمته من جهة دين شرعي فاجاب بالاعتراف فعند ذلك الزمه القاضي بها وان ياخذها السوق الغرما فدل اذا قال الغرما انه توافق مع هذا الرجل وليس له عنده شيء وان كان عنده هذا المبلغ فليثبت بالبينة الشرعية لا بحجبتهم القاضي المذكي او بحجبتهم ولا بد من اثبات ذلك بالبينة في وجه الغرما **اولا اجاب** لا بد من اثبات ذلك بالبينة في وجه الغرما **والله اعلم** **سئل** في وصي دفع لرجل من مال يتيم تحت يده مائة قرش بمرأحة شرعية ثم كتبت بذلك حجة شرعية ولم يزل كذلك الى ان وصل المبلغ المذكور الى مائتين قرش واربعين قرش فادعى ناظر اخر غير الاول بالمبلغ فاعترف من الحجة بمائة وانكر البقية وادعى انه اقرا كاذبا في كل احدى مائة قرش فدل يقبل قوله بيمينه **اولا اجاب** لا يقبل قوله الخالف له قراره ويحلف الناظر انه لم يكن كاذبا في اقراره **والله الموفق** **سئل** في الام اذا دعت لبنتها اسبابا وجهازا وزفت على الزوج ثم بعد انتقال البنت ادعت الام بان مادفعته لها على سبيل العارية والزوجه والورثة على انه بطريق الملك فدل يكون القول للزوج والورثة ولا يقبل قول الام **الا** بالاثبات بالبينة **بالاثبات** **اولا اجاب** يكون القول للزوج والورثة ولا يقبل قوله الام **الا** بالاثبات بالبينة الشرعية **والله اعلم** **سئل** في قول صاحب الاختيار في كتاب الدعوى عند قوله ولو ادعى احدهما الشراء من الآخر الى ان قال فان وقتا فان كان الخارج او في قضيهما ويكون لذي اليد وان كان ذو اليد قضيهما ايضا ويكون الملك للخارج بالاجماع ما معنى ذلك ابطوا الجواب **اجاب** معناه ان كان تاريخ الخارج اسبق قضى باليشتين بان يجعل كانه اشترى من ذي اليد وتسلم منه ثم اشترى منه ذو اليد وتسلم منه ويكون لذي اليد وان كان ذي اليد اسبق قضى باليشتين ايضا فيجعل كانه اشترى من الخارج وتسلم منه ثم اشترى الخارج منه ولم يتسلم منه او تسلم منه ولكنه بعد ذلك وصل الى ذي اليد بسبب آخر ويكون للخارج **والله اعلم** **سئل** فيما اذا كان في ذمة زيد عمر ومبلغ معلوم على سبيل الدين ثم مات عمر في غير بلده ولم يرثه في بلده فتنازل امين بيت مال البلدة التي مات فيها دينه من عمر فدل يسوغ لورثة عمر ومطالبة زيد بدين مورثهم الذي في ذمته ولا يبرأ بدفعه الى امين بيت المال فتونا **اجاب** يسوغ لورثة عمر ومطالبة زيد بدين مورثهم الذي في ذمته ولا يبرأ بدفعه

الامين بيت المال والله اعلم **سئل** فيما اذا تصرف رجل واخوه بعده في مسكة قطعة ارض معلومة مدة تزيد على خمس عشرة سنة والآن مات اخو الرجل المذكور ويدعى شخص بحصة معينة من المسكة المزبورة ويطالب ورثة اخو الرجل المزبور برفع ايديهم عنها فدل تكون دعواه بحصة من المسكة المذكورة بعد هذه المدة غير مسموعة **اولا اجاب** لا تسمع دعواه في حصة المسكة بعد هذه المدة **والله اعلم** **سئل** فيما اذا آل رجل واخوه عقارات بالارث عن ابهم فوضع الرجل يده على العقارات وتصرف في غلها سني ولم يدفع لاخته حصتها من الغلات ثم مات الرجل عن اولاد وماتت اخته فور ثلثا احد اولاد اخيه فدل لوارثها المذكور الدعوى بما خصها من الغلات وتلزم تركه اخيه بذلك **اولا اجاب** لوارثها الدعوى بما خصها من الغلات في المدة وتلزم تركه اخيه بذلك **والله الموفق** **سئل** فيما اذا مات من يد عن ابنين وبنت موضع احد الابنين يده على مخزن فيه ديس وغير الميت وتصرف في جميع ذلك ثم ماتت بنت صغير فصار عمرها وصيا عليها والبنت عنده ثم عزل عن الوصاية فدل يسوغ لابن زيد المطالبة بحصته بما في المخزن وتلزم تركه اخيه بذلك **اولا اجاب** يسوغ لابن زيد المطالبة بحصته بما في المخزن وتلزم تركه اخيه بذلك **والله الموفق** **سئل** فيما اذا كان لزيد مخازن فيها غلات معلومات من حبوب وزبيب وغير ذلك فاذن لابنه في بيعها بجاهل وذكر في صكوك البيوع انها له ثم مات زيد عن ورثة ومات ابنه عن ورثة وتدعى ورثة الابن بان اثمان الغلات لمورثهم متسكين بصكوك البيوع فدل تقبل البينة على ان الغلات المزبورة لزيد وتقتسم اثمانها بين ورثة زيد دون ورثة ابنه **اولا اجاب** تقبل البينة على ان الغلات المزبورة لزيد وتقتسم اثمانها بين ورثة زيد دون ورثة ابنه **والله التوفيق** **سئل** فيما اذا كان زيد مستاجرا من عروطا حونة وتحاسب معه على اجور ماضية فتاخر له عنده اربعة وعشرون قرشا ونصف قرش فحضر جماعة ثم طلب الموجه من المستاجر المبلغ الموقوف لدى القاضي فاجاب بانه صدرت بينهما المحاسبة في اول شعبان سنة كذا وتاخر له عنده ثلثة عشر قرشا ونصف قرش والى بيينة شهدوا بذلك والحالة ان بيينة الموجه يشهدون ان المحاسبة صدرت في اواخر شعبان من السنة المذكورة وتاخر له اربعة وعشرون قرشا ونصف قرش فدل تقبل بيينة المدعي المذكور ويلزم المدعى عليه بالنزاع ما اعترف به **اولا اجاب**

تقبل بينة المدعى المذكور ويلزم المدعى عليه بالنزاع على ما اعترف به والله ولي التوفيق
سئل فيها اذا ماتت بنت عن ام وعم ولا اسباب وحصص في عقار وتنفذ فوضعت
 اهلها يد على جميع ذلك والحالة ان عم البنت المذكورة الزم لها بمال قبل موتها ولم يدفعه
 قبل تسع دعوى عنها باسباب الميثة وحصص العقار ويضج ذلك المال الذي في ذمة
 عمها في الاسباب والنقود والحصص من العقار ويقسم الجميع بينها على الفريضة الشرعية
 اولا **اجاب** تسع دعوى عنها بذلك ويضج الجميع الى المال الذي في ذمة عمها ويقسم بينهما
 على الفريضة الشرعية والله اعلم **سئل** فيها اذا كانت لزيد حصص في عقار بقرينة آلت
 اليه بطريق الارث من امه وكتب بينه وبين بنت اخيه حجة تتضمن ان عقارا آخر في غير
 القرينة المذكورة بينهما ولم يذكر في الحجة ذلك العقار وكتب في ذيل الحجة ابراءا عما بينهما
 فهل تستمر الحصص في العقار الذي في القرينة لزيد ويسوغ له مطالبة من وضع يده عليها
 بغلتها اولا **اجاب** تبقى الحصص في العقار الذي في القرينة لزيد ويسوغ له مطالبة
 من وضع يده عليها بغلتها وبالله التوفيق **سئل** فيها اذا تزوج رجل ابنة من ماله
 واسكنه في بيته وعين له ما يكفيه لنفقة بيته وعياله وبقي الولد بحجي ما لوالده من غلال
 الاملاك وغيرها ويكتب بذلك دفتر بشهادة بيعة من المسلمين فأت الوالد اولا ثم
 بعده مات الولد والآن ورثة الولد تدعي بان الذي كان بيد الولد من الاملاك وغيرها
 ملك له ملكه ذلك والده قبل موته فهل يقبل قولهم من غير اثبات اولا بد من اثبات
 اقنونا **اجاب** يمنعون من ذلك ولا يقبل قولهم من غير اثبات بالطريق الشرعي والله الموفق
سئل فيها اذا ادعت امرأة في غراس من مدة اثني وعشرين سنة على زيد وحكم
 لها به عليه من مدة خمس سنين وصالحا زيد المزبور على مخلص الغراس المدعى به عن
 مدة اثني وعشرين سنة وطهر الآن معها مستحق آخر في الحصة المدعى بها من مدة
 عشرين سنة والحال انهما ادعت بها اولا بطريق الارث من ابيها والآن تدعي الشرائع
 اخيه وترجم ان لها بينة على ذلك فهل تكون مناقضة في دعواها ولا تسع دعواها ولا يستأ
 والحال ما ذكر اولا **اجاب** لا تسع دعواها المناقضة للدعوى السابقة والله الموفق
سئل فيها اذا استاجر زيد قطعة ارض من جملة اراضي قرية موقوفة من المتولي
 عليها مدة معلومة باجرة معينة للغراس والبناء والتعمير وابقا ذلك في امكانه فمخرقا
 باجرة

منه

باجرة مثله وغرس المستاجر فيها غراسا واحترمه لدى حاكم شرعي يري ذلك ثم باع زيد
 الغراس المزبور لرجل من اهل القرية ومضى على ذلك مدة تزيد على ثلاثين سنة
 والآن يدعي شخص من فلان في القرية المذكورة ان قطعة الارض المزبورة من جملة
 الغدان الذي بيده ويطالب الرجل المتصرف بها من هذه المدة الطويلة بعشرها ونما
 يتوبها من كلف القرية ومغارها العرفية فهل يمنع من التعرض له ولا تسع دعواه
 بذلك بعد مضي المدة اولا **اجاب** يمنع من التعرض له ويبقى على ما كان ولا تسع
 دعواه بعد هذه المدة والله الموفق **سئل** فيها اذا كان في ارض موقوفة غراس
 موقوف وقفا اهليا فاستاجر ناظر وقف الغراس الارض من ناظر وقفها بماله
 لنفسه مدة معلومة باجرة معينة للزراعة والغراس والبناء والتعمير وابقا
 في امكانه مع ما قبله محترما باجرة مثله وغرس في الارض الخالية غراسا مستوفيا
 ثم ترفع بعض مستحق وقف الغراس مع ناظر وطالبوه بقدر استحقاقهم من غلة
 الوقف في المدة المزبورة قار الناظر بان استاجر الارض من ناظر وقفها لجمعة
 وقف الغراس المزبور المدة المرفوعة ودفع لها مبلغا معين اجرة عن المدة المرفوعة
 من ريع الوقف وحاسب المستحقين به فهل يكون اقرارا باستجارة الارض لجمعة
 الوقف ببيان ما فيكون ما يغرسه للموقف ولا تسع دعوى الناظر بكون الغراس له
 بعد ذلك اولا **اجاب** يكون اقرارا بذلك حجة عليه بان ما يغرس للموقف ولا تسع
 دعواه بعد ذلك بكون الغراس له والله ولي التوفيق **سئل** فيها اذا اشترت
 امرأة امته وحليا ووضعها عند بنت اخيه وقالت لها اذا تزوجت ادخل
 معك هذه الاسباب الى دارك وجعل ثم ماتت المرأة عن ورثة والبنت لم
 تتزوج ولم تكن لها بينة على هبة الاسباب لها فهل تكون الاسباب المذكورة
 تركتها عن الميثة تقسم بين ورثتها على الفريضة الشرعية اولا **اجاب**
 تكون ان سباب المذكورة تركتها عن الميثة تقسم بين ورثتها على الفريضة
 الشرعية والله الموفق **سئل** في رجل وصى على ابن بنته والمقاصد مال وقد
 عامل به بموجب حجة شرعية مكتوبة باسم الولد والآن مات الوصي فظهرت الحجج
 باسم الولد والوراث يدعون بان المال المكتتب في التمسكات انما هو مال الميثة

وقد كتبها باسم الولد صورة فهل يثبت ذلك للولد وتنفع الوراث في دعوائهم
 ذلك اولاً **اجاب** يثبت ذلك للولد وتنفع ورثة الوصي من معارضته
 في ذلك والله اعلم **سئل** فيما اذا احدث حكام العرف بدعة وهي انهم
 يجعلون على كل من توطن في غير بلده مبلغاً فيجعلوا على بعض جماعته من
 بلدة قد توطنوا دمشق واقاموا فيها مدة طويلة مبلغاً على كل شخص
 منهم والحال انه ورد امر شريف بان الية والعلم وطلبة العلم والشراف
 لا يوجب منهم شيء في التكليف العرفية وانهم معافون من فهل لم مطالبة
 المذكورين بشيء من التكليف المرفوعة اولاً **اجاب** يجب العمل بالامر
 الشريف في ذلك ولا يسوغ لاحد من الحكام وعزهم مطالبة احد من
 المذكورين بشيء من التكليف المرفوعة والله اعلم **سئل** فيما اذا كان
~~سئل فيما اذا كان~~ **سئل** فيما اذا كان
 اراضي قرية وللقطعة الا ارض المزبورة مجرى ماء وطريق ملك صق لمجرى الماء
 يتصل منه اليها ويبيد رجل آخر ارض ملك صفة للطريق المزبورة فخرت الطريق
 وجرت مجرى الماء المزبورة وعزس كرم ومنع زيد من المرور في الطريق المزبورة
 متعللاً بان ليس لقطعة ارضه حق المرور في ارضه فهل تقبل بينة زيد على
 ذلك ويومر الرجل بقطع ما عرسه وتنفع من معارضة زيد في المرور في الطريق
 المزبورة بدواه اولاً **اجاب** تقبل بينة زيد على ذلك ويومر الرجل بقطع
 عرسه وتنفع من معارضة زيد في المرور بالطريق المزبورة والله اعلم
سئل فيما اذا كان لوقف قرية يقسم الخارج بين اهل الوقف وقله فيها نصفين
 فادخل بعض الفلح حنن جماعة من اهل الشوكة في قلح حنن بشركة وفد ان يغير
 رضى اهل الوقف وصار اهل الشوكة يدفعون القسم من الربع بالقوة والرجال
 ان السلطان نصم اليه امر بان قلح في قرى ال وقاف لا يدفعون عن قلح
 يغير رضى اهل الوقف فهل يعمل بالامر السلطان ولا يصح فراغ الفلح حين له هل
 الشوكة بغير رضى اهل الوقف ويومر الفلح حنن بدفع نصف القسم المعتاد
 للوقف اولاً **اجاب** لا يصح فراغ الفلح حين لا اهل الشوكة بغير رضى اهل الوقف

ولا سيما

ولا سيما اذا حصل لهم الضرر للوقف ويومر الفلح حنن بدفع نصف القسم
 المعتاد للوقف وبالله التوفيق **سئل** فيما اذا كان بيد رجل من اهل قرية
 قطعة ارض من جملة اراضي وقف خراجية مقطوعة على اهلها في كل سنة بمبلغ معين
 لجهة الوقف المزبورة ولم عراس قديم في قطعة الارض المزبورة فعرس بينه
 عراسا جديداً بغير اذن المتولي على الوقف المزبورة فهل يسوغ للرجل المذكور ذلك
 والحال ما ذكر اولاً **اجاب** نعم يسوغ للرجل المذكور ذلك والله اعلم
سئل فيما اذا كان على قرية موظف قدوم من الحنطة ثلثه واربعون عرارة
 وفدان القرية اربعون فدانا وزرع اهل القرية بعض اراضي افدتهم وتركوا
 البعض خوف الكفة وادرك ما زرعوهم وتعللوا في دفع ما عليهم من الحنطة
 بترك بعض الاراضي من الزرع فهل يلزمهم دفع جميع ما وظف عليهم ولا يسقط
 عنهم شيء في ذلك بتكاسلهم وتركهم الاراضي بغير زرع اولاً **اجاب** نعم يلزمهم ما
 وظف عليهم ولا يكون تكاسلهم عذراً في سقوط ذلك عنهم والله اعلم
سئل فيما اذا كان لزيد في ذمة عمرو اربعماية قرش وثلثون قرشاً مقسطة
 عليهم في كل سنة خمسة وعشرون غرشاً ورهن عنده على ذلك اماكن معلومة
 بحجة ثم لزم عمرو لزيد مال آخر وقسط عليه ايضا في حجة وذكر في الحجة الثانية
 ان الرهن المزبور يبقى على الحكم المعين في حجة والرهن يتصرف في غلة هذه
 ويدفع الا قسماط ثم باع الرهن غلة اماكن المزبورة في سنة حلول قسط
 المال المرهنة عليه الا ماكن وتأخر عليه قسط المال الثاني ويطلب زيد
 المشتري بثمن تلك الغلة بعد ان دفعه للبائع ويتصرف المشتري بالغلة
 فهل يمنع زيد من ذلك ولا يسوغ لزيد مطالبة المشتري بذلك اولاً **اجاب**
 يسوغ له مطالبة المشتري بذلك والحال كذلك والله اعلم **سئل** فيما
 فيما اذا كان النهر جد الارض زيد المغر وستة فاصل بينها وبين ارض
 عمرو السليخة فسرت فرقة من النهر ودخلت حلال ارض زيد المشغولة
 بغراسه فزعم عمرو ان بعض ارض زيد التي دخلت فرقة النهر بينها وبين
 البعض الآخر صارت مضافة لارضه وتصرف في عراس زيد القايم بها ووضع

فيها غراسا جديدا او الحال ان النهر الاصل كان فاصلا بينها وبين ارضه
وعند زيد بيعة تشهد بذلك فهل تقبل البيعة المذكورة ويصح عروضا تصرف
فيها والغرس فيها ويؤمر بقطع ما غرس فيها ويضمن قيمة ما قطع من غراس
زيد الذي كان قائما بها **اولا اجاب** تقبل البيعة على ذلك ويصح عروضا
التصرف فيها والغرس فيها ويؤمر بقطع ما غرس فيها ويضمن قيمة ما قطع من
غراس زيد الذي كان قائما بها **والله اعلم** **سئل** فيما اذا آلت الى جماعة دار
وهوانية بطريق الارث من جماعة اخرى ومن قبلهم متصرفون فيها من مدة
تزيد على سبعين سنة فاظهر رجل من يده كتاب وقف اهلى وادعى ان
الدار والحوانية من جملة الوقف بمقتضى ان الواقف ذكرها في كتاب
وقفه والحالة انه لم يعهد للرجل المزبور ولا لمن قبله من **سئل** انظار الوقف تصرف
فيها لجهة الوقف المزبور فهل تبقى الدار والحوانية في تصرف الجماعة ولا يحكم بها
لجهة الوقف بمجرد ذكرها في كتاب الوقف **اولا اجاب** للقاضي ابقاها في
ايدى المتصرفين بها في هذه المدة حيث لم يكن لجهة الوقف التي ذكرت في كتابه
تصرف في هذه المدة المديدة **والله الموفق** **سئل** فيما اذا اعات صغير عن جدة
لاب واخت لام صغيرة فادعى رجل غير معروف النسب انه ابن عم اب الصغير المزبور
وصدقته الجدة المذكورة على ذلك فهل يسرى تصديق الجدة عليها فقط ولا يسرى
على الاخت لام الصغيرة ام لا **اجاب** يسرى تصديق الجدة عليها فقط ولا يسرى
على الاخت لام الصغيرة **والله اعلم** **سئل** في رجل وقف وقفا على ذرية من
الظهور فاجماعة وادعوا منهم من الذرية فطلب منهم القاضي بيعة تشهد لهم
بانهم من الذرية فاحضر واجماعة يشهدوا بان الناظر على الوقف المزبور سابقا
صرف لهم في بعض السنين فهل يجوز صرف الناظر المزبور من غير ثبوت نسب لهم
ومثل اذا شهدت البيعة بانهم من الذرية لا بد من البيان بانهم من الظهور
او من البطون ومثل اذا حكم الحاكم بذلك بمجرد الشهادة لا من غير بيان حكم صحيح او
اجاب لا يكفي صرف الناظر لهم في ثبوت كونهم من جملة الموقوف عليهم بل لا
بد من بيعة شرعية تقام على انهم من ذرية من اولاد الظهور على وجه التفصيل

ولا عبرة بما حكم به القاضي حيث وقع غير مستجيب لشرايطه من البيان والله اعلم
سئل فيما اذا ادعى زيد على ابيه بان والدته ماتت واخضرارها فيه وفي
اخوانه وان المدعى عليه وضع يده على مخالفتها المعينة وطالبة ما يخصه
من ذلك فاجاب بانها تركت بعض المخلفات المذكورة ولم يصدق على ذلك وطلب
منه بيعة فلم يثبت المدعى ذلك والتمس بين المدعى عليه فحلف المدعى ثم منع
المدعى من معارضة في ذلك ثم ادعى بنية ورثة الميتة بذلك وليس للميتة
وطالبوا بين المدعى عليه ثانيا فهل يسرى المنع المرقوم عليهم ولا يحلف المدعى عليه
مرة ثانية **اجاب** يسرى المنع عليهم ولا يحلف المدعى عليه مرة ثانية **والله اعلم**
سئل فيما اذا كان بناء وغراسا قائما في ارض موقوفة وقفا اهليا
واعمل الوقف متصرفون فيها من الزمن القديم والى الآن وتدعى جماعة انهم
يستحقون ذلك زاعمين انهم من ذرية الواقف المزبور ولم يسبق لهم تناول
شي اصله فهل يكلفون الال اثبات نسبهم بالسلسلة المتصلة الى الواقف
والى قدر ان يستحقوا الذي يدعون به بالطريق الشرعي **اولا اجاب** يكلفون
الاثبات نسبهم بالسلسلة المتصلة الى الواقف ثم الى قدر ان يستحقوا
الذي يدعون به بالطريق الشرعي **والله الموفق** **سئل** فيما اذا كان لقرية
اوقاف حق شرب فأكراه حاكم العرف بالبلدة ارباب الاوقاف على ان
يتصاد قوامع اهل قرية اخرى على ان لقرية نصف شربهم المذكور فتصادقوا
على ذلك مكرهين ثم زال الاكراه بموت الحاكم فهل يسوغ لارباب القرية الاولى
فسخ ذلك وتسمع دعواهم بشربهم وترفع ايدى اهل القرية الثانية عن
نصف الشرب المرقوم اول **اجاب** تسمع دعواهم بشربهم وترفع ايدى
اهل القرية الثانية عن نصف الشرب ويبطل ما صدر بالاكراه **والله اعلم**
سئل فيما اذا كان بايدي جماعة بستان آل اليهم بالارث من اباؤهم واحدا هم
وهم متصرفون فيه من مدة تزيد على تسعين سنة فابرز الآن زيد كتاب وقف
يتضمن ذكر البستان فيه والحالة انه لم يثبت فيه ملك الواقف للبستان ولم يثبت
فيه للوقف فهل يبقى البستان بايدي الجماعة ولا يثبت البستان للوقف بمجرد ذكره

في كتاب الوقف اولا **اجاب** لا يثبت البستان للوقف بمجرد ذكره في كتاب الوقف
ويبقى بأيدي المتصرفين في المدة المدبرة المذكورة والله اعلم **سئل** فيها
اذا كان بيد زيد قطعة ارض من اراضي قرية وقف فراجية وعليها مبلع معلوم
في كل سنة ففرغ عنها العرو وسلم له فغرس فيها كرم عنب بغياذن متولى الوقف
وهو يدفع ما ترتب عليها لجهة الوقف والآن يعارض متولى الوقف الفار
في عراسه فهل يسوغ له ان يغرس في ارض الخراجية التي بيده وهو يدفع
ما ترتب عليها وليس للمتولى معارضته في ذلك اولا **اجاب** يسوغ له
ان يغرس في الارض الخراجية التي بيده وهو يدفع ما ترتب عليها وليس
للمتولى معارضته والله اعلم **سئل** فيها اذا كان عراس في ارض وقف ويدي
شخص انه مالك للغراس بالابتياح الشرعي من زيد والحالة ان زيد اغير
ما دون له فهل يكون الغراس تبعا لارضه ويلزمه ريعه ام لا **اجاب** يكون
تبعا لارضه ما لم يثبت ان زيد اغرسه فان كان غرسه بغياذن يومر
بقلمه فان ضل الارض قلعه يملكه لجهة الوقف بقيمته مقلوعا والله اعلم
سئل فيها اذا صادق ناظر وقف اهل رجلا اجنبيا على انه يستحق الوقف
النصف ومضى على ذلك مدة ثم مات الناظر وتولى على الوقف غيره وبطل ليه
الاجنبي بنصف الوقف بمقتضى المصادقة المذكورة فهل يكلف الرجل المذكور
الى اثبات نسبه الى الواقف واثبات قدر استحقاقه ولا عبرة بمصادقة
الناظر اولا **اجاب** يكلف الرجل المذكور الى اثبات نسبه الى الواقف
واثبات قدر استحقاقه ولا عبرة بمصادقة الناظر المزبور والله اعلم
سئل فيها اذا كان زيد ساكنا في قرية سلطانية فرغ عن مسكته
التي بيده لعرو ورجل من القرية باولده وعياله وتعرض اهل القرية اليه
ويطالبونه بشئ من الخراج والمغارم الواردة على القرية فامر السلطان
نصر الله تعالى بان لا يؤخذ من زيد ولا من اولاده شئ من الخراج والمغارم
واعطاه امرا شرعيا بذلك فهل يعمل بامر السلطان ولا يسوغ لاهل القرية
مطالبة زيد ولا مطالبة اولاده بشئ من ذلك بموجب الامر السلطاني اولا

اجاب يعمل

اهل

اجاب يعمل بامر السلطان ولا يسوغ لاهل القرية مطالبة زيد ولا مطالبة اولاده
بشئ من ذلك بعد ان امر السلطان والله اعلم **سئل** فيها اذا امر حضرة
السلطان نصر الله تعالى بان لا يؤخذ من رجل ساكن بقرية معينة ومن
اولاده شئ من كلف القرية ومغارمها العرفية ومنع حكام الشرع الشريف
اهل القرية المزبورة من مطالبة الرجل المذكور بشئ من ذلك والآن تريد
اهل القرية مطالبة اولاد الرجل المذكور بما ينوبهم من كلف القرية
ومغارمها العرفية فهل يمنع اهل القرية من مطالبة اولاد الرجل
المذكور بشئ من ذلك اولا **اجاب** يمنع اهل القرية من مطالبة اولاد اولاد
الرجل المذكور بشئ من ذلك والله الموفق **سئل** فيها اذا كانت قطع ارض
داخلة في حدود قرية وقف بموجب كتاب وقف ثابت المصنوع ويدي المتكلم
على قرية وقف اخرى ان قطع الارض المزبورة داخلة في حدود قرية يتهم
بموجب كتاب وقف موخر التاريخ ويريد ان التصرف فيها فهل يعمل بكتاب
الوقف السابق التاريخ ومنع المتكلمون على القرية الاخرى من التصرف في قطع
الارض المزبورة بموجب كتاب وقفهم المؤرخ التاريخ اولا **اجاب** يعمل
بكتاب الوقف السابق التاريخ ومنع المتكلمون على القرية الاخرى من التصرف
في قطع الارض المزبورة والله اعلم **سئل** فيها اذا كان في وقف ارض
واحدة متصرفون فيه ويدي دعوى لمولى الارض اجرتها وطالبهم متولى الارض
باثبات وضعه بوجه شرعي فهل يمنع من التعرض اليهم بذلك ويترك القديم
على قدمه اولا **اجاب** يمنع من التعرض اليهم بعد تصرفهم ودفع اجرة المثل
لجهة الارض في هذه المدة المدبرة من غير منازع في العراس والله اعلم
سئل فيها اذا كان في ارض وقف عراس قديم للغير واربابه متصرفون فيه
لا أنفسهم من قديم الزمان والآن زيد دعوى لمولى الارض اجرتها من غير
معارض ولا منازع في شئ من ذلك ويطالبهم الا ان متولى الارض باثبات وضعه
بوجه شرعي فهل يترك القديم على قدمه وليس له التعرض اليهم بعد تصرفهم ودفع

اجرة المثل لجهة الارض في المدة المدبدة من غير منازع في الغراس والحالة هذه
اولا اجاب يمنع من التقرض اليهم حيث كانوا متصرفين لانفسهم ويدفعون
 اجرة المثل لجهة الارض في هذه المدة من غير منازع والله اعلم **سئل**
 فيما اذا اشترى رجل بستان وقف بمسوغات كاذبة يشهد الحسن بكذبها
 ومات البايع له وموت له مكانه غير وادعى المبيع للوقف وظهر الحاكم فساد البيع
 وحكم بالمبيع للوقف بعد ثبوت لديم قبل يلزم المشتري اجرة مثل المبيع مدة
 تصرفه فيه **اولا اجاب** يلزم المشتري اجرة مثل المبيع مدة تصرفه فيه والله
 الموفق **سئل** فيما اذا كان زيد مستأجرا حصته من ارض مزرعة موقوفة
 من متولي الوقف مدة طويلة لدى حاكم يرى ذلك للبناء والغراس والتعالي
 وبني وعمرس واحترم بناء وعمرس وبقية الحصه المزبورة في يده كذلك مدة تزيد
 على خمسة عشر سنة ثم مات وانتقل البناء والغراس المزبور لورثته والآن رجل
 يدعى ان له حصته في ارض المأجور المزبور وانها جارية في الوقف عليه بمسند
 شرعي والحال ان زيد امددة وضع يده لم يدفع له شيئا ولم يصادق على شيء
 وكذلك ورثته وجدد الوارث عقد التواجر على جميع الحصه المزبورة من المتولي
 المزبور قبل تدفع الخصومة عن زيد وعن ورثته بكونها مستأجرين وتكون
 خصومة المدعي على المتولي المورث المزبور **اولا اجاب** لا تسمع دعواه على
 المتأجر وله يكون خصما له وتكون خصومة على المتولي وبالله التوفيق
سئل فيما اذا ادعى جماعة على امرأة بقطعة ارض معينة بانها وقف جدهم
 وجدها فلهن وطالبوها بانخصم منها فاعترفت بكونها وقف جدهم المذكور
 وادعت بان اباها كان يتناولا من قدر استحقاقه في الوقف المزبور وعرضها
 لنفسه والآن تدعى ان قطعة الارض المزبورة ملك لها بمقتضى انتقالها اليها بطريق
 الارث من جدتها لا يبيها قبل تكون دعواها الملك بعد اعترافها بالوقف غير مسموعة
اولا اجاب تكون دعواها الملك بعد اعترافها بالوقف بالملحة للتناقص
 ولا تسمع بعد ذلك والله الموفق **سئل** فيما اذا دفع ناظر وقف لاهولين
 اراضي جارية في الوقف عليهم من قبل جده مناصبة وتصادق معها على ان ما يورثها

في الارض

في الارض المزبورة بعضه يكن النصف منه لجهة الوقف والنصف الثاني لهما
 وبعضه يكن ثلثة قرار يربط لجهة الوقف المزبور وثلثة قرار يربط لهما وتبرع الغراس
 بمن النصب وبسائر الاعمال والكلف والمغارم والتكاليف من مالها من غير
 رجوع به على الناظر ولا على جهة الوقف قبل تصح المصادقة والتبرع المذكوران
اولا اجاب يكون ذلك صحيحا معولا به به والله الموفق **وفي هذه الصورة** اذا
 غرس المصادقان المذكوران في الارض المزبورة غراسا مائرا او غرسا مائرا
 وطلبا بعد ذلك من جهة الوقف مفاحتها قبل يمنعان من ذلك ويكون العمل عليهما
 مادام الغراس قائما بارض الوقف **اولا اجاب** يمنعان من ذلك ويكون العمل
 عليهما مادام الغراس المزبور والله اعلم **سئل** فيما اذا كان قطع ارض متفرقة من
 جملة اراضي قرية وقفا على الذرية بموجب كتاب وقف ثابت المصنوع واسل الوقف
 يتصرفون فيها واباؤهم من قبلهم ويورثونها بموجب حج شرعية والآن يدعى عسري
 القرية المزبورة ان قطع الارض المزبورة مساعة غير مقسومة ويكلف اهل
 الوقف الى اثبات حدودها بالبينة فهل يكفي وضع يده اهل الوقف على ذلك بموجب
 تمسكاتهم الشرعية وله ببسوغ لصاحب العشر تكليفهم الى اثبات ذلك بالبينة فتونا
اجاب يكفي وضع يدهم عليها بموجب تمسكاتهم الشرعية وله يكلفون الى اثبات
 ذلك بالبينة وبالله التوفيق **سئل** فيما اذا اتهم مكانا من دار نصفها وقف
 ونصفها ملك لرجلين ولم يعلم احدهما بالملك وهو مستحق لربع الوقف فاحكم
 نصيبه لاحيه بناء على انه وقف ثم اطلع على ان النصف ملك له ولا حية فهل له
 ان يتصرف في نصيبه من الملك ولا يمنع من ذلك الحكم السابق بناء على الوقفية
اولا اجاب له ذلك والله اعلم **سئل** فيما اذا كانت حصه شايعة من غراس يدون
 ارض جارية في وقف زيد على ذريته فباعها المتكلم عليها العروا سلوها وقلته
 متحصلا ولان ما يتحصل منها لا يغنيها عنها من الحكم والمغارم ولان الثمن المدفوع
 عنها من المشتري اكثر من ثمن المثل وقبض البايع الثمن المذكور ليشتري به ما هو
 الا تقع لجهة الوقف بعد ان ثبت لدى الحاكم الشرعي ان الحصه المرقومة متصفية
 بالصفات التي ببسوغها بيع الوقف شرعا وان في بيعها وقبض ثمنها ليشتري به

مصلحة

ما هو ال نفع لجهة الوقف وحكم الحاكم بصفحة البيع وبصيرة الحصة ملكا للمشتري وباع
ورثة المشتري الحصة المزبورة بعد موته من رجل آخر ومضى على ذلك مدة تزيد على
سبعة وعشرين سنة وتعمد المشتري الحصة المزبورة **سئل** بالعلم والسوق بما لا ر
الجاري في تواجده صار الغراس المزبورة الآن يا نفعاً ينتفع به والآلة يدعى المستطلم على
الوقف يومئذ ان البيع المزبور غير صحيح لان الغراس المزبورة حين البيع كان يا نفعاً
متمراً وان لم يثبت تشهد بذلك فهل تنفع دعواه وتقبل بينته على ذلك او العبرة
بما ثبت حين البيع عند الحاكم الذي حكم بصفحة البيع ولزومه وتجب على الحاكم المتداعي
لديه تنفيذ حكم الشرا المتضمن لما شرع اعله **اولا اجاب** لا تنفع دعواه
ولا تقبل بينته بعد ثبوت المسوغات عند الحاكم المزبور وصدر الحاكم بصفحة البيع
ولزومه ومضى المدة المزبورة على ذلك وتجب على من رفع اليه تنفيذها والله الموفق
سئل فيما اذا اذهب اخوان لبنت احدهما ما خصها من اهلها وقبضته منها ثم
انكر العمان بانها ما وهب حصته لبنت اخيه وانما وضع ما خصه على سبيل امانة
عندها فهل يكلف للابن ان يرد ما وهبها وانما موضوعه عندها على سبيل امانة
اذ لم تات بالبينة الشرعية افوتونا **اجاب** اذ لم تكن لها بينة على المبة يجلف انه
ما وهبها وانما وضعها امانة والله اعلم **سئل** فيما اذا كتب رجل خطه تذكره
وختمها بختمه ان في ذمته لرجل آخر مبلغا معيناً بطريق القرص او بمناعها ابتاعه منه
فطلب رب الدين المبلغ المزبور فاعترف بالكتابة والختم وقال هذا ان خطي وخفي
ولكن المبلغ الذي على اقل من ذلك فهل يعمل خطه ويجلف المكتوب له ان الكاتب
قد قبض ما كتبه وعلى انه ليس بمبطل فيما يدعيه عليه ويلزم بما كتبه في تذكرته او بما
اعترف وما الحكم الشرعي في ذلك **ابسطوا لنا الجواب** واكتبوا لنا نقل صريحاً ولكم عظيم
الثواب **اجاب** يلزم بما اعترف به ويجلف على ما انكره من الزايد عليه ولا تكون
كتابته اقراراً لما قال في البرازية ادعى عليه مال واخرى خطا وقال انه خط المدعي
عليه هذا المال فانكر ان يكون خطه فاستكتب فكتب فكان بين الخطين مشابهة ظاهرة
دالة على انه خط كاتب واحد لا يحكم له بالمال في الصحيح لانه لا يزيد على ان يقول هذا
خطي وانا حررتة لكن ليس على هذا المال ولم لا يجب وكذا هنا وقال قاضي خان

لو كتب

لو كتب الرجل في صحيفة حساب لفلان على الف درهم اقر انه كتب وانكر المال او شهد الشهود
على انه كتب وهو ينكر المال ذكره الكتاب انه لا يلزمه شيء انتهى لكن قال في شرح الوهبانية ولو
اقر به المدعي عليه ولكن قال ليس على المال انما كان الخط على وجه الرسالة مصدر ما معنونا لا
يصدق ويقضى بالمال ونقل عن الغزالية ما يؤيد ذلك من التفصيل المزبور وان الكتاب
قد تكون للتجربة بخلاف الكتاب المرفوعة وعلى هذا اذا شهد القاضى التذكرة المزبورة
مرسومة على وجه التمسك ولا سيما انه اقر ببعض المبلغ المعين فيها وظهر له بذلك انها
كتبت على وجه الحق ولم تكتب على وجه التجربة فيسوغ له ان يجلف المدعي ان الكاتب لم يكن
كاذباً ولا مخطياً فيما كتبه وان جميع المبلغ المعين باق له في ذمته ويلزمه جميع ما كتبه في
تذكرته والله الموفق **سئل** فيما اذا اطلق رجل من وجته فطالبته بموخر صداقها عليه فادعى
الاعسار به فهل يقبل قوله بيمينه في الاعسار بموخر صداقها ولا يجبس به مالم يثبت
يساره **اولا اجاب** يقبل قوله في ذلك بيمينه ولا يجبس به مالم يثبت يساره
والله الموفق **سئل** فيما اذا كان من يد دلالة لا يبيع البن وعادته انه ياخذ البن
بالقبان ويذكر ان مقدار معيناً منه على بكر ومقدار آمنه على عمر ومقدار آمنه
على خالد ويسمو الشاخصا للبايع ثم يذهب بالبن ويبيعه لمن اراد من سحاهم
ومن غيرهم ثم انه ان اخذ مقداراً معيناً من البن وكتبه عند البايعين باسماء
الجماعة المذكورين والحال انهم لم يكونوا حاضرين ولم يعلموا بذلك ثم ظهرت خيانه
الدلال المذكور وهرب من البلدة وارباب البن يطالبون الآن بكر او عمر
وخالد ابثن البن على خط الدلال والحال انهم لم ياخذوه وله علم لهم به فهل
يكون القول قول بكر وعمر وخالد بيمينهم ولا يلزمه شيء من عن البن مالم يثبت
البايعون عليهم ذلك بيمينه شرعية **اولا اجاب** يكون القول للمذكورين بيمينهم
ولا يلزمه شيء من عن البن مالم يثبت البايعون عليهم ذلك بالبينة الشرعية والله اعلم
سئل فيما اذا اشترى من يد من عمر وربع بستان وحدد كاهل البستان في حكم
التبايع حدود اربعة معينة ثم استاجر من يد قطعة ارض وقفه لصيق البستان
المزبور من متوليه وتواطأ معه وحدد قطعة الارض المرفوعة بحدود اربعة
وادخل جانباً منها في البستان المذكور ثم مات من يد عن اولاد ومات المتولى

وقوله على الوقف غير وتسلك اولاد زيد بصك الاجارة فهل يجعل بصك التبايع
على الاجارة المضيق الحق الوقف وتنع اولاد زيد من التعرض لجه الوقف ولا
اجاب يجعل بصك التبايع ولا يعتبر ما في صك التواجر الصادر بالمواطاة وتنع
اولاد زيد من التعرض لجه الوقف والله اعلم **سئل** فيما اذا كان جماعة في ذمة
ميت ديون فدفعوا لهم الوصي على اولاده الصغار من غير ان يشتوها وامتنع
الناظر على الصغار من بحاسبة الوصي بالديون المذكورة من مال الصغار فهل تكلف
اربابها الى اثبات ديونهم وان لم يشتوها يرجع الوصي عليهم بما قبضوه منه او لا
اجاب تكلف اربابها الى اثبات ديونهم فان لم يشتوها يرجع الوصي عليهم بما
قبضوه منه والله الموفق **سئل** فيما اذا ابرأ رجل من زوجة اخيه من مؤخر صدقها
بطل يوق الوكالة عنها والاخت تخت تحت الوكالة الآن وتكلف الزوج الى اثبات الوكالة
في وجهها وان عجز عن اثبات تخلف ويلزمه مؤخر صدقها او لا **اجاب**
يكلف الى اثبات الوكالة في وجهها وان عجز تخلف ويلزمه مؤخر صدقها والله تعالى
اعلم **سئل** في دار جارية في ملك ايتام قاصرين ووالدهم وصية عليهم واقام
رجل شاهدين انها وكلته في بيع الدار الحاجة الايتام وبيع الدار لعمرو
بثمن معلوم وقبض الثمن والوصية الآن تنكر الوكالة وتزعم انها لا علم لها بالبيع
اصلها ومات الوكيل المزبور فهل يكلف المشتري الى اثبات وكالة الوكيل في
وجهها بيمين شرعية غير شهود مضمون التبايع او لا **اجاب** يكلف المشتري
الى اثبات توكيل الوكيل في وجهها بيمين غير شهود مضمون حجة التبايع والله
الموفق **سئل** فيما اذا ادعت امرأة على اخيها بما يخصها من بعض خلفات
ابيه ومحمد ذلك وحلفته اليهين الشرعي ويريد اقامة البينة بعد اليهين بذلك
فهل تقبل البينة بعد اليهين او لا **اجاب** تقبل البينة بعد اليهين والله الموفق
سئل فيما اذا مات رجل عن زوجة وابن وبنتين وترك مال تحت يد الابن
فاشترى الابن املن كامن المال المشترك له ولا ختيه وافر بذلك لدى بيمين شرعية
والآن تحت ذلك ويدعي انه اشترى الاملاك المرقومة من ماله لنفسه فهل
تقبل البينة التي تشهد على اقراره بانه اشترى الاملاك المزبورة من المال المشترك
له ولا ختيه

دفع الوصي للدار قبل
الايتام فلو كان
عليه قبضه منه ان
لم يشته

له ولا ختيه ويحكم بموجبها او لا **اجاب** تقبل البينة التي تشهد على اقراره بذلك
وتحكم بموجبها والله اعلم **سئل** فيما اذا كان لكل من قر يمين ملك ونظار
او قاف مختلفون فتصادق فله حوالا القريتين على ان الماء المنارع فيه بين
القريتين بالسوية والحال ان الماء استحقاق احدي القريتين وان الملاك
والنظار لم يصدر منهم مصادقة في ذلك فهل تكون مصادقة الفلك حين في القريتين
باطلة ولا تنسرك على الملك ونظار الاوقاف او لا **اجاب** تكون مصادقة الفلك
في القريتين باطلة ولا تنسرك على الملك والنظار والله اعلم **سئل** فيما اذا
اودع زيد عند عمرو وديعة مشتملة على نفود واعيان ثم سافر وشاع خبر موته
وقبض الوديعة المرقومة وكيل من جانب حضره السلطان ليست المال ثم حضر زيد
واقروا اعترف لدى الحاكم الشرعي ان ما قبضه الوكيل المرقوم هو وديعته
بتمامها وكما لها وهي التي كانت تحت يد عمرو المزبور ولم يتاخر في ذمته منها شيء قل
ول جلة وان ذمة المودع المزبور برئت له من ذلك كله ولم يتاخر له في ذمته
حق من سائر الحقوق الشرعية وصدق على ذلك الوكيل المرقوم والمودع المزبور
والان زيد المودع المزبور يزعم ان له وديعة غير ما ذكر وان يطالب بها
بعد صدوره اقراره والاعتراف منه على الوجه المزبور فهل يمنع من مطالبة
بوديعة سابقة على اقراره المزبور ولا تسع دعواه والحالة ما ذكر او لا
اجاب نعم يمنع من مطالبة المزبور وبوديعة سابقة على اقراره المزبور ولا
تسع دعواه بعد ما ذكر والله ولي التوفيق **سئل** فيما اذا كانت حصة
معينة من بستان جارية في ملك امرأة بموجب حجة شرعية فباع ابو المرأة
المزبورة الحصة المرقومة لرجل ببيع وفاء بثمن معلوم بطريق الوكالة عنها
بعد اثبات وكالة عنها بثبوت دة رجلين وكتب بذلك حجة وتصرف المشتري
في المبيع مدة وتدعي المرأة انها لم توكل اباها في بيع ذلك وتريد تكليف
المشتري الى اثبات الوكالة في وجهها فهل يسوغ لها تكليف المشتري الى
اثبات الوكالة في وجهها ولا تكفي شهود مضمون حجة التبايع المزبورة وان عجز
عن اثبات تخلف انها لم توكله وتمنع المشتري من معارضتها في المبيع ويلزم بدفع

غلته التي تصرف فيها **اولا اجاب** يكلف المشتري الى اثبات الوكالة في وجهها
ولا تكفي شهود المضمون المرقوم وان عجز عن اثبات تخلف انها لم تؤكله في ذلك وتضع
المشتري من معارضتها في المبيع ويلزم بدفع غلته التي تصرف فيها والله الموفق
سئل فيما اذا اشترى زيد نصف طاحون من جماعة بمبلغ معلوم ثم مات زيد
عن زوجة واولاد منها فنصب القاضي اخاه وصيا على اولاده ثم مات غالب الاولاد
والا لعمهم الوصي من ارثهم وبقي بنت صغيرة فتصرف الوصي في غلة الطاحون
وفي غيرها وصرف على تركه اخيه واولاده الذين ماتوا بعده واوفى ما على اخيه
من الديون **من الدين** الثابتة وصرف على البنت ما اعتازت اليه ثم بعدة ظهر في
الطاحون وقف للغير وثبت في وجه الوصي ونزعت الطاحون من عم البنت وبقي
مبلغ المشتري عند الجماعة الى عم البنت ثم بعدة عزل القاضي عم البنت من الوصاية
ونصب ام البنت وصية على بنتها ثم بعدة اقرع عم البنت بان في ذمته من مدة
وصايتها الى بنت اخيه الصغيرة وامها الوصية عليها مبلغا معلوما بقيت ماجرة
الارث اليها من مخلفات ام البنت بعد وفاء الديون الذي كانت على اخيه وكتب
بذلك حجة والحالة ان اقرار عم البنت داخل به مبلغ الطاحون التي نزعت في مدة
وصايتها والآن ام البنت تطلب المبلغ من الجماعة وعم البنت يدعي انه من جملة
المبلغ الذي اقر به فالحكم في ذلك **افتونا اجاب** يلزم العم البينة على ان مبلغ
الطاحون من جملة المبلغ الذي اقر به فان لم تكن له بينة تخلف ام البنت انه ليس
من جملة المبلغ المذكور وانه خارج عنه والله اعلم **سئل** فيما اذا كان ماء طالع مشترك
بين رجلين فاحد من رجلين من محلة اخر اكسر ليتوصل منه الحصة من الماء
عليه اهل المحلة لدى القاضي ان الكسر المزبور يحدث وان حقه من ماء طالع آخر
بذلك بينة عادلة وحكم به والآن يدعي الرجل المذكور ان له ذمته قديمة كان يتوصل
من الماء اليه وان الكسر المذكور فضا يحركه من الماء ويريد اقامة البينة على ذلك
فهل تقبل بينة بعد ما ثبت لدى القاضي ان الكسر يحدث وان حقه من ماء طالع
آخر وتكون بينة بينة نفي **اولا اجاب** لا تسع بينة بان فرض قديم كانت
يحرك من الماء بعد ثبوت كونه كسر احدثا لدى القاضي وتكون بينة والله الموفق

سئل فيما اذا كان ماء طالع مشترك

هل

سئل فيما

سئل فيما اذا كان لقطع ارض حق شرب من الماء واصحابه راض متصرفون
في الشرب المرقوم من الزمن القديم الى الآن واحدا بعد واحد ويدعي شخص
حصة معينة من الشرب المزبور ويكلف صاحب الاراضى المذكورة باظهار تسك
يشهد بكون الشرب مختصا بالاراضى المذكورة فهل يبقى الشرب المزبور بيد
صاحب الاراضى الواضع يده عليه هو ومن قبله من الزمن القديم ولا يكلف الى
اظهار تسك يشهد بكون الشرب مختصا بالاراضى **اولا اجاب** يبقى الشرب المزبور
بيد صاحب الاراضى الواضع يده عليه من الزمن القديم ولا يكلف الى اظهار تسك
يشهد بكونه مختصا بالاراضى والله الموفق **سئل** فيما اذا نصب طائفة معينة
من النصارى شخصا منهم ليجمع المال المترتب عليهم بسبب الجالية وجعلوا له نظير
ذلك مقدار ما ينوبه من المال المذكور يدفعونه اليه ليدفعه عن نفسه ويقع
المال المرقوم وتنتفع بعضهم من دفع ما ينوبه من المبلغ الذي جعلوه نظير جمع المال
المرقوم فهل يلزم الممتنع من الجماعة المذكورين بدفع ما ينوبه من ذلك الى الشخص
المزبور والحالة ما ذكر **اولا اجاب** يلزم الممتنع منهم بدفع ما ينوبه من ذلك
الى الشخص المذكور والله الموفق **سئل** فيما اذا كان ماء طالع مشترك بين اهل
محلة ولم يتصرفون فيه بحسب استحقاقهم من مدة تزيد على ما يتيسر واحدا
رجل من محلة اخرى بالطالع فرضا ليتوصل منه الحصة من الماء فادعت عليه
اهل المحلة لدى القاضي بان الغرض المذكور يحدث وانوا بينة عادلة تشهد
لديه حدوثه فحكم باستحقاق اهل المحلة الماء المذكور ومنع الرجل المزبور من
معارضتهم فهل وقع حكم الحاكم موقعه الشرعي ووافق محله المعبر المرعي **اولا افتونا**
اجاب نعم وقع الحكم موقعه الشرعي ووافق محله المرعي والمحدث يجب زالة
عن المكان اذا حصل به الضرر للجيران وبالله المستعان **وهذه الصورة**
اذا ادعى الرجل المذكور بان له ذمته قديمة يتوصل اليها الماء من الطالع المذكور
واقربا له لم يتصرف فيه من مدة تزيد على عشرين سنة والحال ان ليس له بينة
تشهد باستحقاقه من ماء الطالع المرقوم فهل تسع دعواه بعد مدة المدة **اولا**
واذا سمعت اهل يكلف الى اثبات استحقاقه بالبينة العادلة **اولا اجاب** لا

المزبور

تسعد عوا بعد هذه المدة والله الموفق **سئل** فيما اذا كانت جهة في يد رجل
ومعلومها في كل سنة غلال يحصل بحسب التداخل المتعارف عليهم ومات هذا
الرجل في اوائل سنة تسع عشرة والف ثم وجهت الجهة المذكورة الى رجل آخر فهل
تتحقق ورثة الميت المذكور الغلال الواقع في سنة احدى وعشرين والف لكونها
غلال سنة ثمان عشرة والف بحسب التداخل المذكور **اولا اجاب** نعم تحقق
الورثة غلال السنة المذكورة بحسب التداخل المتعارف من غير ترتيب والله
اعلم بالصواب **سئل** فيما اذا كانت قرية عراجية وقفا وبني جماعة قطعة ارض
من اراضي القرية مشغولة بغراسهم من مدة مديدة وهم يدعون ما يترتب عليها
لجهة الوقف وينعمون ان ناظر الوقف اذن له في ان يغرس في القطعة الارض
لنفسه عراسا فهل تبقى قطعة الارض المذكورة بايدي الجماعة المذكورين مخرجة
عليهم وتنتفع من يد من التعرض اليهم ولا عبرة باذن الناظر ليد بالغرس في الارض
المزبورة المحرجه على الجماعة المزبورين **اولا اجاب** تبقى قطعة الارض
المذكورة بايدي الجماعة المذكورين مخرجة عليهم كما كانت وينعم من يد من التعرض
لهم ولا عبرة باذن الناظر ليد بالغرس في الارض المحرجه على الجماعة المذكورين
والله الموفق **سئل** فيما اذا كانت جنيته جميعها ارضا وعراسا جارية في وقف
زيد بموجب كتاب وقفه ووضع يده عليه بوجهه الشرعي قبل ذلك والجنيته
المزبورة في يد عمر وينعم ان عراسا المزبور وقف عليه من قبل جده وان لجهة
وقف زيد حكم الارض ويجري الماء فقط والله يدفع ذلك لمستحق وقف زيد
والحال ان الغراس من جملة وقف زيد حسبما يد لك كتاب وقفه السابق التاريخ
على وقف جده عمر ويشهد لوقف زيد ايضا بواجب من ان عمر المزبور بجميع
الجنيته من ناظر وقف زيد ومساقاة له على جميع الغراس الكاين بها من الناظر
المزبور والله جميعه لجهة وقف زيد فهل يحكم بالغراس لجهة وقف زيد لكونه
اسبق تاريخا ويكون استيجار ان عمر تصد يقا على ذلك وتنتفع عمر من معارضة
جهة وقف زيد في ذلك **اولا اجاب** يحكم بالغراس لجهة وقف زيد ان سبق
تاريخا ويكون استيجار ان عمر تصد يقا على ذلك وتنتفع عمر من معارضة جهة

وقف

معينة وتسكن به واشتت مضمونه وحلف الحاكم على ان لا يصدر عنه ما يخالفه الدقة وان ما فيه من القبض والحرف حق ومنه الخصم الطالب وكتب بضم حاء ثم انما الخصم
بجدة توأمر صدر من الوصي بالوكالة عن زوجه واخذت الشئ بها من جملة ورثة الموصي المزبور تنص ان استاجر من رجل مديون للموصي ارضا بستان فيها
وانه قد حصص بالاجرة نظرا على ما عليه من الدين الميت الموصي والمخاض ان لا يكون المديون كتب عليه في دفن المتسا من جملة المديون الذين يغفروا حرمين من جملتهم تسكن القم
بها وطلب استيفاء الدعوى المتعلقة بالوصي في المخاض لجهته لجهته ودفن رجل بضم الحاء في يد المدين المذكور على حكمه ولا ينقص بخلافه ما دة واحدة لا
دفع الدفون ولا تستأنف الدعوى بعد فصلها على الوجه الشرعي ولو ثبت مضمونه ولا تستأنف الدعوى ولا بعد فصلها على الوجه الشرعي والله الموفق

الله

وقف زيد في ذلك والله الموفق **سئل** فيما اذا كان بيد جماعة مسكة قطعة ارض
عراجية عليها عراج معين متعارف بين اهل القرية التي هي من جملة اراضيها ففرغ
الجماعة المذكورون عن مسكة قطعة الارض المزبورة لرجل وزرعها عدة ورفع
ما عليها من الخراج المعين والآن ظهرت مسكها مستحقة للمغير وبطالب الرجل المذكور
بقسم قطعة الارض في مدة نصرة فيها فهل يمنع من مطالبة بذلك ولا يلزم شي
غير الخراج الذي دفعه لجهة الوقف **اجاب** نعم يمنع المستحق من مطالبة الرجل
بذلك ولا يلزمه شي سوى الخراج الذي دفعه لجهة الوقف والله الموفق **سئل**
فيما اذا كان جماعة متصرفين في بستان ارضا وعراسا بناء على ان الارض وقف
الغير وليس بيد الجماعة تمسك شرعي يشهد بان الغراس موضوع باذن المتكلمين
على الارض ولا باحترامه لدى من يرى ذلك وفي ابقاء الغراس في الارض ضرر على
جهة وقفه فهل يسوغ للمتكلم على الارض مطالبة الجماعة المزبورين بقطع الغراس
المذكور وبتسليم الارض فارغة **اولا اجاب** يسوغ له مطالبة بذلك والله الموفق
كتاب الاجارة **سئل** فيما اذا استاجر رجل من ناظر وقف
اهلي بستان الوقف ثلاث سنين او اربعة سنين ثلاث وثلاثين والف المدرك غلال
كل سنة في السنة التي تليها بتصادقها على ذلك وانقصت المدة وتصرف المتاجر
في الغلال المدرك في سنة سبع وثلاثين والف وفي الغلال المدرك بعضها ويبدو
الزيتون في سنة ثمان وثلاثين والف بغير اجارة فهل يلزم المتاجر اجرة المثل عن
السنتين اللتين تصرف في غلالهما **اولا اجاب** يلزم اجرة المثل عن السنتين
المذكورين والله الموفق **سئل** فيما اذا استاجر رجل قرية وقف ثلاث سنين
من متولي الوقف باجرة معينة بموجب حجة شرعية واعترف بتسليمها ثم انه دفع المتولي
اجرة سنتين وتاخر في ذمته اجرة السنة الثالثة ثم انه بعد انقضاء المدة
المعينة استاجرها سنة اخرى تالية لمدة والآن طالبه متولي الوقف باجرة السنة
الثالثة فامتنع من دفعها متعللا بان ما تصرف في السنة المرفوعة بالقرية فهل
يلزمه دفع اجرة السنة الثالثة ولو لم يتصرف بالقرية فيها اذا لم يمنع من التصرف
بها مانع شرعي **اولا اجاب** يلزمه اجرة السنة الثالثة والحالة كذلك والله الموفق

دعوى جماعة يدعي المتكلم على جهة الوقف الا ان حصص الجماعة المذكورة
هذه الاعمال بل يحلف الحاكم ويشهد بان لا يكون العمل على الجماعة
المذكورين بضم الحاء في يد المدين المذكور على حكمه ولا ينقص بخلافه ما دة واحدة لا
على الجماعة بضم الحاء في يد المدين المذكور على حكمه ولا ينقص بخلافه ما دة واحدة لا

حكم اذن المتوكل
بالجدة

سئل فيما اذا استاجر زيد حانوتا جارية في وقف مدة معلومة باجرة معينة
واذن المتوكل للمتاجر ان يصرف من ماله في عمارتها ما يحتاج اليه فصرف في عمارتها
مبلغا معيناً ولما انقضت مدة الاجارة فاصص المتوكل بما عليه من الاجرة بعض
المبلغ المصروف للعمارة وابقى المتاجر بقية على رقبة الوقف ثم اجر المتوكل الحانوت
لرجل آخر وازال عمارة زيد وانشاء عمارة اخرى لنفسه فهل يسوغ لزيد المطالبة
ببقية ما صرفه لتعمير الحانوت من المبلغ مدة اجارته وان ازيلت بعد ذلك
اجاب له المطالبة بما صرفه للعمارة بالاذن وان ازيلت والله الموفق
سئل فيما اذا كان لزيد نصف عراس موصوع في ارض وقف بربط طريق شرعي
والنصف الثاني تتبع لارضه فاجر ناظر الوقف زيد اجمع ارض سنتين باجرة
معينة مقبوضة بيد الناظر من المتاجر وساقاه الناظر على نصف العراس
الذي للوقف فغزل الناظر وتولى غيره ويطالب الناظر الجديد المتاجر باجرة
السنتين المذكورتين فهل يمنع ولا يسوغ للناظر الجديد مطالبة المتاجر باجرة
السنتين بعد ثبوت دفعها للناظر الاول **اجاب** لا يسوغ له مطالبة المتاجر
باجرة السنتين بعد ثبوت دفعها الى الناظر الاول والله الموفق **سئل** فيما اذا
كان لزيد نصف عراس موصوع في ارض وقف بطريق شرعي والنصف الثاني
تتبع له رضىه فاجر ناظر الوقف زيد اجمع ارض سنتين معلومة باجرة معينة
عن كل سنة بحج شرعية وساقاه على نصف العراس الذي للوقف ثم غزل الناظر
على الوقف غيره ويدعى الناظر الجديد ان الناظر السابق اجر زيدا ارض البستان
بدون اجر المثل بناء على ان اجرة مالكه ما جاورا لغير زيد قبل استيجار زيد
كانت ازيد من الاجرة المعينة في اجارة زيد فهل تكون الاجرة بحسب كثرة
الرجعات وقلتها ولا يلزم ان تكون الاجرة في هذا الزمان كالاجرة في الزمان السابق
فلا يسوغ للناظر الجديد مطالبة زيد بزيادة على المسعى من الاجرة في حجة استيجاره
اولا **اجاب** لا يسوغ للناظر الجديد مطالبة زيد بزيادة على المسعى من الاجرة في
حجة الاجارة والله الموفق **سئل** فيما اذا كانت دار ملكا للجماعة وسكنها زيد
بمعرفةهم واطلاقهم عليها ولم يعقدوا معه عقد اجارة لاصرها ولا كناية ولا تعريضا

واستل

واستمر ساكنها مدة مجازا بغير اجرة والآن يدعون مطالبة بالاجرة فهل
يسوغ لهم ذلك اولاً تلزمه الاجرة مدة سكناه **اجاب** لا تلزمه الاجرة
مدة سكناه **وفي هذه الصورة** اذا اذن الملاك المذكورون لزيد ان يبرم
ويعمر ما يحتاج اليه التعمير والترميم في الدار وان يصرف لذلك من ماله ما يحتاج
اليه ويعمر ورسم ما يحتاج اليه التعمير والترميم ويصرف عليهم مبلغا معيناً فهل
يكون له الرجوع عليهم بما صرف لذلك من ماله حيث كان بامرهم **اجاب**
يكون له الرجوع بما صرفه من ماله بامرهم والله اعلم **سئل** فيما اذا كان
متوكل وقف موهرا ببستان الوقف باجرة المثل وانقضت مدة الاجارة
فوكّل زيد ابنى التجار البستان المزبور فاجر الوكيل بدون اجرة المثل وفي ذلك
عثنى فاحش على الوقف وتسلم المتاجر الما جاور واستوفى غلته ثم مضت مدة
الاجارة وانبت المتوكل بان الاجرة المذكورة دون اجرة المثل بالبيضة العادلة فهل
يلزم المتاجر اجرة المثل الثابتة عن تلك المدة ويؤمر بدفعها للمتوكل المزبور
اجاب يلزم المتاجر تمام اجرة المثل عن تلك المدة المزبورة والله الموفق
وفي هذه الصورة اذا اصدر التاجر لدى قاض حنبلي فهل يسوغ للحنفى الزام
المتاجر باجرة المثل الثابتة لديه ولا يمنع من ذلك التواجر الصادر لدى
الحنبلي لكونه مترلا منزلة الفتوك اولا **اجاب** يسوغ للحنفى الزام المتاجر
باجرة المثل الثابتة لديه ولا يمنع من ذلك صدور التواجر لدى الحنبلي والله اعلم
سئل فيما اذا كان نصف عراس ارض موقوفة تبعا لارضه والنصف الآخر
للجماعة واستاجر اصحاب نصف العراس الارض المرقومة من المتولى عليها
مدة معلومة باجرة معينة هي اجرة المثل وساقاهم على نصف عراس الوقف
في مدة التواجر على العادة ثم استاجر رجل اجنبى الارض المرقومة بالزيادة
لدى قاض مالكى ثم ادعى المتاجر المذكور على المتولى المزبور لدى المالكى المزبور
ان الاجارة المرقومة باطله لكون الارض مشغولة بغراس الغير وحكم المالكى
بصحّة التواجر والمشغول فهل تكون دعوى المتاجر بطلان الاجارة
بعد ان استجار غير مسبوقة شرعا ولا يصح حكم المالكى بصحّتها المبني على الدعوى

المذكورة ولا يعد به شرعا ولا **اجاب** لا تسع دعوى المتاجر بطلان
اجارته ولا يسوغ له السعي في ابطال ما تم من جهته ولا يعمل بالحكم بصحتها
المبنى على الدعوى المزبورة والله اعلم **سئل** فيما اذا اجارنا دار وقف مكانا
من الوقف مدة ست سنين باجرة معلومة لدى حاكم حنبلي وكتب بذلك حجة لدى
الحنبلي وذكر فيها انه حكم بموجب ذلك ومنه عدم انفساخ عقد التواجر بموت
المؤاجر بن او احدها وعدم قبول الزيادة في المدة او بعضها ولم يحصل
بين المؤاجر بن خصوصية تقتضي الحكم بذلك ثم مات المتاجر وحصلت اجرة
الماجور اكثر من ضعف الاجرة الا انه قبل للحاكم الحنفى ان يحكم بفسخ اجارة
الميت المزبور وقيل الزيادة في الاجرة ويكون ما ذكر في حجة الاجارة من
حكم الحنبلي بمنزلة الفتوى لا يرفع الحلف او لا **اجاب** نعم للحاكم الحنفى
ان يحكم بفسخ اجارة الميت وقيل الزيادة في الاجرة ويكون ما ذكر في حجة
الاجارة من حكم الحنبلي بمنزلة الفتوى والله اعلم **سئل** فيما اذا كان نصف
غراس ارض تبعا لارضه والنصف الآخر جماعة واستاجر اصحاب نصف الغراس
الارض المرفوعة من متولي وقف جهة الارض مدة ثلاث سنين كل سنة خمسة
وقفين قرشا والاجرة المعينة اجرة مثل الارض بموجب حجة شرعية ثم استاجر
رجل اجنبى الارض المزبورة من المتولي بزيادة خمسة قروش في كل سنة
لدى قاض ما لكى لا يرى لاي حجة ففسخ الاجارة بمقدار الزيادة المزبورة ثم ادعى
المتاجر المزبور على المتولي بان الاجارة المرفوعة باطله لكون الارض
مشغولة بغراس الغير وحكم المالكى بصحتها وان كانت الارض مشغولة بغراس
الغير فهل يكون حكم المالكى بصحة اجارة المشغول المبني على فسخ التواجر
السابق بمقدار الزيادة المزبورة التي يفسخ التواجر السابق بمقدارها على
قاعدة مذهب الشريفة غير معمول به شرعا ويبقى الما جاور بيد اصحاب نصف
الغراس الى انتهاء مدة تواجرهم بالاجرة المعينة التي على اجرة المثل الا افتونا
اجاب يكون حكم المالكى بصحة اجارة المشغول المبني على فسخ الاجارة
بالزيادة التي لا تصح الاجارة في مذهبهم بمقدارها غير معمول به شرعا ويبقى

الما جاور

الما جاور بيد اصحاب نصف الغراس الى انتهاء مدة تواجرهم بالاجرة المزبورة
التي هي اجرة المثل والله الموفق **سئل** فيما اذا استاجر من يد من عرسنا وقفا
وعمره متولي ذلك بعرفة خدم الوقف من كتبة وغيرهم ثم عزل المتولي فهل
يلزم الاجرة في الوقف او تسليم الما جاور وان لم تنص بحاسبة المتولي المذكور
بين يدي القاضي لصدور التواجر شرعا افتونا **اجاب** يلزم الاجرة والله اعلم
سئل فيما اذا كان رجل مستأجرا اراموقوفة من متولي الوقف **الوقف**
باجرة معينة ثم مات الرجل المذكور واستاجرها ولده بعد موته بالزيادة وبز
متولي الوقف الرجوع عما تركه الرجل المذكور باجرة مثل الدار في مدة تفرغ فيها
بطريق الاجارة فهل يمنع المتولي من الرجوع عما تركه الرجل المذكور باجرة
مثل الدار في مدة تفرغ فيها بطريق الاجارة ولا يلزمه سوى الاجرة التي كان
مستأجرا بها او لا **اجاب** يمنع المتولي من ذلك ولا يلزمه سوى الاجرة التي
كان مستأجرا بها والله اعلم **سئل** فيما اذا استاجر من يد حائنا معد الطبخ
التموق والحائوت ملك ووقف فاستاجر الوقف من المتولي ثم ان عمر اراد على زيد
في الحائوت المذكور واستاجر من المتولي المذكور ولم يستاجر من اصحاب الملك
فهل لاصحاب الملك نسيك المكان عدة ايام على قدر حصصهم او لا **اجاب** لا يصح
الملك ان يقفلوا المكان بقدر حصصهم والمتاجر ينفق بقدر حصصه المورثة والله اعلم
سئل فيما اذا استاجر رجل من متولي قرية وقف جميع القرية باجرة معلومة
في مدة معينة ثم ظهر له بعد تمام المدة ان الاجارة وقعت بدون اجرة المثل تنقضا
كثير وطلب القرية باجرة مثلا غير واحد فهل يلزم المتاجر بدون اجرة مثلا تمام
اجرة المثل بالغاما بلغ عن المدة التي مضت واستوفى منفعتها وتجبر على ذلك
شرعا او لا **اجاب** اجارة الوقف بدون اجرة المثل في حكم الاجارة الفاسدة
فيلزم المتاجر اجرة المثل بالغاما بلغ وتجبر على ذلك شرعا وبه يعني كافي قاضي
والخلاصة والله اعلم **سئل** في رجل استاجر ثمان قراريط في بيت باجرة معلومة
وبنواستحق الثمان قراريط موواخته وورث اجرتها مدة سبع سنين وكان
على عليه بانه يستحقها والآن تبين انه يستحقها موواخته فهل له الرجوع عليه

وقف

بالاجرة في المدة الماضية ام لا **اجاب** نعم له الرجوع بالاجرة في المدة الماضية
 والله الموفق **سئل** فيما اذا كانت ارض مشغولة بغراس ثلاثة ارباعه
 لزيد ورابعه من عمره واستاجر الى رضى كلها زيدا واجرها للغير ومرة
 في جميع ثمره الغراس قبل تكون الاجرة فاسدة في الربع المشغول بغراس
 عمره ويلزم المتصرف في الثمرة كلها قيمة الربيع من عمره المذكور **اجاب**
 يلزم المتصرف قيمة ربع الثمرة لعمره وتكون الاجرة فاسدة في الربع المشغول
 بغراسه والله الموفق **سئل** فيما اذا شرط واقف ان لا يورث وقفه اكثر من
 سنة وقرر القاضي زيدا متوليا على الوقف وذكره في تسمية ان المتولي لا
 يتصرف في الوقف بدون معرفة الناظر على الوقف فاجر المتولي بمفرده بستان
 الوقف لعمره بدون معرفة الناظر مدة زائدة على سنة باجرة دون اجرة
 المثل قبل تكون الاجرة المزبورة فاسدة **اجاب** تكون الاجرة فاسدة
 والله الموفق **وفي هذه الصورة** اذا تصرف المتاجر المزبورة سنة من
 المدة المزبورة قبل يلزم المتاجر تمام اجر المثل لجهة الوقف الموقوف والله
 الموفق **سئل** فيما اذا كانت قطعة ارض وقف مشغولة بغراس زيدا
 وزرعه واستاجر زيدا الى رضى من ناظر وقفها مدة معلومة باجرة
 معينة هي اجرة المثل لدى حاكم جنبي لا يرى قبول الزيادة ثم ان رجلا
 اجنبيا زاد في اجرة الى رضى زيدا اضرار وتعتت وصدرت المرافعة
 لدى حاكم جنبي فهل تقبل يمينه زيدا بكونها زيادة اضرار وتعتت وتمنع
 الاجنبي من معارضة زيدا **اجاب** تقبل يمينه زيدا ويمنع الاجنبي
 من معارضة والله الموفق **سئل** فيما اذا كان لزيد نصف غراس
 موصوع في ارض وقف والنصف الثاني لجهة الوقف فاجر ناظر الوقف جميع
 الارض لاجنبي بعد انقضاء مدة اجارة زيدا فزرع الاجنبي في الارض
 بيقينية ثم صدر الترافع وابطل المترافع لديه استيجار الاجنبي لكون
 الارض مشغولة بحصة زيدا في الغراس ثم اجر الناظر زيدا جميع الارض
 المذكورة فباع الاجنبي اليقينية المزروعة لعمره ويطالب زيدا المشتري

باجرة

المثل لجهة الوقف
 الموقوف
 الموقوف
 الموقوف

باجرة الارض المزروعة قبل تلزم الاجرة البايع دون المشتري **اولا اجاب**
 تلزم الاجرة البايع دون المشتري والله الموفق **سئل** فيما اذا كان لجماعة بناء
 قائم في ارض موقوفة على جهة بر على سبيل الاحتكار فزالوا البناء الموقوف
 مكانه بناء جديدا بغير اذن متولي جهة وقف الارض فهل يسوغ للمتولي مطالبتهم
 برفع بنائهم الجديد الموصوع بغير اذن شرعي وبسليم الارض وباجرة مثله في مدة
 تصرفهم فيها بغير عقد نواجر شرعي **اولا اجاب** يرفع بناءهم الجديد الموصوع
 بغير اذن شرعي وتسلم الارض لجهة الوقف مع اجرة مثله في مدة تصرفهم فيها بغير
 عقد شرعي والله الموفق **سئل** فيما اذا استاجر شخص من ناظر وقف ارض
 الوقف مدة معلومة باجرة معينة واذا لم الناظر في صرف مبلغ معلوم من الاجرة
 في عمل ابواب الماحور فهل يسوغ للناظر تكليف المتاجر ايا اثبات صرف المبلغ
 المزبور في عمل ابواب الماحور ولا يقبل قوله المتاجر في ذلك بيمينه والله الموفق
سئل فيما اذا استاجر جماعة من زيدا غراس كروم ومشد ثلاث فدادين من
 جملة فدادين قرية ولم يعينوا مدة واقترصوا منه مقدارا معيناً من الشعير
 واجله عليهم اربعة عشر شهرا واقترصوا منه ثبنا وكتب بذلك ورقة وتصرف
 الجماعة المذكورين في غلة الكروم المرفوعة والمشد المزبورة سنة قبل تكون الاجرة
 المزبورة فاسدة ولا يلزم الجماعة المذكورين سوى دفع قيمة غلة الكروم ودفع
 قسم غلة المشد المزبور المعتاد **اولا اجاب** تكون الاجرة فاسدة ولا يلزم
 الجماعة المذكورين سوى غلة المشد المعتاد وقيمة غلة الكروم ودفع مثل الغلة
 التي تسلوها من زيدا والله الموفق **سئل** فيما اذا كان حجاج مشركا بين وقفين
 واستاجر رجل حصاة احد الوقفين ثم انفق المتاجر متبرعا بما النفقة على جهة
 الوقف الآخر الذي لم ياذن له المتكلم عليهم بالمرمة فهل يرجع بها النفقة **اولا اجاب**
 يكون المتاجر متبرعا بذلك والله اعلم **وفي هذه الصورة** اذا اهدم المتاجر
 المزبور بعض بناء الحمام المذكور بغير اذن المتكلم على الوقف الاخر فهل يلزمه قيمة ما
 هدمه قايما **اولا اجاب** يلزمه قيمته قايما والله التوفيق **سئل** في بستان
 ارضا وغراسا آجرة رجل لرجل عقدين كاملين كل عقد ثلاث سنوات باجرة كذا وثبت

الحلف الاثبات صرف المبلغ
 الموقوف
 الموقوف
 الموقوف

اذن الناظر المتاجر
 بالهاتمة وكلف على
 اثبات ما امرت به

ذلك لدى حاكم جنبل وحكم بوجبه ثم دفع المستأجر اجرة السنة الاولى وتصرف في
 غلها ثم في السنة الثانية سقع بعض التجار واطلع المستأجر على ذلك وتصرف
 في المحصول وبعد ذلك بمدة قصد المستأجر ان ينقص الاجارة لكون ان
 المحصول قل عن عادته فهل له ذلك او يلزمه جميع الاجرة افتونا **اجاب** حيث
 تصرف في المحصول يلزمه تمام الاجرة والله اعلم **سئل** فيما اذا اذن ناظر وقف
 مستحق في الوقف مستأجر للدار الوقف بان يرمم ما يحتاج اليه الدار من ماله
 ليرجع بنظيره غلة الوقف فزعم الدار وصرف على ذلك مبلغا من ماله واثبت
 مقداره بالبينة العادلة على وجه الناظر ومات المستأجر عن صغار وتولى على
 الوقف ناظر غير اذن فهل لوصي الصغار المطالبة بماله ابيهم الذي صرفه في ترميم
 الدار ويومر الناظر ان يدفعه للوصي من اجرة الدار المذكورة **اولا اجاب** لوصي
 الصغار المطالبة بذلك ويومر الناظر بدفعه اليه من اجرة الدار المذكورة والله اعلم
سئل فيما اذا كان لقاصرين والددة نصيبها الحاكم وصية عليها بحجة وولدت زيدا
 في تحصيل مال القاصرين واشتغل زيدا بمصالحهم عن مصالح نفسه فهل يكون له اجرة
 مثله ما حصله **اولا** وما الحكم الشرعي في ذلك **اجاب** له اجرة مثله ما حصله والله اعلم
سئل في رجل قاطن بمدينة واستأجر من آخر قري ومزارع بمدينة اخرى ولم
 يقف على الماحور ولم يعلم حدود الماحور ومع ان حاكم السيف بتلك المدينة
 لم يكن من ضبط الماحور ولا من ان نتفاع به فهل تكون هذه الاجارة باطلية
اولا اجاب لا يلزم المستأجر اجرة والحالة كذلك والله اعلم **سئل** فيما اذا كان
 بيد زيدا مزرعة وقف بالاجارة وانقصت مدة الاجارة فطلب الناظر منه تسليم
 المزرعة فقال له قد سلمتها ومنع فلا حي القرية من مزارعتها وتصرف في مائها
 ولم يكن احدا من زراعتها وعطلت بسبب ذلك سنة فهل يلزم زيدا اجرة المثل
 عن تلك السنة **اولا اجاب** يلزم زيدا اجرة المثل عن تلك السنة والله اعلم
سئل فيما اذا استأجر رجلا نارا حتى تنسى ثماء المطر مدة سنين معلومة
 باجرة معينة مقبوضة ولم تنطر في السنة الاولى من المدة ولم يخرج شئ من الزرع
 فهل تسقط اجرة السنة المذكورة عن المستأجرين ولما ان يرجعها بما دفعه من

اذا ان الناظر المستأجر
 بالعامة فهو ممانا

الاجرة الاولى

الاجرة **اولا اجاب** تسقط اجرة السنة عن المستأجرين ولما الرجوع بما دفعه
 منها والله الموفق **سئل** فيما اذا كان رجل من اهل الشوكة متصرفا في مزرعة
 وقف بطريق الاجارة من ناظره وانقصت مدة الاجارة واستمر الرجل على
 تصرفه في المزرعة بغير اجارة مدة ويفصل على فلا حي المزرعة بغير معلوم في مقابلة
 الشوى ويبلغ معلوم من المال في مقابلة الصيف ويدفع ثباته جزئيا فيه غبن
 فاحس لناظر الوقف ومات الرجل عن ورثته ولم تتركه فهل لناظر مطالبة ورثته
 باجر المثل عن المدة التي تصرف فيها مورثه بغير اجارة ويومرون بدفع ذلك لجهة
 الوقف من التركة **اولا اجاب** نعم لناظر مطالبة ورثته باجرة المثل عن المدة
 المنبورة والله اعلم **سئل** فيما اذا شرط واقف في وقفيته ان لا يوجر وقفه
 الا الى سنة فماد ونها باجرة المثل فما فوقها فخالف الناظر على الوقف الشرط واجر
 من اراضي له زيد نعين سنة بدون اجر المثل وتصرف المستأجر في الماحور
 مدة ثم مات الناظر وتولى على الوقف ابنه فهل تكون الاجارة المخالفة لشرط الواقف
 فاسدة وللناظر الجديد مطالبة المستأجر باجرة المثل عن مدة تصرفه **اولا**
اجاب تكون الاجارة المخالفة لشرط الواقف فاسدة وللناظر الجديد مطالبة
 المستأجر باجرة المثل عن مدة تصرفه والله اعلم **سئل** فيما اذا آجر ناظر وقف
 اهل قرية الوقف لرجل من اتباعه مدة معلومة باجرة معينة مقبوضة ثم
 انقصت مدة التواجد وضبط المستأجر القرية مدة لجهة الوقف بالوكالة عن
 الناظر وسلم محصول تلك المدة اليه بموجب تمسك شرعي ثم مات الناظر وتولى
 شخص من المستحقين نظر الوقف ويطالب الناظر الجديد المستأجر المنبوس
 بمحصول القرية الذي ضبط بطريق الاجارة وبطريق الوكالة عن الناظر السابق
 وسلم اليه بموجب التمسك الشرعي فهل يمنع الناظر الجديد من مطالبة المستأجر
 بمحصول القرية الذي ضبط بطريق الاجارة وبطريق الوكالة عن الناظر
 السابق وسلم اليه بموجب التمسك الشرعي **اولا اجاب** يمنع من ذلك بعد ثبوت
 ضبط المحصول من جانب الناظر السابق بطريق الاجارة والوكالة عنه وثبوت
 تسليم المحصول اليه والله اعلم **سئل** فيما اذا استأجر زيدا من عمر ارضا وغرسها

ولا في يده فحين سنة ومات هو ولي ولد ورث ما كان بيد والده ولم يطالب احد
 لا في حال حياة والده ولا في حياته ولم يعر فواسوى الحكم مات ابن عن ابن
 وبنات الجميع قصص وجعلت والدهن ناظرة ووصية عليهم ثم ان الاولاد راوا ما
 بين الشجر اماكن خاليه فناصروا البكر على الارض التي بين الاشجار وجعلوا النصف
 من الغراس الجديد مناصبة بينهم وبين الغراس والان صاحب الحكم يريد ان
 حصته في الارض التي عرفت بين الاشجار فهل له ذلك ام يمنع لكون ان الحكم
 مواصل الى تاريخه **اولا اجاب** ليس له ذلك اذا ثبت الاحتكار المحكوم به
 شرعا والله الموفق **سئل** فيما اذا كان انسان ناظرا على وقف جده فقبل منه سببا
 آخر ناظرا على وقف برتواج الموقوف وهي اراضي متفرقة مدة معلومة وعين في
 حجة التواجد وما ينوب الماحور من عشر وسواية وتطيس نهر وسائر المغار
 الشرعية والعرفية فعلى القابل يقوم بذلك من غير مال الوقف فهل اذا حصل
 تعمير النهر في مدة التواجد يلتزم به القابل المذكور كما هو معين في الحجة الشرعية
 ام لا وما حكم الله في ذلك **اجاب** نعم يلزم القابل المستاجر المذكور ذلك كما هو
 معين في الحجة الشرعية المذكورة والله اعلم **سئل** فيما اذا كانت نصف مزارع
 موقوفة على مستحقين ومن بعدهم على مصالح الحرمين الشريفين وعلى مقام
 سيدنا الخليل وعلى جهات بر معلومة ثم انه جاء رجل من اصحاب الشوكة
 والجاه استاجر نصف المزارع المذكورة من مستحقين مدة معلومة باجر معين
 بالغبن الفاحش جدا وبدون قيمة المثل بالجبر فهل هذه الاجارة صحيحة حيث ان
 المستاجر صاحب شوكة وجاه اوله وهل يسوغ لمستحقين الوقف المذكور رفع
 امرهم الى القاضي ليفسخ التواجد والحال ان الاجارة ثابتة على قاض حنبلي
 افتونا **اجاب** نعم يسوغ لمستحقين من له الولاء على الوقف رفع ذلك الى
 القاضي الحنفى ليفسخ الاجارة والحالة ما ذكر والله اعلم **وهذه الصورة**
 اذا حكم القاضي بفسخ الاجارة وبطلانها فهل للمستحقين ان يطالبوا المستاجر
 باجره المثل مدة تصرفه في المزارع المذكورة **اولا اجاب** نعم له ذلك والحالة
 كذلك والله الموفق **سئل** فيما اذا كان نصف غراس مشترك بين جماعة

فاستاجر

فاستاجر احداهم جميع الارض من المتكلم عليها وحده فهل تكون اجارة الارض
 لبعض اصحاب الغراس فاسدة وتخرج من جميع اصحاب الغراس باجرة
 المثل بقدر حصصهم في الغراس **اولا اجاب** تكون اجارة الارض لبعض
 اصحاب الغراس فاسدة وتخرج جميعهم باجرة المثل على قدر حصصهم في الغراس
 والله الموفق **سئل** فيما اذا كان عشر قرية معينة لجماعة تهازلهم وآجر احد
 حصته منه بمبلغ معلوم فهل تكون اجارة الحصته في عشر المتحصل باطله ولا
 التهازل ضبط متحصل العشر على عادتهم وليس للمستاجر التعرض للموجر منهم **اولا**
اجاب تكون الاجارة باطله ولا يصح اصحاب التهازل ضبط متحصل العشر وليس
 للمستاجر معارضتهم والله الموفق **سئل** في حمام ارضه وما واهر بين في
 وقف ونصف القدر ملك لزيد ونصفه الثاني ملك لعمر استاجر زيد من ناظر
 الوقف نصف الارض لبقاء بنايه والانتفاع بنصف الماء مدة معلومة باجره
 يسيرة وبغبن فاحش جدا ولى في كل يوم درهم من الفلوس ثم آجر زيد المنزلة
 ما في تواجده لبكر باضعاف اضعاف تلك الاجرة واثبت وقت عقد التواجد تلك
 الاجرة التي عينها الماحور **اولا اجرة المثل مع ان عمر المالك النصف الثاني استاجر**
من الناظر نظير الحصته بما بها باجرة قد رسها كل يوم ثلاث قطع واثبت عمر المذكور
وقت عقد التواجد بشهادة جم غفير من المسلمين من اهل الحجة بالمأجور ان الاجرة
التي عينها اجرة المثل للماحور وثبت ذلك لدى الحاكم وحكم فوجب فهل يختلف
اجرة المثل بحسب الزمان والرغبة ويكون ما عقد به عمر لنظير حصته المستحقين
التي في تواجده زيد اجرة المثل وتفسخ اجارة زيد لفساد ما يكونها بدون اجرة
المثل وللغبن الظاهريها وللناظر مطالبة زيد بها الآن **اولا وما الحكم **اجاب****
نعم تختلف اجرة المثل باختلاف الزمان ويسوغ للناظر مطالبة زيد بتمام اجرة المثل
من حين ثبوتها في عقد تواجده عمر والله الموفق **سئل فيما اذا استاجر زيد ارض**
بستان وقف من ناظر مدة معلومة باجره معينة وانقضت مدة الاجارة واكثر
زيد مقصفا في البستان سنين بغيا اجارة ويدفع اجرة دون اجرة المثل ثم مات
زيد عن ابن وفي البستان قمامات لزيد تسمى قيمة فهل يوم مر ابن الميت بتسليم البستان

للناظر وينقل القامات التي فيه وتلزم تركه ابيه ببقية اجرة المثل عن مدة التصرف فيه
 اجارة اولاً **اجاب** نعم يومين الميث بتسليم البستان وينقل القامات التي فيه
 وتلزم تركه ابيه ببقية اجرة المثل عن مدة التصرف فيه بغير اجارة **سئل** والموقوف
 فيما اذا كان الوقف قرية وشرط واقفه ان لا يوجر شيئاً من اماكن الوقف اكثر من سنتين
 فآجر متولى الوقف لزيد القرية المذكورة خمسة عشر سنة باجرة معينة مقبوضة لغيره
 للموقف في اجارة المدة المذكورة ثم مات المتولى بعد مضي سبع سنين من مدة الاجارة
 المزبورة وتولى على الوقف غيره فهل تكون الاجارة الخالفة لشرط الواقف فاسدة ويسوغ
 للقاضي فسخها في بقية المدة المذكورة اولاً **اجاب** تكون الاجارة الخالفة لشرط الواقف
 فاسدة ويسوغ للقاضي فسخها في بقية المدة المذكورة والله الموفق **سئل** فيما اذا جرح
 متولى وقف ارضاً له ماء يفصل عنها لرجل مدة طويلة بدون اجرة المثل واذا نزلت بان
 يفرس في الارض المزبورة ما احب واختار وان يكون جميع ما سيفرس فيها له ولم يجعل
 لجهة الوقف شيئاً من الغراس وعرس المستاجر في الارض عراساً واحترمه لدى حاكم يركي
 ذلك فهل تكون الاجارة بدون اجر المثل باطلة ويكون الاذن بان يكون جميع الغراس
 للمستاجر دون جهة الوقف باطلاً والمتولى الوقف الآن مطالبة اعيان الغراس بقلع
 الغراس وتسليم الارض فارغة اولاً **اجاب** يكون كل من الاجارة والاذن المذكورين
 باطلاً ويسوغ للمتولى مطالبة صاحب الغراس بقلعه وتسليم الارض فارغة منه والله اعلم
سئل فيما اذا آجر وكيل وصية على بنتها اليتيمة ما خصها وخص بنتها من حصص
 في عقارات معلومة معدة للاستقلال لو قيل من يد سنين معلومة باجرة معينة ثم اثبت
 عم اليتيمة بان له حصصاً في المهورات المزبورة ثم مات زيد وانقضت مدة الاجارة
 هل يسوغ لعم اليتيمة مطالبة وكيل زيد باجرة حصته عن المدة المرقومة اولاً **اجاب**
 يسوغ لعم اليتيمة مطالبة وكيل زيد باجرة حصته عن المدة المرقومة والله اعلم **سئل**
 في رجل استاجر قري من متولى وقف مدة معلومة باجرة معينة وكتب المستاجر للموكل
 خط يد غير الحجية بانه يدفع للمتولى اجرة المأجور ان كان حراً او عماراً ثم بعد ذلك استولى
 على المأجور رجل من اسراء العرب وتصرف بقوة في المأجور بقوة وبسيدة الغالبة ولم يتقدم
 المستاجر على منعه ودفعه فهل يلزم المستاجر دفع اجرة المتولى المذكور مع عدم وضع يده
 وتصرفه

وتصرفه اولاً **اجاب** لا تلزمه الاجرة والحالة ما ذكر والله الموفق **سئل** فيما اذا كان
 لا يتام مسكة مستقداً ابني ونصف فدان من جملة فدانين ويطلب تحقيق وصي
 الايتام استجار المسكة المرقومة في كل سنة بمبلغ معلوم فهل تكون اجارة المسكة باطلة
 باطلة ولا يسوغ للوصي استجارها للمستخضر المزبورة اولاً **اجاب** تكون اجارة المسكة باطلة
 وبالله التوفيق **سئل** فيما اذا كان من شرط واقف ان لا يوجر الوقف الا سنة فادونها
 وان يوجر باجرة المثل فما فوقها وخالف المتولى شرط الواقف قبل الملاءمة عليه وآجر ارضاً
 من الوقف مدة طويلة لا يعيش المتعاقدان لمثلها غالباً في عقدين عقد لدى حاكم جنبل
 وعقد لدى حاكم شافعي باجرة انقص من اجرة المثل بنقصان فاحش جداً فهل للمتولى
 على الوقف الآن التصرف في المأجور المذكور لجهة الوقف بما فيه النفع للموقف ولا تنجم اجارة
 المستاجر المذكور لمخالفة شرط الواقف وطول مدتها ونقص الاجرة وتجب فسخها ولو
 كانت لدى جنبل او شافعي اولاً **اجاب** لا تنجم الاجارة الا باجرة بدون اجرة المثل ولا
 سيما اذا كانت مخالفة لشرط الواقف ولحاكم فسخها ولو كانت لدى جنبل او شافعي والله
 ولي التوفيق **سئل** فيما اذا آجر رجل حصصاً مشاعة من اماكن متفرقة لدى حاكم
 شافعي ثم مات المستاجر وباع المورج الحصص ثم مات المورج ايضا وتارعت ورثته
 المشتري في البيع متعللين بان المبيع كان اذا كان ما جاوره في حكم الحنفى بفساد الاجارة
 وصحة البيع على مذهبه ولا يمنع من ذلك صدور الاجارة لدى الشافعي اولاً **اجاب**
 للحنفي ان يحكم بفساد اجارة المشاعة وصحة البيع ولا يمنع من ذلك صدور الاجارة لدى
 الشافعي والله ولي التوفيق **سئل** في رجل آجر بستاناً لآخر وكتب عليه عقداً بحجة شرعية
 وعين عدد الغراس في الحجة نوعاً نوعاً ثم مات المستاجر بعد مدة فاراد المورج اجارة
 لولده فعدله شجار المكتبة على ابيه في الحجة فراها ناقصة عن العدد وهل اذا اثبت
 ان المستاجر قطع الاشجار تلزم التركة بها قايمة او مقلوعة افتونا **اجاب** اذا اثبت
 صاحب البستان ان المستاجر قطع الاشجار المذكورة بالبينة الشرعية يلزم التركة بقيمتها
 قايمة في ارضها والله الموفق **سئل** في رجل استاجر بستاناً واقفاً مدة ثم استوفى مدته
 وتصرف بغير تواجر فهل يلزم باجر المثل اولاً واذا ادعى بانه صرف على البستان مبلغاً للمأجر
 كالمجورح بغير اذن المورج فهل يقبل قوله اولاً **اجاب** تلزمه اجرة المثل ولا يقبل قوله

فبما صرفه للجوايج بخلاف ذلك الموضع والله اعلم **سئل** فيما اذا مات رجل عن ثلاث اولاد احدهم قاصر والثاني والثالث بالغان وظلت المتوفى دارا لم يمت احد البالغين جميع الدار المزبورة بخلاف ذلك البالغ الآخر وبغير تكلم على القاصر فهل تصح هذه الاجارة ام لا وهل اذا علم البالغ الثاني بالاجارة المزبورة وسكت يكون تصديقا منه واذا كان الآخر قد اخذ الاجرة هل يستحق تلك الاجرة المأخوذة من الدار ام لا يستحق لانه لم يباشر في العقد لان منافع الاجارة غير متعومة بدون عقد الاجارة وهل يعطى القاصر تلك الاجرة المأخوذة ام لا **اجاب** تصح الاجارة في حصص المورث دون بقية اخوته ولا يكون سكوت الـ في البالغ اجارة ويستحق المورث تلك الاجرة اذا سكن المستاجر مدة ويستحق القاصر تلك اجرة مثل الدار بالغاسا بل والله اعلم **سئل** فيما اذا آجر متولا الوقف ارضا لرجل عقدت كالمدين او لها غرة المحرم سنة سبع واربعين على حاكم قبل الاستقلال ما يقع فيها وفي ما يليها ثم بعد ذلك ظهر رجل اخر واخرج من يد حجة شرعية على حاكم شافعي تتضمن اجارة لمدة الارض منه سنة كاملة او لها غرة المحرم سنة سبع واربعين ايضا غير ان الاجارة المذكورة اول تاريخ كتب حجة في رمضان سنة ست واربعين والثانية التي ابرزها الرجل الاول المتضمنة للعقدين كما ذكر كتب تاريخ حجة في جمادى سنة سبع واربعين فقد اتفقت عقد **اجارة** واحتل في تاريخ الحجة فكيف الحكم في ذلك **افئونا اجاب** يعلم بالاجارة المقدمة التاريخ واما الموقعة فلم تصادف محلا معتبرا لانه اذا صدر عقد ان على محلا واحدا كان الثاني فاسدا حيث نفذ الاول والله اعلم **سئل** فيما اذا اوكل رجل آخر ان يورث بستانه لزيد فاجرة ذلك ثم مات الموكل عن ورثة فطالبوا المستاجر بالاجرة فادعى انه لم يتسلم المأجور في المدة وليس مع الورثة بينة بالتليم ولا مع المستاجر بعدد فهل يصدق المستاجر بيمينه في عدم تسليم المأجور وتنفع الورثة من مطالبة اول **اجاب** يحلف المستاجر وتنفع الورثة من مطالبة حاكم يشنفوا تصرفه والله اعلم **وفي هذه الصورة** اذا لم يثبت للورثة عند المستاجر شيء وطالبوا الوكيل بالاجرة هل يمنعون من معارضة **اجاب** يمنعون من التعرض للوكيل وبالله التوفيق **سئل** فيما اذا استاجر رجل دارا موقوفة من المتكلمين عليها مدة معلومة باجرة معينة واذا نواله ان يعرض فيها ما يحتاج اليه من الرمة الضرورية ويصرف ذلك من ماله ويقطع ما

سبب

آخر المناظرين واذا نوال المستاجر بالقيمة فانما هي القيمة في وجه بعضهم هل يكفي من غير اعادة اثبات المهر في وجه الباقي

سبب من الاجرة وصرف المستاجر في ترميم المأجور مبلغا معلوما وبالله في وجه بعض المورث بالبيعة العادلة لدى حاكم شرعي والآن يكلف بقية المورثين المستاجر الى ثبات ذلك في وجههم ثانيا فهل يعمل بالاثبات المزبورة ولا يلزم المستاجر اثبات ذلك ثانيا ولا **اجاب** لا يكلف الى اثبات ذلك ثانيا والله الموفق **سئل** فيما اذا استاجر زيد ارضا بستان وقف من المتكلمين عليه سنين معلومة باجرة معينة المدركة غلة كل سنة في التي تليها وزرع المستاجر في ارض البستان بقولا في مدته ثم انقضت مدة الاجارة والبقول في الارض فهل تبقى البقول في الارض الى وقت صلاحها ويلزم المستاجر اجرة الارض الى حين استيفاء غلة البقول المزبورة او لا **اجاب** تبقى البقول في الارض الى وقت صلاحها ويلزم المستاجر اجرة الارض الى حين استيفاء غلة البقول المزبورة والله اعلم **سئل** في رجل آجر بستانا مستملا على فواكه مختلفة مدة ثلاث سنين او لها المحرم سنة سبع واربعين وكتب في الحجة المدرك غلة لها غلة فيها وفي اوائل التي تليها والآن قد اكل ثمرة سبع وثمره ثمان وتسع ويرغم ان الثمرة التي تدخل في سنة فسيين تكون له باعتبار قول الكاتب المدرك غلة لها فيها وفي التي تليها فهل يكون المراد بذلك ما زرعه من قمح وشعير وغير ذلك هو الذي يستغل في اوائل التي تلي هذه السنة وليس له في الثمرة الداخلة حق باعتبار ان هذه المدة وبالله الثلاث سنين تخلص باستيفاء تمام هذه السنة اول **اجاب** يكون المراد بذلك ما زرعه في سنة تسع واربعين ولا يدرك الا في سنة خمسين والثمره التي وجدت في تسع واربعين وتذكر في خمسين والله اعلم **سئل** فيما اذا استاجر زيد من متولى وقف قرية الوقف سنين معلومة باجرة معينة فذهب المستاجر للتصرف في القرية فلم يمكنه حاكم الوقف من التصرف كما التصرف المعتاد لغيره من المستاجر بن المسايقين فهل يسوغ للمستاجر المطالبة بنفسه بالاجارة المزبورة وبجيبه القاض الى ذلك اول **اجاب** يسوغ للمستاجر المطالبة بنفسه بالاجارة والله الموفق **سئل** فيما اذا كان بستان وقف في قراة زيد من المتكلمين عليه وصدر التقابل بينهم فيما بقي من مدة اجارته

بعد ثبوت ان في التقايل نفعا لجهة الوقف وللمستاجر في ارض البستان
قائمة ويطلب المستاجر من المتكلمين على الوقف قيمتها فهل يمنع من
ذلك ولا يجبر المتكلمون على الوقف على شراء القائمة المزبورة **اولا اجاب**
لا يجبر المتكلمون على الوقف على شراء القائمة والله الموفق **وهذه**
الصورة اذا لم يجبر المتكلمون على الوقف على شراء القائمة المزبورة فهل
يومر المستاجر بخلو ارض البستان من القائمة **اجاب** يومر المستاجر
بخلو ارض البستان من القائمة والله اعلم **سئل** فيها اذا كان بيد عمر وورثته
احبة زيد طاحون تستحق ورثة زيد البعض من الطاحون فاجر الورثة
حصتهم من الطاحون لرجل اجنبي مدة ثلاث سنين في عقد واحد يبلغ
معلوم عن كل سنة واجرة السنة الا وله مقبوضة من المستاجر وبقيته
الاجرة محل اجرة كل سنة في اولها وكتب له بذلك حجة شرعية فاجر الرجل ما
في تواجر من الطاحون المدة المعينة واستوفى الرجل جميع الاجرة عن تلك
سنين المذكورة ثم بعد ما مات الرجل الرجل في السنة الثالثة بعد ما استحق
عليه اجرة السنة الثالثة والحالة ان ورثة زيد يطلبون من عمر واجرة
حصتهم من الطاحون من يوم مات الرجل المذكور فهل يكون استحق مبلغ
اجرة السنة الثالثة على الرجل للورثة قبل موته وان كان ما قبضه من
الرجل تطلبه الورثة من التركة المخلفة عن الرجل وليس لهم طلب الاجرة
من الطاحون الى بعض انقضاء الثلاث سنين الذي قبض غلتها الرجل المذكور
قبل مدته **اولا اجاب** لهم ان يطلبوا ما خصهم من الاجرة الى مدة المتاجر
من تركته الى حين موته وبعد انقضاء الاجرة بموت يسوع لهم ان يجار
لغيره واخذ الاجرة من المستاجر والله اعلم **سئل** فيها اذا استاجر
رجل حصه في وقف ابنى من المتكلم عليه مدة معلومة باجرة معينة لدى قاض
شافعي لا يرى فسخ الاجارة بالزيادة ثم راد رجل في الاجرة لدى قاض حنفي
فهل يسوع للحنفي بقول الزيادة **اولا اجاب** يسوع للحنفي بقول الزيادة ولا
تكون حجة الشافعي مانعة في ذلك والله اعلم **سئل** فيها اذا استاجر زيد من

عمر

عمر ما خصه من وقف جدتها الا على في قري وفدا دين وكتب بذلك حجة
ويقول من يد لعمر بعد ذلك اثبت نسبه الى الواقف فهل يعمل بحجة الاجارة
عند ثبوت مضمونها ولا يسوغ لن يد تكليف عمر الى اثبات نسبه الى الواقف
بعد ذلك **اولا اجاب** يعمل بحجة الاجارة ولا يسوغ له تكليف عمر الى اثبات
نسبه الى الواقف والله الموفق **سئل** فيها اذا استاجر مستحق في وقف ابنى
قدر ما خصه وخص جماعة من ابناء في قري ومزارع لن يد مدة معلومة باجرة
معينة بحجة والحال انه ليس بناظر على الوقف المزبور وبعد مدة نصيب القا
ناظر على الوقف المزبور فاجر القدر المزبور لعمر واجرة زائدة على ان جرة
الباقية فهل تكون الاجارة الاولى فاسدة ويعمل بالثانية **اولا اجاب** تكون
الاجارة الى وله فاسدة ويكون العمل بالثانية والله الموفق **سئل** فيها
اذا جعل الموجه للمستاجر على نفسه مبلغا في نظير نقص حاصل في غلة الماحور
فهل والحالة هذه لا يلزم دفع ذلك للمستاجر ولا يجبر عليه لكونه التزم ما لا يلزم
اولا اجاب لا يلزم الموجه ما جعل من الجعل المذكور ولا يجبر على دفع ذلك
للمستاجر والله اعلم **سئل** فيها اذا اشترى زيد من عمر دارا بثمن معلوم
وممكن فيها مدة ثم ظهرت مستحقة لا يتام وحكم بفساد البيع المزبور فنفى
الشرع الشريف فهل يلزم المشتري اجرة مثل الدار المزبورة في مدة سكناه
فيها **اولا اجاب** يلزم المشتري اجرة مثل الدار المزبورة في مدة سكناه
فيها كما في ان شباهه والله الموفق **سئل** فيها اذا اجر وكيل ناظر وقف ابنى
لرجل دار الوقف مدة معلومة باجرة معينة هي اجرة المثل بموجب حجة شرعية
واذن الوكيل المزبور في ذيل الحجة للرجل الموقوف بالوكالة عن الناظر المزبور
ان يقطع ما هو مترتب على رقبته الماحور من اجرة الدار في المدة المزبورة
وتصادق على ذلك وسكن المستاجر المزبور في الدار المزبورة ويريد الان
فسخ الاجارة وطلب المبلغ المأذون له في اقتطاعه من الاجرة فهل يعمل بالحجة
ولا يسوع له فسخ الاجارة بغير مسوغ شرعي **اولا اجاب** نعم يعمل بالحجة المزبورة
وليس له فسخ الاجارة بغير مسوغ شرعي والله اعلم **سئل** فيها اذا كانت

طاحون مشتركة بين اوقاف مختلفة فأجر متولى اهل الاوقاف المذكورة
 حصنة لا جنبى مدة معلومة باجر معينة فهل تكون اجارة الحصنة لغير الشراكاء
 باطللة وتقدم الشراكا على الا جنبى في ال اجارة اولاً **اجاب** تكون الاجارة
 لغير الشراكا باطللة وتقدم الشراكا على الا جنبى في ال اجارة والله الموفق **سئل**
 فيما اذا اجر ناظر وقف اهلى بحضور مستحقى الوقف مكاناً من جملة الوقف لزيد
 مدة طويلة باجر معينة جميعاً مقبوضة سلفاً وتعجيلاً ثم مات الناظر وحقق
 المزبورون قبل انقضاء مدة التواجر المرقومة وتولى نظر الوقف شخص اخر
 من ذرية الواقف ويطالب المستاجر باجر المدة الباقية فهل يكون قبض
 الناظر السابق ال اجار سلفاً وتعجيلاً صحيحاً وتمنع الناظر الجديد من مطالبة
 المستاجر باجر باقية المدة الباقية اولاً **اجاب** يكون قبض الناظر صحيحاً
 وتمنع الجديد من المطالبة للمستاجر بالاجرة عند المدة الباقية والله الموفق
سئل فيما اذا كان وقف اهلى وللوقف ناظر من المستحقين بشرط الواقف
 وفي الوقف بعض اماكن قابلة للايجار فطلب بعض مستحقى الوقف ان تقسم
 الاماكن بينهم فاجاب الناظر ان القسمة لا تصح في الوقف وقال لهم تساو
 اجرة الاماكن كذا وكذا فاجابوه استاجرناها بالمبلغ الذى ذكرته فقال لهم
 نعم فقالوا اجرناك فهل تكون اجارة المستحقين للناظر صحيحة على قدر
 استحقاقهم ام لا واذا قلتم لا تصح فهل للناظر ان يوجر للغير بل ومن ماذكر
 ام لا **اجاب** لا تصح اجارة المستحقين للناظر وللناظر ان يوجر للغير
 باجر المثل والله الموفق **سئل** فيما اذا اجر احد شركائين في ارض جميع
 الارض عن نفسه وبالوكالة عن شركه واذا ان المستاجر بان يعمر في الارض
 ماشاء وان يرمم ما يحتاج اليه البناء الموجود فيها ثم يرجع عن ال اذن
 بحضور المستاجر قبل ان يعمر ويرم فهل يصح رجوعه عن ال اذن ولا
 يسوغ للمستاجر ان يعمر ولا ان يرمم بعد ذلك اولاً **اجاب** يصح رجوعه
 عن ال اذن ولا يسوغ للمستاجر ان يعمر ولا ان يرمم بعد ذلك والله الموفق
سئل فيما اذا كانت جهات موقوفة على اثنين من قبل ابيهما فاجرتا الجهات

المذكورة

اذا نزلت بالوكالة
 ثم رجع عن ال اذن

المذكورة لرجل مدة تزيد على ستين سنة واذا نتاله بان يغرس في بعض
 اراضي الجهات المذكورة ما اختار وغرس فيها غراساً واحترمه لدى حاكم يرك
 ذلك فهل تكون اجارة المستحقين لجهات الوقف هذه المدة الطويلة باطللة ولا
 يصح كل من ال اذن والاحترام المبنيين عليها اولاً **اجاب** تكون اجارة
 المستحقين لجهات الوقف هذه المدة الطويلة باطللة ولا يصح ال اذن والاحترام
 المبنيين عليها والله اعلم **سئل** فيما اذا كان لزيد مسكة مشددة في
 اراضي قرية وارضيه محروقة فزرع عمرو الاراضي المزبورة بغراس زائد فهل
 يغرم عمرو نقصان الاراضي المرقومة اولاً **اجاب** يلزمه اجر مثل المحرق ونقصان
 الارض لزعمه لصاحب الارض والله الموفق **سئل** فيما اذا كانت ارض
 جارية في وقف من يد حاملة لغراس جارة وقف عمرو ومتولى وقف عمرو يدفع
 حكرها لجهة وقف زيد ثم تولى ذو شوكة على وقف عمرو فتصرف في الارض بالقوة
 من غير اجابة من متوليا وازال الغراس القايم بها الذى عيّن بكتاب وقف
 عمرو وناصب عليها جماعة ونصب الجماعة فيها غراساً نصفه لهم ونصفه لغيرهم
 تتبع لارضه ثم مات ذلك المولى على وقف عمرو واظهر متولاه زيد تسكاته
 المعمول بها شرعاً فشهدت بالارض لوقف زيد فهل تمنع جهة وقف عمرو من
 الغراس الجديد المناصب عليه ويحكم بنصفه للغراس ونصفه لوقف زيد
 لكونه غرس تبعا لارضه اولاً **اجاب** تمنع جهة وقف عمرو من الغراس الجديد
 المناصب عليه ويحكم بنصفه للغراس ونصفه لوقف زيد حيث غرس تبعا
 لارضه والله الموفق **سئل** فيما اذا غرس زيد وعمرو في ارض بنستان غراساً
 متنوعاً ببناء على ان ارض البستان ملك لهما ثم بعد ان اتم الغراس المزبور وصح
 للانتفاع اثبت بكران الارض المزبورة وقف اهلى وحكم الحاكم الشرعى بها لجهة
 الوقف المزبور وحكم حاكم جنبى لزيد وعمرو بابقا غراسهما في اماكن محترمة
 باجر مثله ونفذ حكم الحاكم الحنفى فهل يعمل بذلك ويبقى الغراس على ملك
 الغارسين المزبورين في الارض المزبورة باجر المثل ولا يسوغ لناظر
 الوقف التعرض لهافيه والحال ما ذكر اولاً **اجاب** يبقى الغراس على ملك

غارسة في الارض المزبورة باجرة المثل ولا يسوغ لناظر الوقف التفرص لها فيه
 والله اعلم **سئل** فيما اذا اجر مزبور امكن مقلومة باجرة معينة واعرف
 بانه قبض جميع الاجرة والحالة انه قبض بعض الاجرة فهل يحلف المستاجر على ان
 المورج ما كان كاذبا في اقراره وان لم يحلف يلزمه الاجرة التي لم يقبضها المورج
 او لا **اجاب** يحلف على ان المورج ما كان كاذبا في اقراره بالقبض فان لم يحلف
 يلزمه قدر الاجرة التي لم يقبضها المورج والله الموفق **سئل** فيما اذا اكرى رجلا
 من زيد جمالا من مدينة بعد اداء دمسق ومن عادته انهم يخرجون مع
 اجمالهم فقال لهم الجال انا آخذ الاجال الى خارج المدينة وانما تقيمان في المدينة
 وعلى ضمان ما يضيع منها فاخذ الجال اجمالها وبات ليلة في الخارج ويدعي ان
 احدى الفودات قطعت وسرق منها بقة فيها امتعة معلومة فهل يضمن الجال قيمة
 ما في البقة من الامة المذكورة او لا **اجاب** يضمن الجال قيمة الامة متعة
 المذكورة وبالله التوفيق **سئل** فيما اذا استاجر زيد اماكن موقوفة من متولي
 الوقف مدة معلومة باجرة واذن المتولي له بان يعمر ويرمم في الما جاور ما يحتاج
 اليه ويكون ما يصرفه مرصدا له على الما جوار الى انتهاء المدة وصرف المستاجر
 على تعمير وترميم الما جوار مبلغا بموجب دفتر وامضاء المتولي المذكور ثم مات
 المتولي المزبور فهل يكلف المستاجر الى اثبات المصرف المزبور بالطريق الشرعي
 ولا يكفي امضاء المتولي السابق دفتر الصرف المزبور او لا **اجاب** يكلف الى اثبات
 المصرف بالطريق الشرعي ولا يكفي في ذلك مجرد امضاء المتولي السابق دفتر
 المصرف المزبور والله الموفق **سئل** فيما اذا اجر ناظر وقف حائوت الوقف
 ومضت مدة التواجر ومات الناظر وتولى على الوقف ابنه وزيد متصرف في
 الحائوت مدة طويلة بغير اجارة ويدفع للناظر اجارا دون اجر المثل وان ثبت
 الناظر الجديد اجر مثل الحائوت بالبينة العادلة عن المدة المرقومة وامتنع
 من يد من دفع ذلك فهل يومر زيد بدفع اجر المثل الثابت عن المدة التي تصرف
 فيها بغير اجارة او لا **سئل** في رجل موقوف عليه وعلى اخته ثلثا من ارض
 سليحة ومع وسه اجراها الموقوف عليه مدة تزيد على خمسين سنة لعدم من

اذن انظر الى التنازع
 في معنى الناظر
 على دفتر الحائوت ثم تولى
 ناظر آخر هل يكفي امضاء
 الناظر الاول ام لا

في ذلك مجرد

اجاب يومر زيد بدفع
 اجر المثل الثابت عن المدة
 التي تصرف فيها بغير اجارة
 والله ولي التوفيق

يرغب

يرغب فيها الا بالاجارة الطويلة فهل تكون الا جارة صحيحة او لا **اجاب**
 الفتوى على ان لا يوجر اكثر من ثلث سنين وللحاكم ابطال ما زاد عليها لانه لو جاز
 ذلك يخاف على الوقف ان يتخذ ملكا كذا في كتب الفتاوى والله اعلم **سئل** في
 ناظر وقف اجر ارض من الوقف لرجل سنتين بالخمس وقبض الاجرة سلفا ثم
 عزل قبل تمام المدة وتولى آخر فهل يسوغ للثاني مطالبة المستاجر لكون الاول
 اخذ الاجرة سلفا عن ضرورة حصلت في الوقف ويرجع المستاجر على الناظر
 ان لا يول او لا **اجاب** الاجارة الصادرة من الناظر ان لا صحيحة ما لم يثبت
 انها بدون اجرة المثل ولو كانت الاجرة سلفا وللثاني مطالبة ان لا يول بها ما لم
 يثبت صرفها في مصالح الوقف واما اذا ثبت انها بدون اجرة المثل تكون فاسدة
 وتفسخ وتوجر باجرة المثل لغير شرعا والله اعلم **سئل** في متولي وقف
 مدرسة اجر ارض من ارض الوقف وقبض من المستاجر الاجرة سلفا على
 سنتين ثم انه عزل المتولي المورج وتولى غيره فهل يكون السلف باطلا والمتولي
 الجديد عدم قبول ذلك او لا **اجاب** اذا كان لغير ضرورة فلم يجد عدم قبول
 والله اعلم **سئل** فيما اذا استاجر رجل خان وقف مدة معلومة باجرة معينة
 ثم اتى للثان جماعة واخذوا مفااتيح الخازن التي فيه وسكنوها وربطوا خيلهم
 واستمروا كذلك بعضا من المدة فهل يسقط عن المستاجر جميع الاجرة في البعض
 الذي سكنوا فيه من مدة التواجر او لا **اجاب** يسقط عن المستاجر جميع
 الاجرة في الخازن التي سكنها المذكورون مدة اقامتهم بها والله الموفق **سئل**
 فيما اذا استاجر زيد من عمر بياض ارض بستان يشتمل على اشجار فواكه وغيرها جارة
 النصف منه تبعا لارضه والنصف الثاني في تعلق المستاجر ومن يشركه مدة معلومة
 باجرة معينة ثم ساقا المورج المزبور على نصف الغراس المزبورة مدة التواجر
 ثم وكل عمر المورج المزبور وكيله يقوم عنه في تعاطي مصالح الما جوار وغيره والان
 الوكيل المورج يتعطل على المستاجر المزبور ويطلب منه ما يشهد له بملكيته النصف
 من الغراس ببقية سهام المساق عليه من قبل الموكل فهل قول الموكل بان النصف
 من الغراس جارة تعلق المستاجر مع من يشركه المحكي في حجة التواجر يكون اقرارا منه

وتصدق على الملكية للمستاجر مع من يشركه ولا يسوغ له بعد ذلك معارضته في
 النصف المزبور ولا التحلل عليه **اجاب** ليس للموكل ان يطلب من المستاجر
 ما يشهد بالنصف له بالملكية بعد اقرار الموكل بان في تعلق المستاجر ومن يشركه
 والله اعلم **سئل** فيما اذا استاجر رجل ارض وقف حاملة لغراس ثلثة ارباعه
 للمستاجر والربع الاخر للوقف وساقاه المولى على الربع الذي للوقف وشهد
 لدى الحاكم الذي صدر التواجر عنده شهود بان الاجرة المثلثة ثم استاجر المستاجر
 ذلك المأجور مدة تالية بان يد من تلك الاجرة ويطلب منه مقدار تلك الزيادة
 في المدة المتلوة مدعيها بالزيادة اجرة المثلثة لم يذكر شرعا **اجاب** ليس له
 طلب الزيادة في المدة المتلوة حيث ثبت ان اجرتها اجرة المثلثة والله اعلم **سئل**
 فيما اذا احتكر يد قطعة ارض جارية في وقف من ناظر الوقف باجر معلوم لدى
 حاكم يرى ذلك وللارض شرب حق معلوم وانشاء بها غراسا من ماله لنفسه
 ثم احترم الغراس المزبور في اماكنه باجرة مثله على الدوام ثم وقف الغراس المزبور
 على نفسه ثم على ذريته حسبها عينه في كتاب وقفه ثم ال الوقف بعدة الى ذرية
 وهم يدفعون ما على الارض المزبورة من الحكم المعين ومضى على ذلك مدة تزيد
 على ستين سنة وهم يغرسون بها غراسا متتابعوا ويدفعون ما عليها من الحكم قبل
 يسوع لذرية الوقف ان يغرسوا في الارض المزبورة ما احبوا واحتاروا اذا
 دفعوا ما عليها من الحكم المعين وليس لناظر ان يعارضهم في ذلك **اجاب** اذا حكم
 بالاحتزام حكم براءة فليس لناظر معارضة الذرية فيما يقتضيه الا حرام من سائر
 الاستغاثات زرع الارض وغرسها اذا دفعوا ما عليها **وفي هذه الصورة** اذا
 كانت الارض محتكرة والغراس الكاين بها محترما واراد الناظر عليها ان يزيد في
 اجرتها او يكلف الغارسين ان يجعلوا شيئا من الغراس لجهة الوقف بل يمنع
 من ذلك ولا يسوغ له ما ذكر حيث كانت محتكرة **اجاب** ليس له طلب جعل شيء
 من غراسهم لجهة الوقف **سئل** فيما اذا كان غراس قديم وقفه ما لكه بعد ان
 وضعه في ارض موقوفة بطريق شرعي من مدة تزيد على ستين سنة وانتقل
 الى مستحقه وهم يدفعون ما على الارض من الحكم للنظار سنة سنة ويغرسون
 بالارض

بالارض الموقوفة بين الغراس القديم غراسا متتابعوا ويسقوه من مياههم والآن
 المتكلم على الارض يطلب منهم قلع الغراس او يجعلون منه حصته لجهة وقف
 الارض ويتعلل عليهم بتمسك يشهد للمواقف بالغراس القديم قبل بقاء الغراس
 في الارض المزبورة باجرة مثله ويكون قبض النظار الحكم المسمى على الارض
 اجازة بوضع الغراس ولا يلزم اصحاب الغراس ان يجعلوا حصته من غراسهم
 القديم والجديد الجاري في وقفهم لوقف الارض ومنع من معارضته في غراسهم
 وما الحكم الشرعي في ذلك **اجاب** تبقى الارض بيد اصحاب الغراس باجر مثله
 ولا يلزمهم ان يجعلوا حصته من غراسهم الذي في وقفهم لجهة الوقف **سئل**
 فيما اذا كان ناظر الوقف لاخر ان يغرس بارض الوقف وان يكون النصف له
 والنصف لجهة الوقف فغرس الارض ووقف حصته من الغراس على مذهب
 من يرى ذلك ثم مات وانتقلت الحصه لمستحقها قبل لناظر ان ياخذ اجرة
 منابت ال اشجار في كل سنة من انتقل اليه ان سققا ام لا **اجاب** يلزم اخذ
 الحصه اجرة مثل منابت ال اشجار عن الحصه لجهة وقف الارض والله الموفق
كتاب العارية **سئل** في رجل استعار دابة من آخر وجعلها فوق طاقتها
 فلا وصلت الى المكان الذي طلب ان يصل بها اليه مائة قبل يضمن المستعير اذا ثبت
 انه جعلها زايده على القدر المعتاد فوق طاقتها **اولا** **اجاب** يضمن المستعير قيمة الدابة
 اذا ثبت انه جعلها زايده على القدر المعتاد فوق طاقتها والله اعلم **كتاب**
الوديعة **سئل** في رجلين اودعا عند آخر شيئا وذهبا ثم ان احدهما
 سافر فجاء الآخر وطلب الوديعة من المودع فدفعها اليه ثم بعد ذلك حضر المودع
 وطلب الوديعة من المودع وادعى ان ذلك كان رفيقا له ليس له فيها شيء فهل
 اذا اعترف المودع ان الرجلين معا اودعا ذلك ودفعها لاحدهما يضمن للاخر نصف
 الوديعة **اولا** **اجاب** اذا اعترف المودع ان الرجلين معا اودعا تلك الوديعة
 ودفعها لاحدهما يضمن للاخر نصف الوديعة والله الموفق **سئل** فيما اذا كان
 بين زيد وعروة ستة اجمال من التبن على سبيل الشركة فاراد السفر الى مصر ففزع
 له ستة اجمال من التبن لنفسه ليسيعها له بمناك وكان معه ثلثة اجمال لنفسه

والله اعلم

فوصل الى مصر وابقى الاحمال الستة التي لعمد الكاس رهنًا واخذ اجمال
 التي لنفسه والاحمال المشتركة من الستة ثم امتنع الكاس من دفع اجمال
 عمرو المزبورة فدل بضمن زيد قيمتها لعمد بتعديدها ببقائها عند الكاس او لا
اجاب يضمن زيد قيمتها بتعديدها ببقائها والله اعلم **كتاب الشركة**
سئل فيما اذا كان بين رجلين فرس مشتركة وباع احدهما حصته لاجنبي بغير اذن
 شريكه بالمشاركة وراه شريكه وتوافق معه على بيع الفرس ونزلاها الى السوق
 وعين الشريك المزبور لاجنبي مبلغا ليدفعه له ثمنًا عن حصته ورضى الاجنبي
 بذلك ثم لم يدفع له ما عين من الثمن وبقيت الفرس عنده وهو يعلم به ويبقائها
 عنده ثم عرض لها مرض وكواها الاجنبي بحيث نقصت قيمتها والآن الشريك
 يزعم انه يضمن الشريك البايع الاجنبي ما نقص من قيمة حصته فهل نزول
 الشريك المزبور مع الاجنبي للسوق ومساومته له على حصته وابقاؤها
 عنده يكون رضامنه بالبيع حتى لا يضمن الشريك البايع ما نقص من قيمة حصته
 او لا **اجاب** يكون ذلك رضا ولا يضمن البايع قيمة حصته والله الموفق
سئل فيما اذا كانت دار مشتركة بين زيد وورثة اخيه بطريق الارث
 لزيد ثلثين وللورثة ثلث على الدار من العوارض خانات معلومة والدار
 عادمة النفع من مدة تلك سنين فاكم شيخ المحلة زيد واخذ من عوارض
 حلة الدار مدة سنين ولم تدفع الورثة لزيد ما ترتب على حصته والآن ترتب
 على الدار عوارض مبلغا معلوما وطالب شيخ المحلة من زيد المبلغ وتمنع
 من الطلب من الورثة ويريد ان يكفر زيد على حلة المبلغ فما الحكم في ذلك
اجاب يمنع شيخ المحلة من مطالبة زيد بجميع المبلغ الذي على الدار
 وليس عليه سوى ما ينوب حصته لا غير والله اعلم **سئل** فيما اذا كانت
 طاحون مشتركة بين رجلين سووية وانكسرت حجارها المعدة للطاحون
 احدهما حجارة من ماله ولم يدفع له شريكه ما ترتب على نصفه من ثمن الحجارة
 ثم استحق نصف الطاحون الذي للرجل الاخر للغير فهل للشريك الرجوع على
 من استحق نصف الطاحون بنصف ثمن الحجارة وله منعه من الانتفاع بالطاحون
 الى ان

الى ان يدفع له ذلك **اجاب** للشريك الرجوع على من استحق نصف الطاحون بنصف
 ثمن الحجارة وله منعه من الانتفاع حصته الى ان يدفع له ذلك والله الموفق **سئل** فيما
 اذا كان لامرأة حصته في دار وسكنها شريكها معها ويزعمون انه صرفوا في مرضها
 مبلغا من ماله ويريدون الرجوع على المرأة بما ترتب على حصتها من مبلغ الترميم والحالة
 ان المرأة لم تاذن لهم في ترميمها وهي ساكنة في غير الدار المزبورة فهل يمنعون من مطالبتها
 ولا يلزمها شيء من مبلغ الترميم او لا **اجاب** يمنعون من مطالبتها ولا يلزمها شيء من مبلغ
 الترميم والله الموفق **سئل** فيما اذا كانت فرسان مشتركتين بين شخصين والفرسان
 عند احدهما وسرقا من بيته في القرية ليلا ويطالب شريكه بقيمة حصته زاعما انه يضمن ذلك
 فهل يمنع من مطالبة بقيمة حصته ولا يضمن ذلك او لا **اجاب** يمنع من مطالبة بذلك
 ولا يضمن والله اعلم **سئل** فيما اذا كان لزيد في ذمة عمرو مبلغ معلوم دينًا ومات زيد
 عن زوجة وابنين وستين فاحد الابن من الديون بعض الدين زاعمين انه نصيبهما
 من الارث ثم اعسر المديون فهل يقسم ما اخذه الابن من الديون بين جميع الورثة
 بحسب موارثهم او لا **اجاب** يقسم ما اخذه الابن من الديون بين جميع الورثة بحسب
 موارثهم والله الموفق **سئل** في رجل له شركة فرس مع اخيه ليربها ثم سافر عليها
 الى طبريا لمضى فوقفت في الطريق ثم لم تزل حتى وصلت الى هناك وابقاها عند رجل هناك
 ليطلبها وجاء ثم عاد فوجد ما تفت فادعى على من كانت عنده فثبت موتها وجاء الرجل
 ويريد شريكه المطالبة بها فهل اذا ثبت انه اذن له بالسفر بها لا يسوغ له المطالبة بعد ذلك
 او لا **اجاب** ان اذن له في السفر بها لا يسوغ له المطالبة بعد ذلك والله اعلم **سئل**
 فيما اذا كان اخوان شريكان شركة صنایع وعليها ديون واما متضامنان متكافلين
 فيها وارادا الافتراق عن الشركة وعند احدهما بضاعة من مال الشركة لم يظهر الا في
 هليها ثم فسخت الشركة وتحمل الذي عند البضاعة الدين لاربابه واطلع الآخر
 على تلك البضاعة ويريد ان يطالب اخاه بما خصه منها فهل يسوغ له ذلك او لا **اجاب**
 يسوغ له ذلك والله اعلم **سئل** في رجلين اشتركا بدراهم واشترى بها اسبابا وكل
 احدهما الف ان يبيع ويشتري واتفقا انهما حصل من ربح وخسران يكون عليهما
 ولهما سووية فحصل خسران من اصل المال فاراد الشريك ان ما حصل من الخسران يكون على

المتصرف دون من له ذلك او الخسران عليها سوية ام لا **اجاب** يكون الخسران عليهما
 بالسوية حسبها شرطه في عقد الشركة والله اعلم **سئل** في دار مشتركة بين جماعة
 قبل يسوع لاحد الشركا ان يطلب من احد الشركا الساكن في الدار ان يتبع عليهم او تخرج
 عليهم وان كانت قابلة للقسمة تقسم ولا **اجاب** تقسم الدار بينهم ان امكنت القسمة وان
 لم تكن يسوع لاحد طلب ان يتبع او تخرج عليهم والله اعلم **سئل** في اخوة اربعة مات
 ابوهم وترك لهم مالا معلوما موضوع في يد احد من يتصرف على سبيل الشركة ثم ان مات
 احدهم فاستقر المال في يد الموضوع في يده على سبيل الشركة ايضا ثم ان احدهم اراد اخذ
 استحقاقه فقال له الذي في يده المال لا اعطيك الا استحقاقي الذي طلع لك من والدك
 بغير ربح بناء على ان هذه الشركة فاسدة فهل تكون هذه الشركة صحيحة ويلزم براس المال
 مع ما ربح او لا **اجاب** تكون هذه الشركة صحيحة ويلزم براس المال مع ما ربح والله الموفق
سئل فيما اذا كانت فرس مشتركة بين رجلين فركبها احدهما لشخص بغير اذن
 شريكه فوقع به على يده فكلوها الرجل المزبور على يدها فتعطلت يدها فهل يضمن
 الرجل المذكور قيمة حصته شريكه في الفرس والحالة ما ذكر او لا **اجاب** يضمن الرجل
 فيه حصته شريكه في الفرس والله الموفق **كتاب الوكالة ٦ سئل**
 فيما اذا كان لدى يد وكيله مال واذن له بان يجعل له اسبابا معلومة من ماله الذي
 له تحت يده وجعل الوكيل له الاسباب المرقومة من ماله ثم مات وتطالب ورثة الوكيل
 بالمبلغ الذي صرفه على الاسباب المرقومة ويمتنعون من اخذها فهل تنفع ورثة الموكل
 من مطالبة الوكيل بالمبلغ الذي صرفه على الاسباب المرقومة باذن الموكل وتجبرون
 على اخذها او لا **اجاب** نعم تجبرون على اخذها لاسباب بعد اثبات الاذن المزبور
 وصرف المال الذي للموكل تحت يده على الاسباب المذكورة والله الموفق **سئل** في رجل
 باع دارا عن نفسه اصاله وعن اخيه وكالة واشت وكالته عنها بشهادة رجلين ثم بعد
 مدة جأت احدي الاختين وانكرت التوكيل له عنها متمسكة بانها حالة اثبات وكالته
 عنها كانت اذ ذاك في حلب فهل يقبل قولها في ذلك ويلزم الوكيل بان يثبت وكالته بشهادة
 البينة في وجهها واذا عجزت خلفت انا ما وكلته في ذلك وبطل البيع في حصتها او لا
اجاب يلزم الوكيل اثبات وكالته عنها بشهادة البينة في وجهها واذا عجزت خلفت

انها ما وكلته في ذلك وبطل البيع في حصتها والله الموفق **سئل** في رجل وكل في
 تعمر دارا ورجلا ورجل اخر من قبل آخر بالانفاق على اهل بيته وصرف الوكيل من
 ماله في تعمر هذه الدار الف درهم وانفق المأمور من ماله على اهل بيته الا من
 الف درهم ثم طلب كل واحد منهما ما صرفه على الوجه المرقوم ولم يصدق كلا من
 الوكيل والمأمور على جميع ما صرفه فاقبل صدقهما على نصف ما ادعيا صرفه قبل
 يصدق باقوله في جميع ما ادعيا صرفه وبأخذ كل منهما ما صرفه ويؤلف درهم
 او لا ولا بد من ثبوت الزيادة بالبينة وما الحكم في ذلك **اجاب** يكون كل منهما
 في ما وكل فيه بمنزلة الامين ويصدق كل منهما في ما ادعى صرفه بالبينة والله الموفق
سئل فيما اذا باع من يدكر ما وفرغ عن مشد مسكة فلحقه لبكر اصاله عن
 نفسه وبالوكالة عن عمره وذكر في صك البيع انه باع بالوكالة الثابتة له عن
 عمره بموجب حجة شرعية سابقة على تاريخه والحال ان عمر المزبور لم يوكل
 نه يدا ببيع حصته وليس له حجة على ذلك وهو ينكر الوكالة ويدعي فسخ البيع
 والمشتري يتمسك بما ذكر في صك البيع فهل يلزم المشتري اثبات وكالة
 الوكيل المزبور بشهادة بينة شرعية على وجه عمره غير شهود مضمون حجة البيع
 او لا **اجاب** يلزمه اثبات الوكالة بالبينة على وجه عمره غير شهود المضمون
 والله اعلم **وفي هذه الصورة** اذا عجز المشتري عن اثبات وكالة الوكيل
 بل يخلف عمره وان لم يوكل نه يدا في بيع حصته ويفسخ البيع او لا **اجاب**
 اذا عجز عن اثبات الوكالة يخلف عمره والله لم يوكل نه يدا في بيع حصته ويفسخ
 البيع او لا **اجاب** اذا عجز عن اثبات الوكالة يخلف عمره والله لم يوكل نه يدا في
 بيع حصته ويفسخ البيع والله التوفيق **سئل** فيما اذا اجر رجل لشخص اما كان
 موقوفة على اختين بطريق الوكالة عنها بعد ان اتت وكالته عنها بالبينة مدة
 معلومة باجره معينة بموجب حجة شرعية والآن انكرتا الوكالة المذكورة وتكلفان
 ورثة المتاجر الى اثباتها في وجهها ثانيا فهل يلزم ورثة المتاجر اثبات الوكالة
 في وجهها ثانيا ولا يكفي في ذلك شهود مضمون حجة التواجد وان عجزوا عن اثباتها
 فهل يعمل بحجة التواجد المبينة عليها او لا **اجاب** يلزم الورثة اثبات الوكالة في

فقف
 ما ذكره المحقق ان يكون
 فيها ادعى صرفه من مال
 الموكل اما ما صرفه من
 مال نفسه فلا يثبت له الا
 ببينة واجمع انه لا يثبت
 من الوكالة

وجهم ولا يكفى شهود مضمون حجة التواجر فان عجزوا تخلف الاختتان ولا يعمل
حجة التواجر والله اعلم **سئل** فيها اذا شهد جماعة لدى حاكم شرعي بان
هذا وكلت زيدا في قبض ما يخصها من ارث والدها المتوفى قبل ذلك
واخيرها المتوفى بعده وفي غير ذلك وكالة عامة مفوضة الى رايه وكتبه بذلك
حجة شرعية ثم ان الوكيل تعاطى مصالح الموكل من قبض وصرف وبيع وشي
وغير ذلك وباع موروثة الورثة بستانا معينا لعمرو بن مفلح معلوم ثم انها
وكلت زوجها في قبض ما تناوله وكيله المرقوم وقبض زوجها من الوكيل
جميع ما كان تناوله بطريق الوكالة عنها بعد ان اثبت وكالة عنها في ذلك
بالبينة العادلة وكتب بذلك حجة شرعية والآن انكرت بعد وكالت **سئل**
زيد المرقوم عما يرفع يده عن حصتها من البستان التي اشتراها من
زيد بالوكالة عنها فهل يكون توكيل زوجها في قبض ما تناوله زيد بطريق
الوكالة عنها اعترافا منها بوكالة زيد ولا يسوغ لها انكارها بعد ذلك
ولا يلزم عموما اثباتها في وجهها ثانيا **اجاب** يكون توكيلها زوجها
في قبض ما تناوله زيد بطريق الوكالة عنها الثابت ذلك في الحجة الشرعية
اعترافا منها بوكالة زيد ولا يسوغ لها انكارها بعد ذلك ولا يلزم عموما اثباتها
في وجهها ثانيا والله في التوفيق **سئل** فيها اذا اثبت زيد بالبينة الشرعية
وكالة عن عمرو الغائب في وجه خصم شرعي بعد جحودة الوكالة المزبورة لدى
القاضي بموجب حجة شرعية ثم حضر الغائب ومحمد الوكالة فهل يكفى في ذلك شهود
مضمون الحجة المرقومة ولا يكلف الوكيل المزبور اعادة البينة التي شهدت
له بالتوكيل المرقوم **اولا اجاب** يكفى في ذلك شهود مضمون الحجة المرقومة
ولا يكلف الوكيل المزبور اعادة البينة التي شهدت له بالتوكيل المرقوم
والله اعلم **سئل** فيها اذا وكل زيد رجلا في تعاطي مصالحه من قبض وصرف
وبيع وشراء وغير ذلك وكالة مطلقة مفوضة الى رايه ثم سافر زيد من بلدة
الى اخرى والموكل المذكور مستد فله حصة بقرية وورع الوكيل المزبور عن المشد
المزبور ليكرهه بل يسوغ له ذلك وينفذ على الموكل **اولا اجاب** يسوغ له

وتطالب مو

ذلك

ذلك وينفذ على الموكل والله التوفيق **كتاب الكفالة سئل**
الحاكم وصية عليه السلام **سئل** فيها اذا اقال زيد لعمرو
بع عبدك من بكره بالف درهم على ان الضامن لك من الثمن مائة سوى الالف فبا عه
وقبض الالف من بكره والمائة من الضامن ثم بعد ذلك تقايل في هذا البيع فهل تكون
المائة للبائع او تزد للضامن **افتونا اجاب** تزد المائة على الضامن الذي قبضها
منه والله اعلم **سئل** في رجل كفل رجلا عند آخر كفاية نفسه الى يوم معين
ثم انه جاء اليوم المعين به فلم يطالب به حتى مضى ذلك اليوم فهل بعد مضيه
المطالبة به او تسقط الكفالة فلا يطالب به بعد ذلك **افتونا اجاب** هذه
مسئلة فيها خلاف الامة رحمه الله تعالى قال الامام ابو جعفر اذا كفل المثلثة ايام لا يبرأ
بعضها والثالثة لتاخير المطالبة وقال الفقيه ابو الليث الفتوى على انه لا يصير
كفيله بعدها وقال في الواقعات الفتوى انه يصير كفيله وفي البرازية كفل الى شهر
طالبه بعد شهر وبطل ما قاله البعض انه كفيل في الحال موجله الى شهر ونقل عن اصل
عن الامام الثاني انه كفيل للحال الى تمام المدة اذا مضت لا يكون كفيله قال وهو الية
عرفنا اننا نفقنا اذا مضت المدة يخرج الحاكم من الكفالة احترارا عن الحلف والله اعلم
سئل في مدعيون اراد السفر فهل لمدينه ان يطلب منه كفيله او لا وبطل الكفيل اذا اراد
السفر فطلب المدين من كفيله بحاجب الى ذلك **اولا اجاب** بحاجب الى ذلك قالوا ويسوغ
له حبس الكفيل وكفيل الكفيل وان كثروا والله اعلم **سئل** في رجل استدان من رجل
مالا وضمنه آخر ثم ان الدائن ادعى على المدينون بالمال فاجاب بالاعسار وثبت اعساره
ومتوسط الحاكم عليه المال بحسب حاله فهل للدائن بعد ذلك ان يطالب الضامن بالمال
لثبوته **اولا اجاب** نعم يسوغ للدائن مطالبة الضامن والله اعلم **سئل** في رجل
ادان رجلين مبلغا موجله الى سنة وضمنهما عنده رجل آخر ثم استحق الاجل فادى
احدهما ما عليه بالتام وادى الآخر بعض ما عليه وبقي عليه مائة قرش فعاذله الدائن
بواحدة عشرة من قرشا واجل ذلك الى اجل معلوم من غير حضور الضامن المزبور
والان يريد يدعى على الضامن في الحقة الاول بالمائة والعشرين التي عاذه عليها
بعقد جديد في غير حضوره فهل يكون ضامنا له المبلغ الحاصل بعقد جديد ويكون

عقد الضمان انفسه بمضى العقد الاول **اجاب** لا يكون عقد الضمان قد انفسه بمضى
العقد الاول ولا يكون الرجل المذكور ضمانا للمبلغ الحاصل بالعقد الجديد والله اعلم
سئل فيها اذا كانت قافلة قادمة من بلدة وتزلوا بقرية فسال اهل القافلة شيخ
تلك القرية عن كيفية الطريق وعن ائمة بل اذا سافر واربها يحصل عليهم ضرر من
القطاع اول فذكر لهم ان ليس في الطريق ما يضرهم وتوجهوا بعد ذلك فخرج عليهم
جماعة من قطاع الطريق واخذوا ما كان مع اهل القافلة من الاجمال هل يكون شيخ
القرية المربوبة مع اهل الجوابه ويلزمه بالخذة القطاع **اجاب** يحلف شيخ القرية
انه لم يكن يعلم انه كان في طريقهم قطاع فاذا حلف لا يلزمه شيء والله سبحانه اعلم
كتاب القضاء **سئل** فيها اذا اقلده حضره السلطان بضم الله تعالى
قضا بلدة لرجل وقضاء بلدة لآخر ولا هدى البلديتين ناحيتان ملحقتان بهما من
قديم الزمان تشا جراحهما مع الاخر في الناحيتين وكل منهما يدعى اهلها ملحقتان
بمنصبه غير ان احدهما معه مكتوب قاضي العسكر باسم البلدة والناحية
وتذكر في صورة الرون نام ايضا مصر فيهما باسم البلدة واسم الناحيتين
غير ان المكتوب الذي لم يصرح فيه باسم الناحيتين موضع التارخ عن مكتوب
الآخر هل يعمل بمكتوب الاول المصر فيه باسم البلدة والناحية الموافق
التذكر وان لم تكن الناحيتان ملحقتان بتلك البلدة من قديم الزمان للتذكر
بهما في المكتوب والتذكر او بالثاني وان لم يصرح باسم الناحيتين في المكتوب مع
التصريح بهما في التذكر لكونه موضع الناحيتين ويبيح الله اهلها ملحقتان بهما من قديم
الزمان افوتونا **اجاب** يعمل بمكتوب الاول المصر فيه باسم البلدة واسم الناحيتين
الموافق للتذكر وان لم تكن الناحيتان ملحقتين بتلك البلدة من الزمان القديم
والمعبر في ذلك بمكتوب قاضي العسكر المعوض اليه اعطاء هذه المناصب المربوبة
وبالله التوفيق **سئل** فيها اذا كان لرجل شرب مخصوص وهو متصرف فيه بالارشاع
ابيه وجده من مدة تزيد على عشرين سنة فادعى مزيد عليه بان الشرب المذكور جار
في الوقت عليه من قبل جده ولم يظهر كتاب وقف ولا تمسك يشهد له بذلك ومنع
المترافع ليد له الرجل بمجرد دعواه هل يكون المنع المذكور باطلا **اجاب** يكون

المنع

المنع باطلا والله اعلم **سئل** فيها اذا كان على رجل من اشراف الناس واعيانهم ديون
فاذعى عليه بعض اربابها وجبته عشرة ايام والحالة ان المدينون المرقوم معسر غير متمرد
وقوع ظاهر هل اذا قامت البيعة على ذلك يخلى القاضى سبيلهم على الفور ولا **اجاب**
نعم اذا قامت البيعة بالا عسار يخلى سبيلهم على الفور ويومر ارباب الديون بالانظار الى
وقت اليسار والله الموفق **سئل** في رجل وصى على بنى اخيه مكتوب عليهم لها بالمعاملة
مايتان واربعة قروش السنة ومضى على ذلك سنين وميزن لها ذلك وقد عجز عن
ذلك فهل يسوغ للحاكم ان يقسط عليهم بحسب حاله وقدرته **اجاب** ان لم يثبت
له يسار ولا املك يوجب له ما موجوده ويقسط الباقي بقدر كسبه والله اعلم **سئل** فيها
اذا حكم حاكم شافعي بالبيعة الشرعية وللمدين عقار في البلدة على زيد الغائب بمبلغ
مرتب في ذمته بعد ثبوت المبلغ لدى الحاكم ان فعي بالبيعة الشرعية وللمدين عقارا في
البلدة التي ثبتت على الغائب بها الدين وباعه الحاكم الشافعي في وقا دينه لكونه غائبا على
مقتضى مذهبه الشريف بموجب جهة شرعية هل اذا رفعت المحجة لحاكم حنفى يجب عليه العمل بها
وينفذ ما لكونه محلا بمجتهدا فيه **اجاب** نعم اذا ارفع الشافعي المبنى على مذهبه الشريف
الاحكام حنفى يجب عليه تنفيذها وليس له نقضه والله الموفق **سئل** فيها اذا كتب الموقوف في
وثيقته هذا ما شهد به على نفسه الكريمة القاض فلان انه ثبت عنده بشهادة فلان وله
اشهاد الحاكم فلان بجميع ما نسب اليه من الامضاء المسطر اعلاه وهو التنفيذ المفيد لتمام
شهادة المصون بهذا القاضى والشاهد على نفسه ايضا شهودا بان نفذ ذلك وامضاه هل
تكون في العمل بهذا التمسك شهادة شهود الذيل الشاهدين على هذا القاضى وان لم يقع
قبوله وتنفيذه في وجه الخصم ويكون هذا الوضع رابطا للشهادة باتصال المصون **اجاب**
نعم تكون في لزوم الخصم بهذا التمسك شهادة الشاهدين على هذا القاضى بما
اتصل به ونفذه ولا يشترط قبوله وتنفيذه في وجه الخصم بكذا امر به صاحب البرازية
لان هذه شهادة رابطة للمصون وان لم تكن قاطعة للمصومة ولا يشترط في ربط الشهادة
بالشهادة حضور الخصم كما في نقل الشهادة ليحكم القاضى المكتوب اليه على الخصم والتنفيذ
حكم القاضى الكاتب على الخصم كما هو مصرح به في عامة الفتاوى والله الموفق **كتاب**
المكاتب **سئل** فيها اذا كاتب زيد عبده على ان يخدمه ست سنين وخذ منه

حكم

ثلاث سنين ومات سيده قبل لورثة سيده ان يقتسموا قيمته المستسنة ويرجعوا
عليه بما بقي من مدة خدمته **اولا اجاب** تعتبر قيمة نفس العبد بما بقي من المدة عند
انه حنيفه وان يورثه الله عنها فعليه لورثة سيده في نصف المدة نصف قيمته نفسه
وعند محمد تعتبر قيمة خدمته فعليه لم قيمة خدمته المدة الباقية وتظهر ثمة الخلاف فيها
اذا كان قيمة نفسه الف وقيمة خدمته في المدة المزبورة فنهاية ففي القول الاول عليه فسمائة
وفي القول الثاني عليه مائتان وخمسون والاوّل هو المعتمد والله الموفق **كتاب**
الاكراه **سئل** فيها اذا كان يد ثلاث ارباع الثلث الباقي لورثة اخيه وعلى الار
خانات من العوارض السلطانية والدار غير منتفع بها فاكراه شيخ الحلة باستعانة
حكام العرف من يد عباد مع جميع ما على الدار من العوارض من ماله قد دفع لشيخ الحلة ذلك
مكرها ثم زال الاكراه فهل يسوغ له ان يرد الرجوع على شيخ الحلة بما قبضه منه عن حصته
شركايم مكرها **اولا اجاب** يسوغ له ان يرد الرجوع على شيخ الحلة بما قبضه منه عن حصته
شركايم مكرها والله اعلم **سئل** فيها اذا قبض من يد عاقل رجل وسلم الماذى شوكة وذكر
لذوي الشوكة ان على الرجل لبنة ونشأ مبلغا معلوما وامر من يد لذكرى الشوكة ان
يجس الرجل ويضرب ليخلص المبلغ وتسك ذكرى الشوكة بقول من يد وجس الرجل
حسب ما يد يد فيود حد يد حتى اخذ من الرجل مبلغا معلوما وافر الرجل ان في ذمته
الابنة من يد ونشأ مبلغا معلوما وباراء من يد واولاده وزوجته من حقوق الرجل
عندهم ابراء عاما وكتب بذلك حجة مع الاكراه المذكور والحالة ان زيد انكر ان الاكراه
الرجل بذوى الشوكة ومتمسك بالحجة المرفوعة والرجل يطلب من حاكم البلدة
ان يجبر ذوى الشوكة ويستخرج منه ما سبب الاكراه الرجل هل يجاب ان ذلك وحاكم البلدة
ان ينظر في حوال الرجل بشرع الله بين يدي **اولا اجاب** للحاكم ان يطلب اثبات الاكراه
فاذا ثبت ان الاقرار والابراء صدر بالاكراه بسطها وينظر في حال الرجل بمقتضى الشرع
المشرف والله اعلم **سئل** فيها اذا اكره حاكم بلدة زيد بالضرب الشديد والجس الشديد
على انه يقربان لبنت اخيه الصغيرة في ذمته مبلغا من المال وان يبرئها ويبرئ امها
وجدها وخاليها ابراء عاما فاقول ابراء مكرها ثم زال الاكراه فهل يسوغ له ان يرد في ذمته
ويبطل الاقرار والابراء المرفوعة **اولا اجاب** يسوغ له ذلك ويبطل الاقرار والابراء

المذكوران

المذكوران والله الموفق **سئل** فيها اذا اكره حاكم العرف ببلدة امرأة على بيعها
لم المصينة الموقوفة وعليها وعلى من يشرها فباعتها للحاكم مكرمة وتسليمها
وعمر فيها ورثها ثم زال الاكراه بوث الحاكم فهل تسمع دعوى ناطقة الوقف وتعمل
بكتاب الوقف المتصل الثبوت وتحكم ببطلان البيع الصادر من المرأة المزبورة
وتسلم المصينة لجهة الوقف المذكور **اولا اجاب** يعمل بكتاب الوقف المتصل
الثبوت وتحكم ببطلان البيع الصادر من المرأة وتسلم المصينة لجهة الوقف
المزبور والله اعلم **سئل** فيها اذا ادعى شخصان ما صدر منه من الاكراه
والتصديق صدر بالاكراه فاشترط الاكراه شرعا **اجاب** شرطه ان يكون
التي يد يد باتك في نفس او عضوا او حبس او قيد وان يكون المكره قادرا
على تحقيق ما هدد به والله اعلم **سئل** فيها اذا اكره حاكم العرف ببلدة امرأة
على ان يصادقوا اهل قرية اخرى على ان مآذ القرية الاولى يكون بين القريتين
بالسوية فصادقهم على ذلك مكرهين وكتب بذلك حجة ثم زال الاكراه بوث الحاكم
المذكور وينت الاكراه جماعة من اهل القرى التي يقرب القرى يتبين المذكورين فهل
تقبل شهادتهم ويقضى ببطلان المصادقة بقتضاها **اولا اجاب** تقبل شهادتهم
ويقضى ببطلان المصادقة بقتضاها والله الموفق **سئل** فيها اذا تناقضت
بينت الاكراه وبينت الطوع فهل تقدم بينت الاكراه على بينت الطوع وتقبل
ويقضى بالاكراه بوجهها ولا عبرة بينت الطوع **اولا اجاب** تقدم بينت الاكراه
ويقضى بالاكراه ولا عبرة بينت الطوع والله الموفق **سئل** فيها اذا كانت
لوقف اهل حصص في بسايتين معلومة واهل الوقف متصرفون فيها للوقف
لموجب تمسكات شرعية فاكم حاكم العرف رجل مستحق في الوقف ومثلا عليه
على ان يقرب بانه لا يستحق في الحصص المذكورة مع جماعة حقا مطلقا بملك ولا
بوقف ولا غير ذلك فاقول الرجل بذلك مكرها ثم زال الاكراه بوثه فهل يكون
ان قرار المقوم باطلا وتسمع دعوى المتكلم على الوقف بخصص الوقف المزبورة
اولا اجاب يكون ان قرار بالاكراه باطلا وتسمع دعوى المتكلم على الوقف
المزبور والله اعلم **سئل** فيها اذا كان زيد متصرفا في مشد مسكة فله حصة

فلا حجة معلومة بطريق الوكالة عن زوجته ثم قتل زيد وضبطت تركته لحمة الخمر
العامة وباع أمين بيت المال لعمرو مكانا من حمة المسكة المرقومة وفرغ له
عن المسكة وصدق زوجته زيد على صحة البيع والفراغ المذكور وأقرت بها
أن حقها مع عمرو في ذلك وتدعى الآن أن تصديقها وإقرارها المزبورين صدر
بالأكره قبل تسع دعواها بذلك وتقبل بينهما عليه وتحكم بطلان التصديق
والإقرار المزبورين للصادرين بالأكراه **أجاب** تسع دعواها
بذلك وتقبل بينهما عليه وتحكم بطلان التصديق والإقرار الصادرين بالأكراه
والله الموفق **كتاب الغصب** **سئل** فيما إذا كان من حمة
وقف على قطع أرض فوضع جماعة أيديهم عليها مدة بغير طريق شرعي وغيره
فيها غراسا بغير إذن ناظر الوقف المزبور هل يسوغ للناظر مطالبتهم بقطع
الغراس المزبور وتسليم قطع الأرض المزبورة فارغة وبأجرة مثلا في مدة تصرفهم
فيها **أجاب** يسوغ للناظر مطالبتهم بقطع الغراس المزبور وتسليم قطع
الأرض المزبورة فارغة وبأجرة مثلا مدة تصرفهم والله أعلم **سئل** فيما إذا كان
لزيد بن سبب في مخزنه في دار فخار عمر واليه وأخذ بغير إذن صاحب زعماء أن
بكر الغاصب بأعم أيا له ولم يثبت ذلك وتصرف فيه قبل تسع دعوى زيد على
عمرو وتلزم قيمته لصاحبه **أجاب** تلزمه قيمته لصاحبه والله التوفيق
سئل فيما إذا كان بيد زيد مسكة مشددة حجة في أرض معلومة وفيها غراس
ولصيق أراضيها قطعة أرض خارجة من أرض المسكة المذكورة وبلى بيد زيد
أيضا فباع زيد لرجل عسكري الغراس وفرغ له عن المسكة المذكورة فوضع
العسكري يده على قطعة الأرض الملك صفة لأرض المسكة بالقوة سنيي ولحق
عك لهما والحالة أن عند زيد بينة تشهد بان قطعة الأرض المزبورة خارجة
عن أراضي المسكة فهل تقبل البينة المذكورة ولزيد الرجوع على العسكري بما
استوفاه من عك لهما في السنين المذكورة **أجاب** تقبل البينة المذكورة
ولزيد الرجوع على العسكري بما استوفاه من عك لهما في السنين المذكورة والله
الموفق **كتاب الرهن** **سئل** فيما إذا رهن رجل دارا

على دين

على دين معلوم وكتب أنه سلم للمرته ثم أجزها للغير غاب وتنازع المرته
مع المستاجر فيها وأقر المرته بأن لم يتسلمها فتسكك المستاجر بذلك ولم يكن
من البيع فهل يكون الرهن بغير تسليم باطلا وتصح الإجارة بعده ويسوغ للمستاجر
استيفاء المنفعة المتأخر مدته أم لا **أجاب** يكون الرهن بغير تسليم باطلا
وتصح الإجارة بعده والله أعلم **سئل** فيما إذا رهن رجل بستانا أرضا وعمر
عند رجل **عند رجل** على دين معلوم ثم تصادق الراهن مع غير المرتهن على أن له حصصة
من الغراس واستمر الرهن بعد ذلك في يد المرتهن إلى أن اشتراه من الراهن وتيسر
الذي صادقه الراهن بالمصادقة ويزعم أن الحصصة صارت له بذلك فهل تكون مصادقة
الراهن على بعض الرهن فاسدة ولا يستحق المصادق شيئا من الحصصة بذلك **أجاب**
أجاب لا يستحق المصادق شيئا من الحصصة ولا تعتبر مصادقة الراهن على بعض
الرهن والله أعلم **سئل** فيما إذا دفعت امرأة لامرأة أسبابا وحليا للرهن ذلك
على مبلغ معين وقبضت المرأة المزبورة الأسباب والحلي ورهنها على مبلغ
زائد عما عينته لها الدافعة ودفعت للملكة الأسباب المبلغ المعين وتصرفت
في الباقي والآن لما أرادت الدافعة أن تدفع المبلغ وتغفل الرهن زعمت القاضية
أنها دفعت جميع ما أخذته في المرتهن دينيا على الأسباب للدافعة بتمامه
فهل يقبل قولها مع يمينها أولا **أجاب** نعم يقبل قولها في إيصال المبلغ المعين
لا غير وعليها إيصال إثبات الزائد والله الموفق **وهذه الصورة** إذا
دفعت المرأة المزبورة للمرأة الأخرى حليا لتودعه عند زيد ورهنته
المرأة المزبورة أيضا وللدافعة بينة تشهد أنها دفعت لها ودفعته فهل تقبل
بينتها على الوديعة **وعند عدم** بينة الرهن مقدمة عليها والله أعلم **سئل**
فيما إذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما ورهن عنده عليه عمارة دار قائمة في
أرض موقوفة وعدة رؤس من البقر والغنم والمهز ومقدار أمعاء من الحنطة
والشعير ثم تصرف الراهن في البقر والغنم والمهز والحنطة والشعير ثم وضع عدة
رؤس من البقر عوض الذي تصرف فيه ومقدار أمعاء من الحنطة والشعير ثم باع لزوجة
عمارة الدار المرقومة والبقر والحنطة والشعير الذي وضعه مكان الذي تصرف فيه

ولا **أجاب** تقبل
بينتها على الوديعة

والآن مات وبجاء رضى المرتين زوجة الراهن المسترية في عمارة الدار والبقر والخطة
والشعير زاعما ان ذلك مرتين عنده فهل يكون رهن العارية من غير رضى باطلا ولا
يصير البقر والخطة والشعير الذي وضعه الراهن مكان الرهن الذي تصرف فيه رهنا
ويمنع المرتين من معارضة زوجة الراهن المسترية في ذلك اولا **اجاب** يكون
رهن العارية من غير رضى باطلا ولا يصير البقر والبذر الذي وضعه مكان الراهن
الذي تصرف فيه رهنا ويمنع المرتين من معارضة زوجة الراهن في ذلك والله اعلم
سئل فيما اذا كان عند يد عقوص من الذهب على سبيل الرهن على مبلغ
ومع في حوزة مثله مع عقوص المرتين ففقد الرهن وما معه من عقوص المرتين وقيمة
الرهن اكثر من الدين فهل يسقط الدين عن الراهن ولا يضمن المرتين ما فضل
من قيمة الرهن اولا **اجاب** يسقط الدين عن الراهن ولا يضمن المرتين ما فضل
من قيمة الرهن والله الموفق **سئل** في رجل وكل رجلك ببيع عبدة ثم ان
الموكل تصرف به بان رهنه عند آخر على مال ثم باعه الوكيل فهل للمرتين عنده
ان لا يسلمه للشرك حتى يقبض ماله ويكون بيعه موقوفا على اجازته اولا
اجاب يكون بيعه موقوفا على اجازة المرتين والله الموفق **كتاب**
السلم **سئل** في قول صاحب المداية وغيره في باب السلم ولو اجتمع العين
والدين والغاير للشركى ان بدا بالعين صار قابضا للكل اما العين فلهصة
الامر فيه واما الدين فله تصالة بملكه وبمثله يصير قابضا وان بدا بالدين لا يصير
قابضا اما الدين فللمدع صحة الامر فيه واما العين فلا نه خلطه بملكه قبل التسليم
فصار مستهلكا عند المدعي حتى يبقى اذا وضعه في الغاير فملك فقال المسلم
له وصعت العين اولا حتى يصير قابضا وقال المسلم بل وصعت الدين اولا
حتى لا يكون قابضا فالقول لمن منهما افتونا **اجاب** اذا لم يكن للمسلم اليقينة
يكون القول لرب السلم بيمينه لان الاول يدعى ثبوت القبض والثاني ينكره والله اعلم
كتاب الجنايات **سئل** فيما اذا كان في بلدة رجل كحال تلقى صنعة
عن ابيه وجده وشهد بل الصنعة بحذقه فيها فداوى عيني زيد مدة فعمى
زيد بقضاء الله تعالى وقد روى فادعى زيد على الكحال بانه اعشى عينيه فصالحه على مبلغ

معلوم

٧١
معلوم وصدر بينهما ابراء عام والآن يدعى زيد على الكحال مثل تلك الدعوى فهل
يمنع زيد من التعرض للكحال المزبور ولا تسمع دعواه بعد ذلك **اجاب**
يمنع زيد من التعرض للكحال المزبور ولا تسمع دعواه بعد ذلك والله الموفق
سئل فيما اذا قتل رجل آخر بمحمد دعوى او ثبتت عليه ذلك والمقتول زوجة وابن
منها ثم مات الابن عن امه فهل يسوغ للزوجة طلب القصاص ولا يسقط القصاص
بموت ولد المقتول اولا **اجاب** للزوجة طلب القصاص ولا يسقط بموت ولد
المقتول والله اعلم **كتاب الحدود** **سئل** في اتي رجل من
ان شراف العلوية آل محمد صلى الله عليه وسلم الى مجلس وجلس فيه فقال له رجل ثم
من هنا واجلس هناك واسأله اذني المجلس تحقير الشريف واستهانته به
فأذا يلزم القابل المذكور **اجاب** يؤدبه حاكم الشرع الشريف بما يراه من
التعزير والعنف والله في التوفيق **سئل** فيما اذا ادعى رجل من سالد في قاض
بلدة واشتهر بحكم له القاضي على المدعي عليه فاسأله المدعي عليه على القاضي
واطال لسانه عليه وعلى الشرع الشريف فحسبه القاضي ليس له اللوالب في المدعي
وهجم على المحكمة واستخلص المدعي عليه من الحبس واستطاع على القاضي بالفاظ
شيعة فآذا يلزمه بذلك شرعا **اجاب** يعز من يراه الحاكم زاجرا له مثاله
من التعزير الشديد كالضرب والجوع والحبس الشديد والله الموفق **سئل**
فيما اذا كان زيد متسرا بجمارية لها بنت من غير وجاءه منها اول دوما بنت
فادعى رجل عليه بانه تسرى ببنتها التي من غير وانها حامل منه وولد عالم بانها بنت
جارية المذكورة والحال انه لم يثبت ذلك فهل يحيد اولا **اجاب** يعز رتق بربا بليغا
والله الموفق **سئل** فيما اذا اقر رجل ذمي بحضور بينة من المسلمين انه زني في نسائه
من نسائه الكا بر المسلمين وانه لا طبا وله دكا بر المسلمين واقتضى هذا الكلام والحالة
انه محصن ولم يلجئه احد على هذا الا قرار بل ذكره باختياره فآذا يبرئ بذلك في
الشرع الشريف **اجاب** اذا ثبت ذلك عند الحاكم بالبينات الشرعية يسوغ له
ريجه والله اعلم **سئل** فيما اذا كان زيد من حلة العلم الشريف وحافظ كلام الله
تعالى وامام المسلمين وله في قرية وقف فدان وادى ما عليه من المقتوع ونكاليه

عليه

عرفية الى متولي القرية المزبورة واخذ منه عسكاً بذلك بحضور عمر ورئيس القرية
المزبورة ثم انه طلع ليقسم المحصول المزبور قاتلي عمر وشخص من اتباع صوب
القرية المزبورة وضربه وبالغ في تعزيره بالضرب والكلام فاذا يلزم الضارب
والساعي بذلك حيث ان زيد امتصفت بالصفات المذكورة وعمر وبندها **اجاب**
يجب تعزير الضارب والساعي بما يليق بهما والله الموفق **سئل** فيها اذا حضر
امل محلة الى مجلس الشريعة الشريف ومعه رجل من اهلها وشهد واعلى وجهه
بانه يجمع بين مع نسائه الفواحي من الجانب مع النساء الاجانب الفواحي
وتحضر لهم الخمر وانه شرير مفسد شقي يتعاون لحكام السياسة وطلبوا من القاضي
اخراجهم من المحلة المزبورة خشيته من ترتب الضرر عليهم من سكناه بالمحلة المزبورة
فامره القاضي بالخروج من المحلة المزبورة وكتب بذلك حجة فهل يعمل بالحجة المذكورة
وتجب اخراج الرجل المذكور من المحلة المزبورة او لا **اجاب** يعمل بالحجة المذكورة
وتجب اخراجه الرجل من المحلة المذكورة والله اعلم **كتاب المنقود**
سئل فيها اذا غاب رجل ولا تعلم حياته ولا موته ولم اموال بن عم حاضرا وماتت
معتقة من الغائب عصبة فهل ينصب الحاكم للمفقود المذكور امينا يضبط له ميراث
المعتقة الى ان يتضح حاله او لا **اجاب** ينصب القاضي للمفقود امينا يضبط له
ميراث المعتقة الى ان يتضح حاله والله الموفق **سئل** فيها اذا فقد رجل وله تحت
يد وكيله مال وتطالب ورثته وكيله بالمال الذي تحت يده زاعمين موته فهل يمنعون
من مطالبة الوكيل بذلك ولا يسوغ لهم اخذه منه ما لم يثبت موت موكله ولا عبرة
بزعمهم او لا **اجاب** لا يسوغ لهم اخذه منه ما لم يثبت موت موكله ولا عبرة بزعمهم
والله الموفق **سئل** فيها اذا كان له رجل قد راى استحقاق في وقف اهل وقد ارجل ويريد
اخذ الوقف اقتسام نصيبه من الوقف قبل ثبوت موته فهل يمنعون من ذلك وينصب
القاضي له وكيل يضبط قدر استحقاقه من الوقف حتى يظهر حاله او لا **اجاب**
يمنعون من ذلك ويبقى نصيبه تحت يد الناظر حتى يظهر حاله والله اعلم **كتاب**
الشهادات **سئل** فيها اذا غاب رجل مدة تزيد على اربعين سنة
فشهدت جماعة بموته لدى القاضي ولم يفسر وانما تقبل شهادتهم وليس للقاضي ان يستفسر
منهم

منهم

منهم او لا **اجاب** تقبل شهادتهم وليس للقاضي ان يطلب منهم التفسير حتى لو طلب
منهم التفسير فقالوا اخرنا بذلك من شئنا تقبل كما في العادة والعادية قال وهو
الصحيح والله اعلم **سئل** فيها اذا كانت قطعة ارض جارية في وقف معينة الحدود
الاربعة في شكل الوقف وشهدت البيعة بجريانها في الوقف غير ان الحد الرابع ارض
تعرف الآن بالحريري وقد كانت في زمن الواقف تعرف بالتقوى وهو المعين في الشكل
وقد تغير اسم صاحب الارض بتغير الزمان فهل تقبل الشهادة وان يكون هذا الحد
في الحد الرابع بتغير اسم صاحب الارض مطلقا او لا **اجاب** تقبل هذه الشهادة
ولا يكون مثل هذا الاختلاف في اسم الحد الرابع مطلقا والله اعلم **سئل**
فيما اذا كان زيد وصيا على يتيم خاله مختارا وفرض القاضي لليتيمين المذكورين
في مالها نفقة معينة كل يوم وكان الوصي المزبور يدفع النفقة المزبورة كل يوم لاهما
وان اهما المزبور قد دعي ان الوصي المزبور لم يدفع له النفقة المفروضة بينهما
وتدعي ان لليتيمين نفقة منكسرة لم يدفعها الوصي المزبور والوصي يدعي دفع النفقة
بما هو له بينة تشهد له بالدفع لام الليتيمين من حين فرض القاضي الى الآن بالتام
والكامل والبيعة ابنا زوجة الوصي المزبور فهل تقبل شهادتهما في ذلك او لا
اجاب تقبل شهادتهما بذلك والله الموفق **سئل** في شخص له وقف وله ذرية
فادعي شخص آخر انه من ذرية هذا الواقف وشهدت بيعة يانه من ذريته لكن
بالاشاعة وان ستفاضة فهل تقبل البيعة بذلك او لا **اجاب** تقبل البيعة
بذلك والله الموفق **في هذه الصورة** اذا قبلت البيعة بذلك هل يثبت نسبته
الى الواقف بالاشاعة والاشاعة او لا **اجاب** نعم يثبت نسبته الى الواقف
بالاشاعة والله اعلم **سئل** فيها اذا باع ناظر وقف اهل دار الوقف بيعا حكيا
بعد ثبوت مسوغات بيع ذلك بالبيعة التي من جلها كون الدار خرابا ثم مات البائع
والمشتري وتخاصم ناظر الوقف الان وواضع اليد على الدار المزبورة ببنيهما
وكشف عليها فظهر انها كانت وقت البيع المزبور ووجد البناء القديم المزبور
باقيا على حاله وظهر ان جميع ما ذكر في مسوغات البيع المزبور لا اصل له فهل تكون
الشهادة التي يكذبها المحسن باطلة ولا يصح البيع المذكور المبني عليها ويسوغ للقاضي

المترافع لديه ابطال البيع المرقوم ورد الدار الى الوقف والزام واضع اليد بها
الدار المنزوعة في مدة تصرفه فيها **اجاب** تكون الشهادة التي يكتسبها الخس
باطلة ولا يصح البيع المبني عليها وترد الدار الى الوقف ويلزم واضع اليد باجرة
مثل الدار في مدة تصرفه والله اعلم **كتاب القسمة** **سئل** فيها اذا جرت
العادة بان الغرامات السلطانية التي على الروس تقسم عليهم بحسب اعلی وادنى
واوسط وفي قرية جماعة لم فيها دور واملوك ولكنهم ليسوا من اهلها فهل تقسم
الغرامات المذكورة عليهم وعلى اهل القرية بحسب حالهم او لا **اجاب** تقسم عليهم
وعلى اهل القرية بحسب حالهم على ما جرى به العرف والعادة وباتساع التوفيق
سئل فيها اذا كان لنزد من رعة ولم في قرية قرية من المزرعة دارا سكن
من يد رجلا جعله وكلا عنده تعاطى حراث المزرعة وزراعتها في الدار المذكورة
والمزرعة ليست من اراضي القرية فحضر اهل القرية والرجل في ارض القرية بيرا
فوقعت بنت الرجل المذكور فيها فانت فخرم حاكم العرف اهل القرية بسبب
ذلك فهل يكون ابو البنت المنزوعة اسوة رجل من اهل القرية في الجزية المذكورة
او لا **اجاب** يكون ابو البنت المذكور اسوة رجل من اهل القرية في الجزية والله اعلم
سئل فيها اذا سكن جماعة من النصارى في قرية يتعاطون فيها حرفة الحياكة
وليس بايديهم شيء من افدنة القرية ولا لهم فيها ملك ولا عقار وجاء على القرية
تكليف عرفية فهل توزع التكاليف المنزوعة بحسب رؤسهم ولا يختص بها
النصارى المنزورون او لا **اجاب** توزع التكاليف المنزوعة ولا يختص بها
النصارى المنزورون والله اعلم **سئل** فيها اذا كان بين جماعة ورجل اراضي
مستركة النصف للجماعة والنصف الاخر للرجل وفي كل ثلث سنين يزرعون
منها جابنا والماء ان يكفي الا ذلك الجانب الذي يزرع والجانب موقوف فرقتين
فطلب الجماعة من الرجل القسم من مضي اربعة اشهر فانه فرغوا امرهم الى
القاضي فارسل اليه وامر بالقسمة فلم يقسم وارسل خدامه وزرعوا الطيب
من احدى الفرقتين من غير قسم فهل للجماعة ان يزرعوا الطيب من الفرقة
الافرى في مقابلة ما زرع من تلك الفرقة او لا **اجاب** لهم ذلك وباتساع التوفيق

سئل فيها اذا كان

سئل فيها اذا كان في قرية افدنة وعقارات البعض منه مختص بجماعة قاطنين
ببلدة دمشق والبعض مختص بجماعة قاطنين في القرية المذكورة فامر القاضي
بجماعة من اهل القرية المذكورة ان توزع الغرامات والتكاليف التي تقع في القرية
بينهم ان كانت لحفظ الاملك فعلى حسب الاملك وان كانت لحفظ النفوس
فعلى الروس وكتب بذلك حجة وبعد مدة اتفقت اصحاب الاملك القاطنون في
القرية ان تؤخذ الغرامات والتكاليف كلها التي لحفظ الاملك **سئل** فيها اذا كان
والتي لحفظ الاملك نفس على افدنتهم بالسوية واذا نزل رجل منهم ان ياخذ من الافدنة
مبلغا معلوما نظير التكاليف التي على افدنتهم وعلى رؤسهم وكتبوا بذلك حجة
واسموا على ذلك مدة طويلة والآن يطلبون من بعض اصحاب الافدنة القاطنين
ببلدة دمشق ان يدفع على افدنتهم اسوة بهم فهل ينعون من ذلك ويعمل بالحجة
التي مضوا بها ان التكاليف التي لحفظ الاملك فعلى حسب الاملك وان كانت
لحفظ النفوس فعلى الروس او لا **اجاب** يعمل بالحجة التي مضوا بها ان التكاليف
التي على لحفظ الاملك فعلى حسب الاملك والتي على لحفظ النفوس فعلى الروس
والله اعلم **سئل** في دار مشتركة بين جماعة فهل يسوغ لاحد الشركا ان يطلب
من احد الشركا الساكن في الدار ان يتباع عليهم او توجر عليهم وان كانت قابلة
للقسمة تقسم او لا **اجاب** تقسم الدار بينهم ان امكنت القسمة وان لم
تمكن يسوغ لاحدهم طلب ان يتباع عليهم او توجر عليهم والله اعلم **سئل** فيها اذا
كانت دار موقوفة على جماعة من قبل ابيهم فاقسموها با لراض وجعلوا الشئخص
منهم حصص من الدار الموقوفة وجميع حائوزة جارية ملكهم بطريق الارث عن ابيهم
نقد تلك القسمة فباع الشخص المذكور الحائوزة الموقوفة للغير ثم رافعوا لدى القاضي
فابطال القسمة المذكورة لكون الدار وقفا فهل يبقى الحائوزة المنزوعة مشتركة بين
الجماعة المذكورين بعد ابطال القسمة وينفذ البيع المذكور في حصصه البايع فقط
دون حصصه الباقيين ولم مطالبة المشتري برفع يده عن حصصه او لا **اجاب**
يبقى الحائوزة مشتركة بين الجماعة بعد ابطال القسمة وينفذ البيع في حصصه البايع
دون حصصه الباقيين ولم مطالبة المشتري برفع يده عن حصصه والله اعلم

حق سقط رد اؤة عن منكبه فلما فرغوا عاد كل واحد الى مكانه فقال معاوية
ابن ابي سفيان ما احسن لعبيكم يرسول الله فقال سديا معاوية ليس بكم
من لم يهتز عند سماع ذكر الجيب ثم قسم رد اؤة رسول الله صلى الله عليه وسلم
بين حاضريه اربعة قطعة ثم قال السهروردي هذا الحديث اوردناه كما
سمعناه وقد تكلم في صحته اصحاب الحديث وما وجدنا شيئا نقل عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم يشاكل وجد اهل الزمان وسماهم الا هذا وما احسنه
من حجة للصوفية في سماعهم وتزويق الحق وقسمته الى اربعة وجوه وتحتاج سري
انه غير صحيح ولم اجد فيه ذوق النبي صلى الله عليه وسلم مع اصحابه وما كانوا يعتقدون
على ما بلغنا في الحديث ويا في القلب فتولم والله اعلم بذلك انتهى كلامه وقال
الحافظ شيخ الاسلام الشهاب بن حجر في كتابه الدلائل المنقولة في الاحاديث
المشهور قال ابو العباس ابن تيمية ما اشتد ان ابا محمد ورثه انشد بين
يدي النبي صلى الله عليه وسلم لسعة حية الموتى كبدى الى آخر البيتين فتواجد
رسول الله صلى الله عليه وسلم حية وقعت البردة عن كتفه فتقاسم اهل الصفة
وجعلوها رقعا في ثيابهم هذا كذب باتفاق اهل العلم بالحديث لكن رواه
بعضهم ويؤمنون الاحاديث الموضوعة انتهى واقاما نقل من وقوع شيء
من ذلك من بعض مشايخ الصوفية الكبار فانهم يحل على صدورهم في حال
الغرق والاضطرار دون حالة القصد والاختيار ولا يجوز ان يصدق
بهم في مثل هذه الافعال الا من وصل الى مرتبتهم في المقامات والاحوال
وحاصل ما صرح به علماؤنا ان ذلك من المحرمات والله يجب منع اهل هذا الزمان
من فعل ذلك في وقت من الاوقات ولا يجوز الحضور معهم في حالة من هذه
الحالات والله اعلم **سئل** فيها اذا سمع الايات المطربة باليراع وغيره وما يشبه
ذلك هل هو حرام او حلال بالنسبة الى الشريعة والحقيقة وهل الى ذلك سبيل
والى سماعه طريق **اجاب** قد مر من لا يعترض عليه لصدق مقال وابطاح
من لا ينكر عليه لفقح حاله فمن وجد في قلبه شيئا من نور المعرفة فليستدقم والا
فترجوع عما نهى الشرع عنه احكم واسلم والله اعلم **سئل** هل يجوز التفرغ على

الزينة

الزينة اذا امر بها وفي آله مر لفتح بلاد او غير ذلك واذا اقلتم بالجواز بل يجوز
المروء في الاسواق الزينة والجلوس تحت الحن برحاجة والخر حاجة ومثل
يختص الجواز باصحاب الحوائث او يسوغ لكل احد ومثل للجواز بشرط او
قيد وما حكم الله في هذه المسئلة افقونا **اجاب** اذا امر السلطان بذلك
لاظهار اهل سببشار لا الغم الله تعالى من نصر المسلمين على اعداء الدين بمثل
في ذلك امر في الامر والجلوس تحت الحن برمثل دفع البرد ونية صالحة
ببسوغ لا بل الحوائث وغيرهم والمدار في مثل هذه الاعمال على النيات والمكره
فعل ذلك بنية الافتخار على اهل الافتقار والله اعلم **كتاب**
السير **سئل** ما تقول العلماء اية الدين رضى الله عنهم اجمعين في طائفة
الدور فانهم المعتدون والمعتدون ان الالهية لا تنزل تظهر في شخص بعد
شخص كما ظهرت في علي وشمعون وفي يوسف وفي غيرهم وانما ظهرت بعد ذلك
في الحاكم وان كل دور يظهر فيه الالهة ويقولون هو ان ظاهره في مشايخهم الذين
يسمونهم العقال واما القيا منهم المعتدون والمعتدون حل الحز والمختلر
وغيرهم من المحرمات وتجدون وجوب الصلاة وصوم شهر رمضان والحج وبسوم
الصلوات الخمس باسماء غير هاديوالون من تركها يجعلون ايام شهر رمضان
اسماء ثلثين رجلا ولياليهم اسماء ثلثين امرأة وهكذا يقولون في سائر الشريعة
المطهرة ويذكرون قيام الساعة وخروج الناس من قبورهم يتناسخ الاله رواج
وانتقاله الى العوان الحيوانات وان من ولد في تلك الليلة انتقلت روح من
فيها اليه ويقولون انما العالم ارحام تدفع وارض تبلع وهكذا اعتقاد الطائفة
النصيرية مثل هؤلاء كفارهم لا بل لم ملحقون باليهود والنصارى الذين يحل
اكل ذبايحهم ونكاح نساءهم ام هم شر منهم ومثل يجوز ان يستخدم مولا في
حصون المسلمين ونفوسهم ام لا وهل يجوز اقرارهم في قري المسلمين على هذا
الدين ام يجب الزامهم بشرايع الاسلام واقام الصلوات الخمس وغيرها من
الفرائض واعلان الانذار وغيره من شعائر الاسلام وتحتهم ما هم الله ورسوله
وان يمان بما اخبر الله به ورسوله ومن لم يتب منهم بل يجوز قتله ام لا وهل يجب على

ولاة المسلمين اقامة الحدود الشرعية عليهم ويوجرون على ذلك **اجاب** المحدث
الذي نخل قلوبنا اعتقاد اصح النخل وملاء صدورنا باعتقاد اشرف الملل والصلاة
والسلام على نبيه محمد اكرم الرسل هادي هذه الامم الى اوضح السبل وعلى وجه
حياة الاسلام وهذه الايمان والتابعين لهم باحسان في كل زمان ومكان وبعد
فان الذي شهدنا به وشاهدنا من عقائد طائفة الدرود والشيعة من لعنهما
الله المكتوبة في كتبهم المنهوبة منهم وما نقل اليها بالتوارث والتواتر المستفيض
عنهم وما ذكره العلماء قبلنا في فتاويهم وفي الرسائل المولفة فيهم انهم يتكلمون عقائد
النصيرية والاسماعيلية كالفرامطة والباطنية وبهم الذين ذكرهم صاحب المواقف في
الفرق الضالة وسر شنيع مقالاتهم التي هي على فطير كفرهم والجميع الطوائف
المذكورة من نادقة مله ومن متقاربون في الاعتقاد وملتهم في الكفر واحدة وقد صرح
قاضي القضاة ابن العز والشيخ برهان الدين بن عبد الحق من السادة الحنفية
والشيخ صدر الدين ابن الزمكا في الشيخ البدر طنسي والشيخ جمال الدين **الشيخ**
من السادة النجفية والشيخ صدر الدين بن الوكيل من السادة المالكية والشيخ
ابن سلام تقي الدين بن تيمية من السادة الحنبلية في فتاويهم وغيرهم من ائمة
المسلمين رحمة الله عليهم اجمعين ان كفر هؤلاء الطوائف مما اتفق عليه المسلمون
واما من شك في كفرهم فهو كافر مثلهم وانهم الكفر من اليهود والنصارى لانهم لا يحمل شأئهم
ولا يؤكده باجماعهم بخلاف اصل الكتاب وان لا يجوز اقرارهم في ديار الاسلام
بجزئية ولا بغير جزئية ولا في حصون المسلمين وحزم الشيخ ابن تيمية بانهم زنادقة
وانهم اسد كفر من المرتدين لانهم يعتقدون تناسخ الارواح وحلول الاله
في علي والحاكم وذكر قاضي القضاة شمس الدين بن حطكان ان الحاكم لعنه الله تعالى
كان يدعي الالهية ويصير بالحلول والتناسخ وتحمل الناس على القول بذلك وان
ظهر في زمانه رجل عجمي من دعائه يقال له حمزة ورجل آخر من مولدي الاله تراك
يعرف بالدرزي فاظهر الدعوة الى عبادة الحاكم والقول بان الاله حل فيه
واجتمع عليهم جماعة كثيرة من علوة الاسماعيلية فتاوع عليهم عوام المصريين
فقتلوا اكثرهم ووقوا جمعهم وذكر الحافظ سبط ابن الجوزي في الفرج في كتاب

مرآة الزمان

مرآة الزمان ان الدرزي المذكور كان من الباطنية مصر على ادعاء الربوبية
لحاكم لعنه الله تعالى وصنف له كتابا ذكر فيه ان الاله حل في علي وان روح علي
انتقلت الى اولاده واحد بعد واحد حتى انتقلت الى الحاكم وتقدم بذلك
عند الحاكم وقوم من الامة الامور مصر ليطيعه الناس في الدعوى وانه اظهر الكتاب
فتاوع عليه المسلمون وقتلوا جماعته وارادوا قتله فهرب واختفى عند الحاكم
فاعطاه ماله عظيم وقال له اخر 2 الى ان ام واستر الدعوة هناك ورفق المال
عليه من اجاب الدعوة فخر 2 الى ان ام وتزل بوادي تيم الله بن ثعلبة عزي 2
من اعمال بائيس فقرأ الكتاب على امه واستماله الى الحاكم واعطاه المال
وقرر في نفوسهم التناسخ واباح لهم الخمر والزنا واخذ يبيع لهم المحرمات الى
ان هلك لعنه الله تعالى انتهى فهذا اصل وجود الدرود والشيعة والنصيرية
في مدة البلاد ان مية والله اعلم هذا وقد راينا في كتبهم الخبيثة من المعاني
الشيعة والعقائد الردية والنصرة بالوهمية الحاكم وتاويل الشرايع الالهية
والتعويض لبنيها صل الله عليه وسلم الذي هو خير البرية وشاهدنا فيه من
كلمات الكفر والالحاد ما تقشعر منه الاعداد بان الدرود والشيعة والنصيرية
والباطنية كلهم مله واحدة كفار زنادقة فجاء يقولون بتناسخ الارواح
ويعطلون الشرايع ويقولون في حق نبينا صل الله عليه وسلم مقالات لا يستطيع
ذكرها وتعمل عن المبسوط والشفاف ان من سب النبي صل الله عليه وسلم او انتقصه
يقتل ولا تقبل توبته وكذا ذكر في البرازية ان من سب الرسول صل الله عليه وسلم
او اهد من الانبياء الكرام عليهم افضل الصلوة والسلام يقتل حدا ولا توبة
له اصل ومن قول الامام ابن منصور ان من الكفرة الذين لا تحمل مناصبتهم ولا يقرن
في دار السلام بالجزئية اجماعا من اسقط الفرائض وتاويل الشرايع وقال بالتناسخ
وانكر القيمة والحاصل ان الدرود والشيعة في كتبهم ما يشهد عليهم بذلك وانهم لا
يقولون بالمعاد والنشور ولا بان الله يبعث من في القبور وقال في التارخا
وفي فتاوى ابن المويدي في حق الباطنية الملاحدة عن بعض العلماء انه لا تقبل توبتهم
لانهم يعتقدون ان الكلام باطنا غير المعنى الذي يظهر من لفظه فيجمل ان ينطقون

بالنوبة ونقص دونها معنى آخر وقال بعض العلماء انهم في حكم المرتدين وعلى تقدير قبول نوبتهم يعرض عليهم الاسلام فان اسلموا يلزموا باقامة شرائع الاسلام من المساجد والاذان والصلاة والاية الذين يقرؤون القرآن ويعلمون شرائع الاسلام فان لم يقبلوا يقتلوا ولا يجوز لولاة الامور تركهم ابدا ولا سيما اذا كان لهم شوكة عدا او عدا او عدا وان تخصصوا بالحصون التي لديهم وامتنعوا بقوة الشوكة من ان يوصل اليهم حوصروا وحوروا حتى يقدر عليهم فيتلوا امن هيا صيهم ويومروا بجرؤا صيهم ويكون قتيلاهم مخلدا في نار الجحيم وقبيل محاربتهم شهيدا في جنات النعيم فتكون اموالهم فيا للمسلمين مقسومة تصرف في مصارف بيت المال المعلومة ومن امر بار الله من ولاة الامور فهو مشاب ما يجوز ومن قدر الله تعالى الله في دولته وتطهير الارض المقدسة منهم في زمن ولايته فله اعظم السعادة واجل الاجور لما في ذلك من اعزاز دين الاسلام والانتصار للدين عليه افضل الصلاة والسلام **سئل** فيها اذا تشاجر بضاران بالغ مع ابيه فقال الباطل بخصور رجل وامرأتين مسلمتين شهيدا وعلى الى مسلم قبل تقبل شهادتهما ويقضى باسلامه او لا **اجاب** تقبل شهادتهما ويقضى باسلامه وآتمه الموفق **سئل** فيها اذا طلب من طرف السلطنة العلية عدد معين من الطائفة العسكرية ببلدة لغزو بموجب الامر الشريف السلطاني طلب اشخاص باعيانهم فعيينت الطائفة المذكورة اشخاصا معينين منهم باتفاق منهم للغزو فذبح شخص من المعينين الى شخص من غير المعينين مبلغا معلوما ليدب الى الغزو عنه فما الحكم الشرعي في ذلك وما حكم المبدل المزبور اذا حضر الواقعة وقتل في المعركة افتونا **اجاب** يجوز للدافع المزبور ذلك ان كان له عذر ويسوغ للقابض اخذ المبلغ وان قتل في المعركة يكون شهيدا ويجرى عليه احكام الشهيد وآتمه الموفق **سئل** فيها اذا اشترى رجل من آخر مشحنة اخشاب من الحور بثمن معلوم ولها المشتري ليقطعها فهل يكون عليه العشر دون البايع او لا **اجاب** يكون العشر على المشتري الذي هو المالك وقت القطع وآتمه الموفق **سئل** من بيت المقدس في جماعة من طائفة الكوفة الحزبية قد استوطنوا الآن بيت المقدس الشريف وانهم

دايا يظهر من شعائر الكفر بين اظهر المسلمين حتى انهم في كل سنة يركب كبريتهم طراويش امامهم جماعة من طائفة الخارجه المدينة وهم رافعون اصواتهم بالكفر امامهم ويبدعون عن من الخلد براس الغصن صليب ويورافغ ذلك على كنفه والجماعة المذكورة يفرشون امامهم اثوابا تحت حواشي الخمار بحيث لا يمكن ان يمشي الا على اثواب المغرقة ويسترون على هذه الحالة الى ان يدخلون الى اماكنهم المستوطنين فيها داخل القدس الشريف والحال ان الطائفة المن بوجه ممنوعة من هذا الفعل بموجب امر الشريف السلطاني بموجب حجة عا قاضي القدس الشريف متضمنة منعهم من ذلك ثم احدثوا هذا الفعل ثانيا من نحو خمسة عشر سنة فدل بمنعهم من فعله بين اظهر المسلمين حيث منعوا منه او لا وليس لهم ان يرفعوا اصواتهم الى كنايسهم وبطل يجب على ولاة امور الاسلام منهم من ذلك او لا **اجاب** اما الحسينيون فلا يجوز اقرارهم على الاستيطان في دار الاسلام الا بالامان سنة او بالجزية فاذا اقرروا فيها على ذلك صاروا في حكم اهل الذمة فيمنعون من اظهار شعائر الكفر من اخراج الصليب وغيره من كنايسهم في المصروف خارج القري بين المسلمين ومن اظهر جميع ما هو حرام في دار الاسلام على سبيل الشهرة والعلمانية فيجب على الحكام وولاة امور الاسلام منعهم عن ذلك لان فيه استخفافا بالمسلمين ومعارضة الحق بالباطل وكذا من رفع اصواتهم على الصورة المذكورة الا في كنايسهم بل يمنعون من ضرب الناقوس في كنايسهم اذا كان صوتهم يتجاوز ابينتهم وتعدى الى ابينته المسلمين كما هو مصرح به في فتاوى الذخيرة وغيره وآتمه التوفيق **كتاب الوصايا** **سئل** فيها اذا ورث صغير من امه مالا وله اب مشهور بالغنى وحسن التصرف وجد له مال وطلب الجدة من القاضي ان ينصبه ناظرا على مال الصغير فهل يسوغ للقاضي ان يدخل مع الاب ناظرا ام لا **اجاب** لا يسوغ له ذلك والحالة كذلك وآتمه الموفق **سئل** فيها اذا كان وصيا على يتيم قدر له القاضي نفقة معلومة من ماله المخلف له عن ابيه واليتيم في حجر الوصي ياكل من اكله مع عياله من غير ان يشترى من السوق شيئا مختصا من النفقة المقدرة له ويطلع له اليتيم خارجا عن نفقة عياله فهل للوصي ان يقطع من النفقة المقدرة لليتيم من ماله **اجاب** اذا قدر له القاضي نفقة بقدر كفايته فيسوغ للوصي ان يأخذها من مال اليتيم نظير ما يطعمه من طعامه بقدر كفايته ويجعل النفقة المعينة عوضا وتناعما

وتداسهم التعاضد على هذا الفعل المنيق وتبين والف قنهم منه عبد الرحيم افندي شيخ الاسلام حين كان في بيت المقدس وكان قاضيا واستمر على المنع فخره الله تعالى خيرا وفضل لواله اموالا ذلك فلم يقبل مع حاجته رواته كاتبه ابراهيم الحسيني

يطعمه من طعامه ولا يلزم ان يشترك بها شيئا من السوق فان الوصي له ان يشتري من مال اليتيم وان يبيعه اذا كان خيرا له ويجوز ان يخلط طعامه بطعامه وياكل معه كما تقدر في العادة عن النوازل والله اعلم **سئل** فيما اذا جعل زيد وصيا على امواله الصغار على ان يعزل نفسه متى شاء بحضور جماعة ثم مات زيد وصبط الوصي تركته وتصرف في الوصاية مدة ويريد الآن عزل نفسه من الوصاية المرقومة فهل تقبل البيعة على ذلك ويسوغ له عزل نفسه وتخرج من الوصاية بمقتضى ذلك ام لا **اجاب** تقبل البيعة على ذلك والله الموفق **سئل** فيما اذا ثبت زيد الوصي مختارا على يتيما اخيه وكان غير كاف للوصاية وفي الحاكم الشرعي مع الوصي المزبور جد اليتيم لاهم وجعله ناظرا عليه يتصرف بعرفته واطلاعه فهل اذا كان الوصي المزبور غير كاف يصح ضم الحاكم جد اليتيم معه وجعله ناظرا عليه او لا **اجاب** اذا كان غير كاف يصح ضم الحاكم جد اليتيم فاعلم عليه والله اعلم **وهذه الصورة** اذا كان لليتيم مال يخلف عن ابيه واراد الوصي المزبور ان يقبضه ويتصرف فيه بالمعاملة وغيره وخاف جد اليتيم الفاظ المزبور تلحقه وصياعه واراد ان يتبرع بنفقة اليتيم الى حين بلوغه ويبقى المال محفوظا له الى ان يبلغ رتبة مل يسوغ لجد ذلك اذا كان فيه مصلحة لليتيم او لا **اجاب** له ذلك اذا كان الوصي غير مأمون على المال والله الموفق **سئل** فيما اذا كان لا يتام دار وبساتين في قرية ومسكة مشد فدانين ونصف فدان من جلد فدانين الزرية المذكورة ويريد وصي اليتام ايجار الدار والبساتين المرقومة لجل مدة معلومة معينة ودفع ارض المسكة المرقومة اليه في مدة التاجر المعينة على سبيل المزارعة فهل يصح ذلك ويسوغ للوصي فعله ولا يلزمه شيء بسببه ذلك اصلا او لا **اجاب** يسوغ للوصي فعل ذلك ولا يلزمه شيء بسببه والله الموفق **سئل** فيما اذا مات رجل عن ابن كبير وبنت قاصرة وترك املاكا وبصايع ويدعي الابن انه باع حصته اخذ القاصرة من ذلك وصرف بعض الثمن عليها في شراء اسباب لها وفي نفقتها والحال انه ليس بوصي عليها فهل يكون متبرعا بما صرفه عليها بغير وصاية ويلزم دفع حصتها من التركة او لا **اجاب** يكون متبرعا بما صرفه عليها بغير وصاية ويلزم دفع حصتها من تركة ابيه والله الموفق **سئل** فيما اذا كان رجل وصيا مختارا على ايتام زيد وادعى دينيا على الميت وعجز عن اثباته فهل يكون ذلك موجبا لعزله من الوصاية المختارة

ويسوغ

ويسوغ للقاضي عزله او لا **اجاب** يسوغ للقاضي عزله بذلك والله الموفق **سئل** فيما اذا وصى رجل في مرض موته لاحد اولاده بمبلغ معلوم نظريا كان دفعه للبيعة حال صحته واجازت بقية الورثة الوصية فهل تكون الوصية للوارث باجازه بقية الورثة صحيحة ويؤخذ المبلغ المزبور من التركة ام لا **اجاب** نعم تصح باجازه بقية الورثة ويؤخذ المبلغ من التركة والله الموفق **سئل** فيما اذا كان لصغير اماكن يفضل حصولها عن نفقته وكسوته وله مال تحت يده وصيه ويختص الوصي انه اذا عامل بما له ان يضعه هل يسوغ للوصي ترك المعاملة بالالصغير اذا احتس عليه ولم يجد ثقة يدفع اليه برهن منقول ولا يجبر على المعاملة والحالة ما ذكر ولا **اجاب** اذا لم يجد الوصي ثقة يدفع اليه مال اليتيم برهن منقول وخاف عليه من الغش لا يجبر على المعاملة والله الموفق **سئل** فيما اذا كان زيد وصيا مختارا على يتيما اخيه وهو ناظر على الوصي المزبور بحيث انه لا يتعاطى شيئا من مصالح اليتيم الا بعرفته ثم مات الوصي المختار واليتيم غائب في بلدة اخرى فنصب قاضي تلك البلدة وصيا لليتيم واليتيم بال في بلدة الناظر المزبور ويطلب الناظر المزبور من القاضي ان ياذن له بالمطالبة بمال اليتيم ويقبضه من بلوغه خوفا من ضياعه لغيبة الوصي المصوب من قبل قاضي البلدة التي اليتيم فيها غيبته منقطعة هل تجاب الناظر في ذلك ويسوغ للقاضي الاذن للناظر بذلك او لا **اجاب** يسوغ للقاضي الاذن بذلك والله الموفق **سئل** فيما اذا تعاطى وصي مصالح اليتيم من دفع رسم قسمة القاضي وتجهيز ميت وانفاق على اليتيم وما اشبه ذلك فهل يصدق الوصي المذكور في يمينه على ما صرفه على ذلك او لا **اجاب** يصدق الوصي بيمينه على ما صرفه على ذلك والله الموفق **سئل** فيما اذا كان رجلا وصيا على تركة اخيه شحنة شرعية وصرف مبلغا في حق القسمة من تركته وقسم تركة اولاده الذين ماتوا بعد ووفاد يورثه الثابتة فهل يقبل قوله فيما صرفه في ذلك بيمينه او لا **اجاب** نعم يقبل قوله في ذلك كله بيمينه والله الموفق **سئل** فيما اذا قبض وصي يتيما حصول اماكن بعضها فخص باليتيم وبعضها مشترك بينه وبين جماعة ويريد الناظر على الوصي ان يجاسب الوصي على ما قبضه وصرفه ويريد الوصي ان يجاسب اولا على حصول الاماكن المختصة باليتيم ومروفا ثم بعد ذلك على حصول الاماكن المشتركة بينه وبين غيره ليعين مصرف كل منها على حدة

والناظر لا يرضى بذلك قبل إيجاب الوصي له ذلك وإن لم يرض الناظر أولا **اجاب**
 إيجاب الوصي له ذلك وإن لم يرض الناظر والله الموفق **سئل** فيها إذا كان رجل
 وصيا على أيتام أخيه وجد لم لا يملك ناظر عليه وصرف الوصي على تجهيز الميت وتكفينه
 وعلى تجهيز بعض الأيتام وتكفينه وفي وفاة ديون الميت مبلغا معلوما بمعرفة
 الناظر وإطلاعه على ذلك والآن ينكر الناظر بعض المصرف المذكور ويكلف الوصي
 له إثباته قبل يسوغ للوصي تخليف الناظر على أن جميع المصرف المذكور لم يصل
 بمعرفة وإطلاعه أولا **اجاب** يحلف على ذلك والله الموفق **سئل** فيها
 إذا مات رجل عن أولاد صغار وله عقار فنصب القاضي أخاه وصيا عليهم
 فاحتاج العقار إلى صرف مبلغ في تهيئة وزرع أراضيهم وأمور لازمة لهم السوء
 أمثاله ولم يكن لهم مال موجودا فاستدان الوصي ذلك المبلغ بزوج وصرفه على
 العقار إلى خوج غلة له قبل يلزم الوصي عليهم ربح المبلغ الذي استدان الوصي
 في ماله أولا **اجاب** يلزمهم في ماله الربح المنزور والله الموفق **سئل** فيها إذا كان
 لصغير مال آل إليه من أمه فتسلله أبوه وامتنع من المعاملة به بالربح ويريد
 إبقائه عنده بدون ربح والحالة أن جماعة يطلبون منه مال الصغير بالربح
 وعندهم كفيل مليون فيه قبل تجره القاضي على المعاملة بالربح لمن لم كفيل ملي
 فيه رعاية لنفع الصغير المذكور أولا **اجاب** يجرح القاضي على المعاملة بالربح
 لمن لم كفيل ملي ويعمل ما هو الأصل في مال الصغير والله أعلم **سئل** فيها إذا أتمد
 عليهم زيد عند شروعه في سفر من الأسفار وهو حال الصحة والسلامة جماعة
 من المسلمين أنه إذا انزل به حادث الموت الذي لا مرد منه يخطأ منه عمره على جميع
 مختلفاته من نفود وديون وغيره لا يفي من الثلث يصرفه إلى مونة تجهيزه
 ومواراته في رسمه أسوة أمثاله ويصرف منه أيضا للصدقة عما عليه من الصلوات
 والالتزامات المعتادة للميت في الأسبوع والأربعين وختام السنة وما فضل
 من الثلث يقسم على عتقائه وهم فله ن وفلان واستد التصرف في ذلك إلى غيره
 وجعله وصيا على الثلث المنزور يتصرف فيه بعد موته على الوجه المشرع ثم قدم
 زيد من سوغ وبقى مدة طويلة ولم يصدر منه ما يدل على الرجوع لاصحابه وأولاده

فيل

فيل إذا مات زيد وهو على تلك الحالة تكون الوصية صحيحة ويسوغ له تنفيذ
 وصيته إذا قبل الأيتام أولا **اجاب** نعم تكون الوصية صحيحة ويجب على
 عمره تنفيذ وصيته بعد ما قبل الأيتام والله أعلم **سئل** فيها رجل مات وترك
 حقولا وكروما وورثة منهم زوجة ثم إنهم تقاسموا التركة كل واحد أخذ ثوبا وتأبوا
 على ذلك وكتب خطيب القرية بينهم ورقة بشهادة جمع غير كتب أسماءهم في الورقة
 ثم بعد مدة جاء قاضي البصرة القرية فادعت الزوجة بأن المتوفى زوجها
 أوصى لها بالبيت باجازة الورثة واعترفت الورثة بذلك فقامت بيته ثم
سئل فيها إذا مات رجل عن ثلث البيت باعتبار
 أنه وصية تنفذ من الثلث فهل تكون هذه الحجة صحيحة باعتبار اعتراف الورثة
 بالوصية واجازتهم لذلك حال الوصية ولا يعدل بالمقاسمة أولا **اجاب**
 لا تسع دعواها الوصية بعد رضاها بالمقاسمة وتصديقها ولا تنفع
 الوصية ولا اعترافهم بها وتكون العبرة بالمقاسمة السابقة والله أعلم
كتاب الفرائض **سئل** فيها إذا مات رجل عن ثلث بنات
 وابن أخ لابوين وبنات أخ فكيف تقسم تركته افتونا **اجاب** للثلاث
 بنات الثلث ولابن الأخ الثلث الباقي ولشئ لبنات الأخ والله الموفق
سئل فيها إذا مات رجل عن ابن وبنات وخلف دارين يسكن الابن في دار والبنات
 في دار أخرى ثم مات الابن عن زوجة وعن ابنتين وعن أخيه فكيف تقسم التركة والله
 لا ولا دارين أن يطالبوا بحق ما خص ابوه من بيت عمته حيث لم يكن هناك تملك شرعي
 ويقسم الجميع على الفريضة الشرعية **اجاب** للزوجات الثلث ويقسم الباقي نصفين
 بين الابنتين ولهما المطالبة بما خصها من بيت عمته والله الموفق **سئل** فيها إذا كان
 لزيد مملوك وجارية فاعتقها وزوج المملوك بالجارية فجاء لها بنت ثم مات المملوك عن
 زوجته المزبورة وعن بنته من ماتت البنت عن زوج وعن أمها المذكورة وعن
 ابن معتق أمها وبنات معتق أمها كيف تقسم تركتها بين ورثتها افتونا **اجاب**
 للزوجات من زوجها وبناتها سبعة قارب ولزوج بنت المعتق ستة قارب والله
 عشرين قارب الباقي لـ ابن المعتق وله شئ لبنات المعتق والله أعلم **سئل**

فيها اذاعات معتق زيد عن زوجة وابن عم معتق وثلاث بنات معتق وابن
 اخت معتق وعليه ديون قبل يقدم وفاء الديون وما فضل بعد ذلك تستحق
 الزوجة ربحه والباقي لابن عم المعتق ولا شيء للبنات المعتق وابن اخته اولا
اجاب يقدم وفاء الدين وما فضل يقسم للزوجة ربحه وله بن العم الباقي
 وله شيء للبنات وابن الاخت المذكورين والله اعلم **سئل** فيما اذا كانت
 لامرأة في ذمة زوجها مبلغ معلوم على سبيل الدين ثم مات عنها وعن ورثة
 غيرها هل يسوغ لها اخذ دينها وموقف صداقها قبل الارث **اجاب**
 لها اخذ دينها وموقف صداقها قبل قسمة الارث والله الموفق **سئل** في رجل
 مات وعليه ديون شرعية ولم يخلف ما يوفى ديونه ثم ان الحاكم وزع خلفاته على
 المداينية ومنهم رجل كان مسافرا ولم يحضر وقت التوزيع والآن قد حضر ويريد
 ان ياخذ ما يخصه من حصة دينه فله ان يرجع على الذي اخذوا من تركته على حسب
 ذلك او على ورثة الميت كيف الحكم الشرعي في ذلك **افتونا اجاب** ليس له
 رجوع على الورثة بل يجازي ارباب الديون والله اعلم **سئل** في وصي على ابن
 اخيه اذ ان بعضا من ماله السنة ثم قبل طول الاجل مات الولد وآل ميراثه
 لعمه الوصي المزبور ولعمه قبل يكون ما عند الرجل من الدين بينها اذا استحق
 الاجل وللأم مطالبة الوصي حالا او بعد استحقاق الاجل **افتونا اجاب**
 يكون الدين الموجه بينهما اذا حل الاجل ولا يسوغ للام مطالبة الوصي
 الا بعد الحل والحصول والله اعلم **سئل** فيما اذا كانت طاحون مشتركة
 بين زيد واخيه ونسب اخيه القاصرة واما بطريق الارث فكتب في حجة ان
 حصة القاصرة واما من خلفات ابي الذي جره الارث اليه من ابيه من الطاحون
 ست قراريط والآن الارث بالقريضة الشرعية ما يجزئ الست قراريط المذكورة
 فما الحكم في ذلك **افتونا اجاب** تكون العبرة بما جره الارث من القريضة الشرعية
 ولا عبرة بما خالف ذلك والله اعلم **سئل** فيما اذا ماتت امرأة عن زوج وعن
 بنت اخ شقيق وثلاث بنات اخت شقيقة كيف تقسم تركتها **افتونا**
اجاب للزوج اثنا عشر قيراطا ولبنات الاخ ثمانية قراريط ولكل واحدة

من بنات

من بنات الاخت قيراط وثلاث قيراط والله الموفق **سئل** فيما اذا مات
 زيد عن زوجته وبنت معروفة فزعم رجل مجهول النسب انه ابن عم الميت
 واني بيينة شهدت على اقرار الميت في حال حياته ان الرجل المنزور ابن عمه
 وقبل القاضي البيينة المنزورة هل تستحق زوجة الميت ونسب المذكورين
 جميع خلفاته ولا يرث المقله شيئا مع وجود وارث الميت المرقوم اولا
اجاب تستحق زوجة الميت ونسب المذكورين جميع خلفاته
 ولا يرث المقله شيئا مع وجود وارث الميت المرقوم كما هو مذكور في
 التاتارخانية والذخيرة وغيرهما من الكتب والله الموفق **مسائل**
سئل فيما اذا قال رجل انا افضل من الكعبة فقال له آخر
 بل الكعبة افضل منك فايما اخطا في مقاله تفضلوا بالجواب **اجاب** القائل انه
 افضل من الكعبة هو المخلف لما في قوله من تركية نفسه وانتقاص الكعبة التي
 امرنا الله تعالى في صلته تنابا لتوجه اليها تعظيما وتشريفا وفيها الحجر الذي امرنا
 بتقبيله وقبله افضل الخلق وقال انه بين الله في ارضه وما حكمي عن بعض
 العارفين ان الكعبة طافت به فعلى تقدير صحته لا يقاس به غير وما رواه
 بعض الصوفية من حديث القلب بيت الرب وكذا ما وسعني سماي وارض
 واما وسعني قلب عبدك المومن فهو حديث باطل وضعه الملاحدة كما قال
 ابن حجر وغيره من علماء الحديث ومن اعتقد ان الله تعالى يجلي في القلب فهو
 كافر واما القلب محل معرفته والايمان به وقد ورد في فضل حجر النضر الى
 الكعبة احاديث منها انه تعالى يتزل في كل يوم على الناظرين اليها اربعين شهرا وعن
 سيدنا علي بن ابي طالب عليه السلام من نظر الى الكعبة اياما واحسبها خرج من ذنوبه
 كيوم ولدته امه وقال عطاء من سادات التابعين ايضا الناظر الى البيت به تركة
 الصائم القائم الدائم المحبة المجاهدة سبيل الله ونظرة الى البيت تغدو عبادة
 سنة قيامها وركوعها وسجودها وقال ابن السيب المدني من نظر الى الكعبة
 اياما وتصديقا تحاتت ذنوبه كما تحاتت الورق عن الشجر فالواجب الكف
 عن هذا الكلام وعدم الالتفات الى اوهاام العوام والله سبحانه الموفق لا يغير

سئل في قوله صلى الله عليه وسلم اتقوا هذه المذاهج قال العلامة السيوطي بعد نقله
في جامع الصغير يعني المحارب ما معناه وما المراد من الاتقا وما هو المذاهج افقونا
اجاب المذاهج في اللغة المحارب والمحارب في اللغة صدر المجلس في البيت
ويقال هو اشرف المجالس وحيث تجلس الملوك والسادات والعظماء يسمى محراب
المسجد به لانه صدر المسجد وقيل اصله في المسجد فسمى صدر المجلس محرابا تشبيها
لمحراب المسجد ومعنى الحديث والله اعلم الامر باجتناب الجلوس في صدر المجلس
واشرف موضع فيه ومنه حديث انس رضي الله عنه كان عليه الصلاة والسلام يكره
المحارب اي لم يكن يحب ان يجلس في صدر المجلس ويرفع على الناس ولعل
سميت مذاهج لان اهل الكتاب كانوا يذبحون ورايتهم في اشرف مواضع يذبح
على ذلك ما قيل ان محراب الجامع كان موضع مذبح الكنيسته والله اعلم
سئل في حديث انه ذكر عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
قال حسنوا الكفان موتاكم فانهم يتباهون ويتزاورون في قبورهم فلهذا يوقى
الاسناد في الصحيحين ام ضعيف افقونا **اجاب** بهذا الحديث بهذا اللفظ
ليس في الصحيحين ولكن في صحيح مسلم ان من يتحسنى الكفن والراد كما قال العلماء
نظافته وكثافته وبياضه لا المبالاة في ثمنه وارتفاعه والسر في نفاسه
فان ذلك مكروه والله اعلم **سئل** فيما اذا كان جماعة من ذرية العباس رضي الله
عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم يريدون وضع العلامة الخضر التي جعلت لآلها
شرف اولاد الحسين والحسين رضي الله عنهما ابني فاطمة بنت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يستميزوا بها عن غيرهم فلهذا يكون الشرف المذكور مختصا بآلها
فاطمة رضي الله عنها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحسن والحسين
رضي الله عنهما وذريتهما خاصة دون غيرهم وله يسوع لغيرهم وضع العلامة
التي جعلت لآلها شرفهم الربيع لا سيما وقد جعل للذرية العباس رضي الله عنه
عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم علامة لاظهار شرف نسبهم غير العلامة المذكورة
وليتميزوا بها عن غيرهم اولاد الحكم الشرعي افقونا ما جاوزت باسطق الموقر
اجاب حيث جرى التعارف بوضع العلامة الخضر من القدم التي

جعلت

جعلت شعار الاولاد الحسن والحسين رضي الله عنهما ابني بنت رسول الله صلى
الله عليه وسلم وصار ذلك بهم مختصا ولم يشهر من علم احراما لنسبهم الغرض
وقصد التمييز فلهذا يسوع حينئذ لغيرهم وضع العلامة الخضر الا سيما وقد
جعل لآلها العباس رضي الله عنه عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم علامة
مميّزة لهم اخرى غير العلامة الخضر المختصة بآلها رسول الله صلى الله عليه وسلم
وكفى بالشيعة زين المميزين بين البنين العزيزين منهم اجدر بما قيل فيهم وادري
جعلوا لآلها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان العلامة شأن من لم يشهر
نور النبوة في كبر وجوههم **ب** يعني الشريف عن الطراز الا خضر
نقعتا الله سبحانه بحجته سرى في الدنيا وحشرنا في ذرئهم جميعا في الابرار
سئل في رجل انهى الله من اهل العلم واخرجه براءة بالفتيا مع جهله وعدم
علمه بشئ من العلوم وعدم معرفته بالمنطوق والمفهوم فهل يجب على
ولاة الامور منعه وامتناعه وردعه ليمتنع الجهال عن مثل هذه التجريات
والفتاوى الباطلات وما شرط الاملية لمن تصدىك لان فتا افقونا **اجاب**
اعلم والله اعلم ان من شرط الاملية لمن تصدىك للافتا في الاحكام الشرعية
ان يكون متضلعا من العلوم الشرعية وان يكون له نصيب واف من
العربية يستعين به على فهم التراكيب ويكون له سابقة اشتغال على
المشاخ بحيث صار يعرف الاصطلاحات والاساليب ويكون له فهم من
احدق العلوم يعرف به المنطوق والمفهوم وقد صرح العلماء باشتراط نحو
ذلك في المدرسين فيكون اشتراطه من طريق الاولى في حق المفتين
واما من كان معدودا بغيره من الجاهلين فله جلاله افتاء المسلمين
ويقال له ليس بعشك فادرج الاحتفك فانه اذا افتى بالجهل فقد ضل
واضل فيجب على ولاة الامور منعه ورجوعه عن الفتا وردعه وتفويض
هذه الوظيفة السنية العلمية الدينية الى من كان متصفا بالاملية حتى
قال بعض العلماء رضي الله عنه يجب على المفتي اذا علم ان في مصم من هو
اعلم منه ان يرجع بالمكاتب اليه ويعول في الجواب عليه خوفا من الافتراء

على ائمة في الاحكام بتحريرهم الحلال وتحليل الحرام وتحكي ان امامنا الاعظم ^{الامام} حنيفة
 النعمان روح الله ووجه في فرايد يس الجنان انه اجاب في سئلة محل فاصوا
 فردده نوح بن دشر اج وكان من اهل صحاب فاذا عن الامام الى القبول والنسب
 كادت تزل به من حاله قدم • لولا نذر كها نوح 2 ابن دشر اج •
 واستد بعض الائمة في هذا المقام • اذا استفتيت بما فيه تحريم واصل •
 فله تعجل في فتياك اخطار واهوال • فان اخطأت في الفتوى فبئس الامر والحال •
 وان احسنت له يعرفونك اعجاب وادلال • والله المأدب وعليه اعتماد **سئل**
 فيما اذا فرغ رجل عن وظيفته لزيد وكتب له بالفراغ حجة ولم يقبل وكيل السلطان
 المعوض اليه امور الوظائف التي من جملتها المفروغ عنها ذلك الفراغ ووجه
 الوظيفة من وفات الفراغ لعمره واعطاه السلطان براءة وامرا شريفا
 بذلك ثم عرض حاله ومعارضة زيد المفروغ له على حقة السلطان فبرأه
 الشريف بان لا يصرف زيد في الوظيفة وانما يصرف في غيرها بموجب براءة
 قبل يعمل في ذلك بالامر الشريف السلطاني والبرأة الشريفة ويصرف في عمره
 دون زيد في تلك الوظيفة **اولا اجاب** يعمل في ذلك بالامر السلطاني
 والبرأة الشريفة ويصرف في عمره دون زيد في تلك الوظيفة والله اعلم
سئل فيما اذا جرت العادة ان قاضي الناحية والمارة بن بالقري
 يبيتون عند شيخ القرية في داره فبات قاضي الناحية في دار شيخ القرية
 على العادة فسرق له من الدار المنزوعة ويطالب صاحبها شيخ القرية
 بقيمتها فهل يمنع من ذلك ولا يضمن شيخ القرية ولا اهلها قيمة الفرس المنزوعة
 لصاحبها **اولا اجاب** لا يضمن شيخ القرية ولا اهلها قيمة الفرس المنزوعة
 لصاحبها والله الموفق **سئل** فيما اذا كانت حصه من قرية موقوفة على جهة
 بر والحصه المرقومة مقطوعة على اهل القرية بموجب الدفتر السلطاني بمبلغ معين
 كل سنة ولم يدفعوا المبلغ لمؤلف الوقف مدة ثلاث والآن المتولي يطالبهم
 بمبلغ المقطوع عن المدة المنزوعة واهل القرية يتعللون بان الحكم اخذوا
 منهم المبلغ المقطوع كل سنة فهل يسوغ للمتولي مطالبته بمبلغ المقطوع المذكور
 او لا

سئل في

اولا اجاب يسوغ للمتولي مطالبته بمبلغ المقطوع المنزوعة والله الموفق
سئل فيما اذا ابرز امر السلطان نصر الله تعالى بان يسقط عن فلان اربع
 خانات من العوارض التي على داره وقبله حاكم البلدة وامر بان يعمل بموجب
 وعمل الحاكم الشرعي بموجب الامر الشريف ومنع اهل المحلة فلان من مطالبته
 بشئ من ذلك ولم يمتثل اهل المحلة الامر وطالبوا فلان بما كان عليه فهل يمنعون
 من مطالبته والتعرض اليه ويعزرون بخالفه الاوامر الشريف **اولا اجاب**
 يمنعون من مطالبته ويجب عليهم امتثال امر السلطان والله الموفق
سئل في جماعة ساكنين بمحلة ويهدم امر سلطان باسقاط ما على بيوتهم
 من العوارض السلطانية والتكاليف العرفية بأسرها ونفذ الامر المذكور
 ثلثة من وكلاء حقة السلطان نصر الله وحكم بموجب ذلك الحاكم الشرعي ومنع
 بقية اهل المحلة من معارضة الجماعة المرقومة ومن تكليفهم في شئ مما ذكر ثم ان
 اهل المحلة المذكورين لم يقنعوا بذلك ولم تمتنعوا ولم يمتثلوا الا امر السلطان
 الشريف ولا حكم الوكلاء المذكورين ولا حكم الحاكم الشرعي ويتعرضون للجماعة
 المنزوعة ويرفعون امرهم تارة لحكام السياسة وتارة لحكام الشريعة
 وغير موزونهم غرامات بغير طريق شرعي وتعاقدوا وتعاهدوا بالخلف بالله
 ان يفعلوا ذلك مع الجماعة المذكورة كل آن بغيا وعنادا فهل اذا لم يمتثل
 اهل المحلة المذكورين الا امر السلطان وحكم الحاكم الشرعي يلزمهم التعزير
 ويضمنون للجماعة المذكورة ما ينوبهم من الغرامات بسعيهم **اولا اجاب**
 يعزرون ويضمنون ما غرمه الجماعة بسعيهم الباطل والله اعلم
سئل فيما اذا كان بين زيد وعمر معاملة فاخذ زيد من عمر مبلغا
 معلوما ومقدرا معيننا من الزيت زحاما يستحقه في ذمته من المال بغير
 معاملة شرعية وكتب تمسك بخط عمر وعلى انه وقع الحساب على المبلغ والزيت
 المنزوعة من غير بيان ذلك فهل يكون الزبح الذي اخذه زيد من عمر معاملة
 شرعية ربا باطلاً وبحسب من اصل المال ولا يمنع من ذلك كتابة التمسك
 المرقوم ام لا **اجاب** يكون الزبح الذي اخذه زيد من عمر بغير معاملة

شرعية رباً باطلاً وبحسب من اصل المال ولا يمنع من ذلك كتابة التمسك المرقوم
والله اعلم **سئل** رجل اشترى ثلثين في قطعة ارض بها بطنين من معلوم
ولم يقبض الثمن وتسليم ما اشتراه والثلث الثالث فيها اربعة شركاء فقالوا
لم نشأ ركن باللسان ولم يحصل هناك بيع ولا شري وبعد يومين اشلى
البطن الذي اشتراه ولم يسلم منه الا القليل ويقول لهم انتم شركاء في زينا
معى في المال الذي اشترى به فهل ذلك ام يمنع من معارضتهم حيث لم يحصل
مناك بيع ولا شري بينهم افتونا **اجاب** يمنع من التعرض للم والحال ما ذكر والله اعلم
سئل فيما اذا فرغ زيد عن وظيفة لولده لدى القاضي وقبل حضره السلطان
الفرغ المزبور ووجهها لولده بموجب برأة شريفة ثم وجهها حضره السلطان
بعد موت زيد لرجل بناء على انها اخلت بموته ثم قرر وكيل حضره السلطان
ولدى زيد في الوظيفة المزبورة بموجب امر شريف مؤرخ التاريخ عن تمسك
الرجل المذكور فهل يكون العمل بالامر الشريف المؤرخ التاريخ ولا يعمل بتمسك
الرجل المذكور المبني على كون الوظيفة المزبورة محلولة بموت زيد ولا سيما اذا كان
مقدم التاريخ عن الامر المرقوم او لا **اجاب** يعمل بالامر الشريف المؤخر
التاريخ ولا يعمل بالتمسك المقدم المبني على كون الوظيفة محلولة والله الموفق
سئل فيما اذا كان زيد نصف وظيفة نظارة وقف فوات زيد ووجهها
حضره السلطان فصر الله تعالى بعد موته لولده بموجب برأة شريفة وقرر القاضي في
ذلك بوجهها ثم اخذ عمر ونصف النظارة المرقومة بموجب برأة مؤرخ التاريخ
عن برأة ولد زيد بناء على انها محلولة عن زيد والحال انها ليست محلولة عن
زيد ووجهها حضره السلطان لولده فهل تبقى نصف النظارة المرقومة بيد ولد
زيد ولا تخرج عنه بموجب برأة عمر المبينة على انها محلولة عن زيد والحال انها
ليست محلولة عنه وكانت مؤرخ التاريخ عن برأة ولد زيد او لا **اجاب**
تبقى نصف النظارة بيد ولد زيد ولا تخرج عنه بموجب برأة عمر المبينة
على ان الوظيفة المرقومة محلولة عن زيد والحال انها ليست محلولة عنه ولو
كانت مؤرخ التاريخ عن برأة ولد زيد والله الموفق **سئل** فيما اذا كان قرية

تيار

تيار خربت فاني صاحب التيارات جماعة من قرية اخرى واذن لهم بزيادة اراضي
قرية وتوطنهم فيها وزرعوا اراضيها اربع سنين ثم جاءت العرب الى القرية
ونهبوا ما فيها وخربت بيوتهم بالقرية وصارت ساحة فدخل الجماعة الى قرية
ويطالبهم صاحب التيارات بالعود الى قرية الخراب او يدفعوا له كل سنة مالا يسمى
كسوفه ان لم يمنع من التعرض لهم ولا يجبرون على العود الى قرية ولا يلزمهم
شي من المال او لا **اجاب** يمنع من التعرض لهم ولا يجبرون على العود الى
قرية ولا على دفع شيء من المال والله الموفق **سئل** فيما اذا كان بيد زيد
وظيفة بموجب برأة سلطانية فاخذها عمر وعنه بغير حق ففزع المترافع لديه
عمر عن الوظيفة وابقاها بيد زيد فاخذ بكر عن عمر الممنوع فهل يكون اخذ
بكر المرقوم باطلا وتبقى الوظيفة بيد زيد او لا **اجاب** يكون اخذ بكر باطلا
وتبقى الوظيفة بيد زيد والله اعلم **سئل** فيما اذا كان لعسكري في ذمة
ثلاثة انفارين مقسط في اقساط نحة ثم مات العسكري عن غير وارث
فهل يبقى الدين على تقسيطه ولا يحل على الانفارين المذكورين بموت العسكري
او لا **اجاب** يبقى الدين على تقسيطه ولا يحل عليهم بموت العسكري والله الموفق
سئل فيما اذا كان رجل متوجع الى السفر فجاء اليه رجل آخر وقال له خذ لابني
فلان كذا ينكحني وما صرفت على ذلك اعطى لك ذلك فاخذ لولده كذا
ينكحني وقال له صرفت على ذلك عشرة الف عثمانى فلم يصدق على ذلك فهل يصدق
بيمينه في صرف ذلك ويأخذ منه تلك الدراهم العثمانية او يكلف له اقامة تلبية
تشهد في صرف تلك الدراهم العثمانية وبعد الشهادة الشرعية يقضى ويلزم
على تلك الدراهم العثمانية افتونا **اجاب** يصدق بيمينه في صرف ذلك ولا يكلف
له التلبية عليهم ويلزم عزيمته بدفع ذلك اليه والله الموفق **سئل** فيما اذا قال
زيد لعمر اذهب الى حاكم السياسة وخلص لي فلان من عنده ولكن في نظير
ذلك مبلغ قدر ثلثة الف عثمانى فذهب وخلصه فهل يستحق تلك الدراهم
العثمانية ام اجر المثل **اجاب** ذكر الائمة ان اخذ المال ليسوى امره عند
السلطان دفعا للمضر او جلبا للمنفعة حرام لا اخذ دون الدافع فلا يكون

فوله يصدق بيمينه الخ فلان
لما في الكتب الفقهية من ان
الماوراء لا تقبض في شريعة
المسئلة يدعى دين فلا بد
اقامة البينة ولا يصدق
الا اذا كان دفعه بالاول
ان يعرفه على ذلك م
كان

مستحقاً شرعاً وذكر وافيه حيلة وجعله مستحقاً شرعاً ان يستاجر يوماً الى الليل
فتصيرنا فعه في ذلك اليوم مملوكة ثم يستعمل فيه في الذباب الى السلطان للامر
الغلائي بالاجرة المحينة والله الموفق **سئل** رحمه الله تعالى بما صورته
ما ذا يقول امام الوقت سيدنا . مفتي الانام ادام الله علياه .
بما عرف الفاظ تداولها . خلق كثير من يا مفتي بفتوا .
هي الشريعة ايضا والحقيقة يا . ملاذ من امته راجع لجد واه .
كذا الطريقة اتبعه بمعرفة . فاسم بتعريف كل سيدي ما هو .
مفيد ترتيبها حكماً لنذكرها . كما تعيد بتحقيق لمعناها .
وما الذي بينه منها ملازمة . او مادة لاجتماع او فرقنا .
وبعضهم قال ان الاولين هما . كاللوز مع قشره ذاما فمنا .
يا عالم الوقت يا مفتي العباد ويا . ابن العماد ويا من فاق آبا .
عبيدك ابن السلمي قالها خجلا . ليستفيد الذي في النظم ابد .
فامتن عليه بتحرير الجواب وجد . يا خير من امل الراجون جد واه .
فاسم يبقيل في عزوفه شرف . وفي نعيم مقيم انت ترصاه .
متعاً بالبنين الغرساد تناسا . كذاك اوله دهم ابقاهم الله .
اجاب رحمه الله قال الامام القسيري في الرسالة رحمه الله الشريعة امر
بالزام العبودية والحقيقة مشاهدة الربوبية فكل شريعة غير مودية بالحقيقة
فغير مقبول ولا حقيقة غير مقيدة بالشريعة فغير محصول فالشريعة ان تعبد
والحقيقة ان تشهد والشريعة قيام بما امر والحقيقة شهود لما قضى وقد
واخفى واظهر سمعت ان سناذ ابا علي الدقاق رضي الله عنه يقول قوله تعالى اياك
نعبد حفظ للشريعة وقوله اياك تستعين اقرار بالحقيقة ثم قال واعلم ان
الشريعة حقيقة من حيث انها وجبت بامر الله تعالى فاشارة رحمه الله تعالى الى
انها من هذه الحقيقة متحدان وان اختلف المفهومان وقال شيخ الاسلام
القاضي زكريا في رسالته المسماة بالفتوحات ان لمية الشريعة هي الامر
بالزام العبودية بشرط التزامها ويقال هي معرفة السلوك الى الله تعالى
والحقيقة

والحقيقة مشاهدة الربوبية بالقلب ويقال هي سر ومعنى لاحد له وله جهة
ومن قال بانها ارااد اتحادها صدق لا يفهمها والطريقة هي سلوك
طريقة الشريعة وهي اعمال شرعية محدودة قال والثلاثة مثل زملة
الطريق الى الله تعالى ظاهر وباطن فظاهرها الشريعة والطريقة وباطنها
الحقيقة فيبطون الحقيقة في الشريعة والطريقة كبطون الرشد في البنية فيظهر
بفريضة بدون مخضه والمراد من الثلاثة اقامة العبودية على الوجه المراد
من العبد انتهى وقد صرح بذلك في الثلاثة وافهم ان كل واحدة بدون
الآخرين لا تجدي نفعا واسار الى ترتيبها ان المراد بالشريعة علم الحكم
الشرعية المتعلقة بالعبادة والطريقة هي العمل بها وله شك ان العلم مقدم
على العمل فاذا حصل العلم احكام العبادات ثم اجتهد في العمل انتجت
له تلك المجاهدة المداية الى الحقيقة وهي المشاهدة كما قال تعالى والذين
جاهدوا فينا لنهدينهم سبيلاً وقال عليه الصلاة والسلام من عمل بها
علم وترثه الله علم ما لم يعلم ثم الظاهر ان الطريقة هي سلوك الطريق الى
الله تعالى فابل الطريقة ثم امل السلوك وقد قالوا ان الطريق الى الله تعالى
بعدد انفس الخلايق لكنها مع كثرتها محصورة في ثلاثة انواع اول
طريق ارباب المعاملات بكثرة نوافل الصلاة والصوم وتلاوة القرآن
وغيرها من الاعمال الظاهرة وبوطريق ان خيار النوع الثاني طريق
ارباب المجاهدات بتحصين الاخلاق وتركيب النفس وتصفية القلب
والسعي فيما يتعلق بعراق الباطن وبوطريق الابرار النوع الثالث
طريق السائرين الى الله تعالى وبسبب وطريق الشطار من اهل المحبة والمعرفة
ويقولون انه مبني على الموت بالارادة الماثالية بقوله عليه الصلاة والسلام
موتوا قبل ان تموتوا وترتيب سلوك منازل السجرات الى الله تعالى والقرار اليه
تفصيل في كتاب منازل السائرين ليخبركم عن عبد الرحمن البروكي
رحمه الله تعالى جعلها مائة منزل وقسمها عشرة اقسام الاول البدايات
الثاني ابواب الثالث انهاء ث الرابع الاخلاق الخامس احوال

مستحقاً شرعاً وذكر واقع حيلة وجعل مستحقاً شرعاً ان يستاجر يوماً الى الليل
فتصير منافع ذلك اليوم مملوكة ثم يستعمل فيه في الذباب الى السلطان للامر
الغلابي بالاجرة المعينة والله الموفق **سئل** رحمه الله تعالى بما صورته
ماذا يقول امام الوقت سيدنا مفتي الانام ادام الله علياه
بما يعرف الفاظ تداولها خلق كثير يا مفتي بفتوا
هل الشريعة ايضا والحقيقة يا ملاذ من امته راجع لجد واه
كذلك الطريقة اتبعه معرفة فاسم بتعريف كل سيدي ما هو
مفيد ترتيبها حكم لذكرها كالتفصيل بتحقيق المعناه
وما الذي بينه منها ملازمة او مادة لاجتماع او فرقناه
وبعضهم قال ان الاولين هما كاللوز مع قشره ذاما فهمناه
يا عالم الوقت يا مفتي العباد ويا ابن العماد ويا من فاق آباءه
عبيدك ابن السليم قالها خجلا ليستفيد الذي في النظر ابداه
فامتن عليه بتعريف الجواب وجد يا خير من اقل الراجون جد واه
فاسم يبيحك عز و في شرف وفي نعيم مقيم انت ترصاه
متعا بالبنين الغرساد تنسا كذاك اوله دهم ابقاهم الله
اجاب رحمه الله قال الامام القسيري في الرسالة رحمه الله الشريعة امر
بالترام العبودية والحقيقة مشاهدة الربوبية فكل شريعة غير مودعة بالحقيقة
غير مقبول ولا حقيقة غير مقيدة بالشريعة فالحصول فالشريعة ان تعبد
والحقيقة ان تشهد والشريعة قيام بما امر والحقيقة شهود لما قضى وقد
واخفى واظهر سمعت ان سناذ ابا علي الدقاق رضي الله عنه يقول قوله تعالى اياك
تعبد حفظ للشريعة وقوله اياك تستعين اقرار بالحقيقة ثم قال واعلم ان
الشريعة حقيقة من حيث انها وجبت بامر الله تعالى فاسما رحمه الله تعالى
انها من هذه الحقيقة متحدان وان اختلف المفهومان وقال شيخ الاسلام
القاضي زكريا في رسالته المسماة بالفتوحات ان لامية الشريعة هي ان امر
بالترام العبودية بشرط التزامها ويقال هي معرفة السلوك الى الله تعالى
والحقيقة

86 **والحقيقة** مشاهدة الربوبية بالقلب ويقال هي سر معنوي لاحد له وجه
ومن قال بانحادها اراد ان يحادها صدق لا سئوما والطريقة هي سلوك
طريقة الشريعة وهي اعمال شرعية محدودة قال والتكثيرة مثل زميتان
الطريق الى الله تعالى ظاهر وباطن فظاهرها الشريعة والطريقة وباطنها
الحقيقة فيبطون الحقيقة في الشريعة والطريقة كبطون الزبد في لبنه لا يظفر
بفردة بدون مخضه والمراد من التكثيرة اقامة العبودية على الوجه المراد
من العبد انتهى وقد صرح بذلك زم الثلاثة وافهم ان كل واحدة بدون
ان خريجه لا تجدي نفعا واسارا الى ترتيبها ان المراد بالشريعة علم الحكم
الشرعية المتعلقة بالعبادة والطريقة هي العمل بها وله شك ان العلم مقدم
على العمل فاذا حصل العبد علم احكام العبادات ثم اجتهد في العمل انتج
له تلك المجاهدة البدائية الى الحقيقة وهي المشاهدة كما قال تعالى والذين
جاهدوا فينا لنهدينهم سبيلا وقال عليه الصلاة والسلام من عمل بما
علم وترثه الله علم ما لم يعلم ثم الظاهر ان الطريقة هي سلوك الطريق الى
الله تعالى فابل الطريقة ثم اهل السلوك وقد قالوا ان الطريق الى الله تعالى
بعدد انفس الخلايق لكنها مع كثرتها محصورة في ثلاثة انواع اول
طريق ارباب المعاملات بكثرة نوافل الصلاة والصوم وقلة القوان
وغيرها من الاعمال الظاهرة وبوطريق ان خيار النوع الثاني طريق
ارباب المجاهدات بتحصين الاخلاق وتركيز النفس وتصفية القلب
والسعي فيما يتعلق بعقائد الباطن وبوطريق الامرار النوع الثالث
طريق السائرين الى الله تعالى وبسبب طريق السطار من اهل المحبة والمعرفة
ويقولون انه مبني على الموت بالارادة المن راليه بقوله عليه الصلاة والسلام
موتوا قبل ان تموتوا وترتيب سلوك منازل السجرات الى الله تعالى والفرار اليه
تفصيل في كتاب منازل السائرين لشيخ الاسلام عبد الرحمن المروكي
رحمه الله تعالى جعلها مائة منزل وقسمها عشرة اقسام الاول البدايات
الثاني البواب الثالث انفاث الرابع الاخلاق الخامس الاحوال

السادس الادوية السبع الالهوال الثامن الولايات التاسع الحقائق العاشر
النهايات واول المنازل اليقظة ثم التوبة وآخرها التوحيد وجعل كل واحد
منها على ثلاث درجات وعبارته في غاية الدقة والايجاز وسرها العلم
القاساني سرها لا نظير له فمن اراد مجلها فليطالع شرحها المذكور ولعل النظر
اذا اطلقت عندهم فالمراد به ما تقدم نقله عن الفتوحات الالهية والله اعلم
واما المعرفة فقد ذكر القوم فيها اقوالا غالبها على ما توارثها واهلها
ما عرفت به المعرفة ما نقله الامام القشيري عن ان ساذ الى على الدقاق رضي
الله عنه انه قال المعرفة على لسان العلماء هي العلم بالله تعالى فكل عالم بالله عارف
وعنده هولة القوم المعرفة صفة من عرف الله سبحانه وتعالى باسمايه وصفاته
ثم صدق الله في معاملته ثم تنقي عن احكامه الرديئة وآفاته ثم طال في الباطن
وقوفة ودام بالقلب عكوفة فخطى من الله بحمل اقباله وصدق الله تعالى في
جميع احواله وانقطع عنه هوا جس نفسه ولم يصغ بقلبه الى خاطر بل دعوة
الغير فاذا صار من الخلق اجنبيا ومن آفات نفسه بريئا ومن المساكينات
والملك حظا نقيبا ودام في السر مع الله تعالى مناجاة وحقق في كل لحظة اليه
رجوعه وصار محدثا من قبل الحق سبحانه بتعريف اسرار وفيها يحريم من
تصاريه اقدار يسمى عند ذلك عارفا وتسمى حاله معرفة انتهى وقالوا ان
داعي الحقيقة هي صحة المعرفة فدل ذلك على حصول الحقيقة بعد حصول المعرفة
وان الحقيقة مرتبة على المعرفة والله اعلم وكان قد رفع اليها سؤال عن احاطة
المعرفة فكتبنا في الجواب ان المعرفة اربعة اقسام فرض عين وفرض كفاية
وجائزة وممتنعة ونقلنا هاهنا ما لا يلزم ان اراد ان يض ذلك الجواب الى هذا فليقل
ان شاء الله تعالى **سورة السؤال وجوابه** ما قول علماء الاسلام جعل الله مقيلهم
دار السلام في قول اوجدها المحبين وسلطان السالكين الناسكين
وشيخ شيوخ العارفين الشيخ زين الدين عمر بن الفارض رضي الله عنه لما ساله
الشيخ ابراهيم الجعفي حال الاحتضار هل احاط احد بالله تعالى علما فقال الشيخ
رضي الله عنه اذا حيطه يحيطون يا ابراهيم يا ابراهيم انتهى وقد قال تعالى ولا يحيطون

به علما

به علما وقال الصدوق رضي الله عنه سبحانه من لم يجعل الخلق طريقا الى معرفته الا
العجز عن معرفته وقول جماعة من الاولياء رضي الله عنهم سبحانه نكر ما عرفناك
حق معرفتك وقال تعالى ولا يحيطون بشئ من علمه وقال الخضر لموسى صلوات الله
عليها انا علمي وعلمك بالنسبة الى علم الله تعالى كقطع من بحر بين لنا الجواب وانتم
جزيل الثواب **اجاب** اعلم انه قد اختلف من علماء الكلام ان المعرفة على اربعة
اقسام معرفة هي فرض ومعرفة هو فرض كفاية ومعرفة ممتنعة ومعرفة
جائزة اما الاولى فهي معرفة وجوده تعالى وما يجب له من اثبات امور وفي
امور بدليل اجمالي وهي التي صرحوا بانها اقول الواجبات قال العلم
المتقار اني رحمه الله الحق ان المعرفة بدليل اجمالي يرفع الناظر عن حفيظ
التقليد فرض عين لا يخرج عنه لاحد من المكلفين انتهى فيجب ان يحزم
المكلف عقدة لما اتى به الشرع من العقائد والمعتبر فيه النظر على طريق
العامة كما اجاب الاعراب في حين سأل ان صهي بما عرفت ركن البعرة تدل
على البعير واثره قد ادم على المسير فسماء ذات ابراهيم واراض ذات
فخاخ الا تدل على اللطيف الخبير **واما** الثانية فهي المعرفة بدليل تفصيلي
يتكمن معه من ارادة التوبة والزام المنكرين وارشاد المسترشدين
فله بد ان يقوم بها البعض واذا اقام بها سقطت عن الباقي **واما** الثالثة
هي معرفة الاحاطة بكنه الذات وقد صرح الامام الرازي ورحمه بالدليل
العقلي كما سيأتي والعلامة الكمال ابن ابي شريف وغيره من المحققين
بأنها ممتنعة عقل وشرعا **واما** الرابعة هي التي سماها قدما الفلانة
معرفة الماهية وسموها علمائنا المعرفة بالخاصية قال في شرح المقاصد
جمهور المتكلمين قائلون في الحصول بعد القول بالجواز ومنعه الفلانة
على المنع بانها لا تعلم بالنظر ولا بالبداهة لما قرره من الدلائل وهما طريقا
العلم فله يمكن العلم بها واجاب علماءنا بمنع حصوله في النظر والبداهة
بجواز ان يخلق الله تعالى عالما في شخص بل سابقة نظر ان ينقلب النظر في
ضروري لبعض ان شخصا او بالانعام او بالمشاهدة كما في شرح المواقف

والمقا صدق الله تعالى في قوله تعالى والقيرون بالجوار يقولون لا حقيقة
 له تعالى كونه ذات واجب الوجود يجب كونه قادرا على ما حيا سميها بصيها
 لا غير ذلك من صفات الكمال انتهى ولا يخفى ان هذه الرابعة الجائزة غير الاوليين
 الواجبين لان قول الامامين بمنع جوارها يقطع بالها ليست من قسم
 الواجب وايضا هي غير الثالثة الممتنعة عقل لان القول بحصولها بل يجوزها
 يتأني امتناعها وذلك ان الممتنع العقلي يكون بحيث لا يدعى احد من المحققين
 والمبطلين جوارها لان العقل اذا اخلى ونفسه بعيدة محال كما لا يخفى فثبت
 انها قسم رابع غير انقسام الثلثة وحينئذ فيمكن ان تكون هي مراد الشيخ
 رضي الله عنه فيكون مراده بالحاطة ان حاطة بخاصية الصفات دون
 الاحاطة بكنه الذات هذا ما سيجل للفقيه بعد ان عترف بالقصور والتقصير
 واما قوله تعالى ولا يحيطون به علما فيحتمل ان يعود الضمير اليه تعالى ويكون
 المراد والله اعلم نفي المعرفة الثالثة اعني الاحاطة بكنه الذات وتحتمل ان
 يعود لما بين ايديهم وما خلفهم كما ذكر المفسرون وعلى التقديرين فليس فيه
 دليل للمقايدين بامتناع الرابعة التي حملنا كلام الشيخ عليها واما قوله تعالى
 ولا يحيطون بشئ من علمه الا بما شاء فليس مما نحن فيه لانه نفي للحاطة
 بالعلم الذي هو من الصفات وكل منافي الذات على ان المراد بالعلم هنا
 هو المعلوم كما صرح به المفسرون والماضي ان استثنانا لان العلم صفة قدسية
 منزهة عن الشراكة والتبعية وكذا العلم الواقع في قصة موسى والخضر
 عليهما السلام وكذا اجل قول الصديق رضي الله عنه وما ورد من معناه على
 نفي الاحاطة بكنه الذات وحاصله انه ما ورد مما يقتضي الوجوب كقولهم اول
 الواجبات معرفة الله تعالى يحمل على القسم الواجب اعني المعرفة الالهية وما ورد
 مما يقتضي وجوب الكفاية كقولهم تعلم علم التوحيد والصفات فرض كفاية
 يحمل على المعرفة الثانية وما ورد مما يقتضي ان امتناع كل نقل من كلام الصديق
 رضي الله عنه تحمل على الرابعة وبذلك يحصل التوفيق بين الاقوال والله اعلم بحقيقة
 الحال واليه المرجع والمآل **سئل** من الفاضل الشيخ محمد الدار رحمه الله تعالى

ما ذا يقول جهنم الجهابذة وكعبه الطلابة والتلامذة
 حبر العلوم صاحب التحقيق بحر الذكاء معدن التدقيق
 مفتاح ايضاح المعاني من غدا كثر لمن رام الهدى ومقصدا
 هداية الفحول والا كما سر رقة على الاشباه والنظائر
 في قول شيخ الوقت والحقيقة استاذ اهل الله في الطريقة
 اعني به ابن الفارض السالك في مراتب الرقة في التصرف
 في فكاكي حيث جاء بعده به مطيعا سؤلنا ما قصده
 ابن لنا اعرابه والمعنى وفقر بتكرار الدعا منا
 واعذر من ضرورة سؤالي لازلت نرقي رتب المعالي

فاجابه رحمه الله

يا فاضلا اهدى لنا ارجوزة بدبعة بليغة وحبيزة
 لا عزو حيث انه ابن الدرس هو بايداع الفنون ادرى
 وعمه الولي ذو مناقب رويته عن رواها عن ابي
 عليهم الرحمة والرحمات ثم بهم يرجعنا الى
 سالت عن بيت الولي الفارض روحه الله بفيض فابض
 لكونه من معضل الابيات معنى واعرابا لدى النفاة
 اما كان في المتن يب ان شئت فانظر معنى اللبيب
 فقد حكى الاقوال في اعرابها وكلها غريبة في بابها
 ذكرت بعض اوجه لطيف منها واعرضت عن الضعيف
 ثم قرنت بالوجوه المعنى مناسبا لما عليها ينبغي
 وذاك وسع طاقة المكان في فهم قول العارف الرباني
 اوردة نثر الصيق النظم مرتجيا تزيينه للمفهم
 معترفا بالعجز والتقصير في مثل هذا المسلك الخطير
 ثم ختمته محمد بن محمد مستغنيا مستغفر الذنوب
 مصليا مسلما على النبي القرشي الهاشمي العربي

واله وصحبه الابرار • وتابعيه السادة الاحبار •
وقال ذاك اضعف العباد • عبيد رحمان الوري العباد •
وسوقوله رضي الله عنه

او مر الغرض ان يمر بجفتي • فكان به مطيعا عصاكا •
اعلم ان كان في البيت حرف تقرب على راي الكوفيين مثلها في قولهم كانك
بالسنة مقبل وكانك بالفرج اتى وكانك بالدين لم تكن وكانك بالافق لم تزل
وقول الحريري في قصيدته الزيدة • من مقامات المفيدة • كان بك تخط
الى المحرور تنعط • وقد اسلك الرهط • الى اضيق من سم الخط • وقد اختلف
الخويون في اعراب ذلك على اقوال اقوالها قول انه على الفارس ان الكاف حرف
خطاب والياء حرف تكلم له محل لهما من الاعراب والباء بعد هاء ايدة والمجرور
بها محل النصيب على انه اسم كان التقريبية والجملة بعدها خبر هاء ثم من اللفظ تلك
الاقوال قول الامام انه الفتح نا ص الدين المطرزي الخوي الفقيه الحنفى خليفته
الزمخشري ان اصل الكلام كان ابصر الدين لم تكن وكان ابصر ك تخط فحذف الفعل
وربدت الباء وقال العلامة الرضى الاولى ان يقال بقاء كان على معنى التشبيه
وله تحكم بزيادة الباء ونقول التقدير كانك تبصر بالدين اى تشاهدها من قوله
تفصرت به عن جنب والجملة بعد المجرور بالباء حال والمعنى كانك تبصر
بالدين وتشاهدها غير كائنة انتهى وهذا من الرضى انتصار المذهب للبصريين
في انكار افادة كان معنى التقريب وابقاها في مثل هذه ان مثله على معنى التشبيه
الاصلى فنقول في اعراب البيت على قول انه على الباء في كان حرف تكلم لا محل له
من الاعراب والباء في به زائدة والياء منصوبة المحل اسم كان التقريبية وحلته
عصاكا خبرها ومطيعا حال من فاعل عصاكا والمعنى كان الغرض عصاكا في
حال طاعته وسياتي بيان صحة هذا الكلام ان شاء الله تعالى وعلى قول المطرزي الباء
ضمير المتكلم منصوبة المحل اسم كان التقريبية وخبرها تقدير ابصر والباء زائدة
والياء فعول الفعل المحذوف وحلته عصاكا حال من الباء ومطيعا حال متداخلة
من فاعل عصاكا والتقدير كان ابصر الغرض عاصيا لك في حال طاعته وعلى قول
الرضى

الرضى الباء اسم كان التشبيهية وخبرها محذوف وبه متعلق بالمحذوف والتقدير
كان ابصر بالغرض وشاهدها عاصيا لك في حال طاعته ومحصل المعنى المراد من
البيت والله اعلم ان الشيخ رضى الله عنه افاد في البيت الذى قبله وهو قوله
ذاب قلبى فادن له تيناك وفيه بقية لرجاكا • انه على شرف الغنا ولكن فيه بقية
رمق يمكن فيها تمن الوصال ان اذن له الحبيب فسأل منه الاذن في ذلك
والبقية باقية موجودة قبل ان يقع الزوال وسنقدم امكان تمن الوصال
ثم سأل منه في هذا البيت ان لم يسبح بالاذن المذكور ان يا مر الغرض بالمرور
بحفته الا ان حيث يمكن الغرض ان يطيع في المرور مادامت البقية موجودة
لانها اذا زالت انعدم محل الغرض بالقائه المحض فلا يمكن الغرض طاعته بالمرور
بالجفن بعد انعدمه ثم بين بقوله فكان به الخ ان بقية الرمق وان كانت
موجودة الا ان وطاعة الغرض ممكنة لكنها قريبة الزوال وعلى شرف المحل
حتى كان عصيان الغرض لتحقيق قرب وقوع الزوال واقع في حال طاعته الا ان
من غير اهل فعل كون كان تقريبية افادت ان حال بقية الرمق التي يمكن
فيها طاعة الغرض قريبة من حال الغنا التي يقع فيها عصيانا وتنزع طاعته
حتى كان واقعة فيها وعلى كونها تشبيهية افادت ان حال بقية الرمق التي
يمكن فيها الطاعة تشبيهية بحال الغنا التي يقع بها العصيان الواقع في تلك
الحالة مغاير للطاعة فيها والله سبى نورته اعلم **سئل** فيها اذا كانت
قرية وقفا وعشرها تيمارا والغراسات القائمة في اراضيها ملك لجماعات وبعض
اراضي القرية عليهم خراج موظف والبعض عليه خراج مقاسمة وحول النظار
ان يكون اراضي القرية المزبورة وجعلوا على كل ارض ما تطيقه من الخراج
الموظف وخراج المقاسمة واصحاب الاملاك يؤدون ذلك من الزمن القديم
والآن واجتمع نظار الوقف وصاحب التيمار واهل القرية الآن
وزادوا ونقصوا في خراج المقاسمة وغيره والخبر يراى بقى غير اسرطى
وبغير معرفة اصحاب الاملاك فهل يمنعون من ذلك وليس لهم الزيادة والنقصا
بغير امر سلطان وبغير رضا اصحاب الاملاك اولا **اجاب** بمنعون الزيادة

والنقصان بغير امر سلطان والله الموفق **سئل** فيما اذا كان على دار رستم
خانات معينة في الدفتر السلطاني وتأخذ جباة محلة الدار من صاحبها
زيادة على ما في الدفتر السلطاني ثم مات صاحبها عن ورثة فامتنعوا
من دفع الزايد قبل ينظر في دفتر السلطان ويؤخذ من الورثة ما هو معين
فيه ويمنع الجباة من طلب الورثة بالزايد على ما في الدفتر السلطاني او لا
اجاب تمنع الجباة من مطالبة الورثة بالزايد على ما في الدفتر السلطاني
والله اعلم **سئل** فيما اذا ادعت امرأة على اولادها بان يتنازعا
من دارها ملكا بينهم المتوفى وانها دفعت عن البيت ما ترتب عليهم
العوارض عن سنين ماضية وتطالبهم بذلك والحالة ان الورثة لا يعلمون
ان البيت لا بينهم قبل يلزمهم ما دفعت عن البيت من العوارض بغير اذنتهم
اول **اجاب** لا يلزمهم ما دفعت عن البيت من العوارض بغير اذنتهم
ولو ثبت ان البيت لا بينهم والله اعلم **سئل** فيما اذا كان لوقف قرية يقسم
الخارج بين الوقف وقلبها نصفين فادخل بعض الفلاحين جماعة من
الشوكة في قلب حتم بشركة وراغ بغير رضا اهل الوقف وصار اهل الشوكة
يدفعون لاهل الوقف القسم من الربيع بالقوة والحالة ان السلطان
نصرة الله امر بان قلبي الى وقف لا يفرون عن قلبي حاتم بغير رض
اهل الاوقاف فهل يعمل بامر السلطان ولا يصح فراغ الفلاحين لاهل الشوكة
بغير رض اهل الوقف ويؤمر الفلاحون بدفع نصف القسم المعتاد للوقف
اول **اجاب** لا يصح فراغ الفلاحين لاهل الشوكة بغير رض اهل الوقف
ولا سيما اذا حصل لهم الضرر للوقف ويؤمر الفلاحون بدفع نصف القسم
المعتاد للوقف وبالله التوفيق **سئل** فيما اذا انقلبت دارا من دار الى
ارض وقف ووضع على بعض جدرانها وتهدمت بسبب ذلك الجدران فهل
يلزمه ازالة ما وضعه من التراب واعادة ما تهدم بسبب ذلك من الجدران
اول **اجاب** يلزمه ازالة ما وضعه من التراب واعادة ما تهدم بسبب
ذلك من الجدران والله الموفق **سئل** في خلو الحوائط المتعارف عليهم الان
وبلوان

وبلوان

وبلوان بعض الاله شخص يسكن في حانوت الوقف او الملك باجرة مدعي انه
دفع للسكان السابق مبلغا معلوما يسمى عرفيا على الحانوت المذكور
وان هذا المبلغ كان لمن قبله من السكان عرفيا ايضا على الحانوت المذكور
وبعضهم يدفع للمستاجر المبلغ المذكور ويؤجر الحانوت للغير فهل العرف المذكور
صحيح ويعمل به شرعا وهل له اصل اصيل يستند اليه ويعول حين الخصام
عليه يصير بذلك حقا لازما لذلك الشخص ولا يسوغ للمتولى على وقف الحانوت
ولا لملكها اخراجه منها ولا نزعه من يده ما لم يدفع له المبلغ المرقوم او لا
اجاب لا شك ان الحكم العام ثبت بالعرف العام كما هو معمول به في
كثير من الاحكام وقد ثبت بالعرف الخاص عند بعض العلماء كالنسفي وغيره
من ان علام ومن العرف العام او الخاص الاحكام التي جرت بها العادة
في هذه الديار وذلك بان تسبح الارض ويعرف تكسرها ويفرض على قدر
من الاربع مبلغ معين من الدراهم على اختلاف البقاع والمال ويبقى
الذي يبقى يودي ذلك المبلغ في كل سنة من غير اجارة كاذكره في انفع الوسائل
وكذا اذا بنى او غرس المستاجر في ارض بالاذن الشرعي ثم انقضت مدة
الاجارة لم يجز على دفع بنائه اذ ادى اجرة المثل وكذا صاحب العادة
اذا كان بحيث لو سرفعت عما رتبته لا تستاجر الارض اكثر مما استاجرها به تترك
في يده باجرة المثل ولكن لا ينبغي ان يفنى باعتبار مطلقا خوفا من ان
ينفتح بالقياس عليه كثير من ابواب المنكرات وانواع من البدع المحدثات
كاخذ القضاء بالرشوة الذي لا يكاد يقع الا بها في هذا الزمان والله المستعان
وغير ذلك مما اصطلي عليه العوام في هذه الايام نعم يفنى به فيما دعت اليه
الحاجة وجرت به في المدة الجديدة العادة وتعارفت الاعيان بغير تكبر من
علماء ذلك الزمان كاخلو المتعارف في الحوائط ونحوها وبلوان يجعل الواقف
كافي حوائط العور به او المتولى او المالك على الحوائط قدرا معينيا ياخذة من
السكان ويعطيه به تسكنا عرفيا فلا يملك صاحب الحانوت بعد ذلك اخراج الساكن
الذي ثبت له الخلو بالطريق الشرعي من الحانوت ولا اجارته للغير ما لم يدفع



له المبلغ المرقوم فيعتق بحوان ذلك قيا ساعيا ببيع الوفا الذي تعارفه المتأخر
 احتيا لا على الربا حتى قال في مجموع النوازل اتفق ما يجنا في هذا الزمان
 على صحة بيع لا صطرار الناس الى ذلك ومن القواعد الكلية التي يتفرع
 عليها كثير من الاحكام الجزئية قوله اذا ضاق الامر اتسع حكمه فيندرج في
 هذه القاعدة المذكورة امثال ذلك مما دعت اليه الضرورة والله اعلم
سئل فيما اذا احدث حكام العرف بدعة وبوانهم يجعلون على كل من توطن
 في غير بلده مبلغا فجعلوا على بعض جماعة من بلدة قد توطنوا في دمشق واقاموا
 فيها مدة طويلة مبلغا على كل شخص منهم والحال انه ورد امر شريف بان الامة
 والعلماء وطلبة العلم والاشراف لا يؤخذ منهم شيء في التكاليف العرفية وانهم معافون
 في ذلك فلم يطالبوا المذكورين بشيء من التكاليف المرقومة او لا **اجاب**
 يجب العمل بالامر الشريف في ذلك ولا يسوغ لاحد من الحكام وغيرهم مطالبة احد
 من المذكورين بشيء من التكاليف المرقومة والله اعلم **سئل** في رجل مات في
 بلدة من البلدان غريبا لا وارث له بها وصنط ماله بيت المال لعدم وجود
 وارث له اذ ذاك وفتح امين بيت المال مخزنه وصنط مافيه فوجد بعض اعوان
 الامين وثيقة مضمونة ان للميت دين على رجل فحاء للرجل الذي عليه الدين
 وقال له ان لم تقطن بعضنا من الذي عليك بموجب هذه الوثيقة والادفعها
 للامين فياخذ الكل منك فدفع له بعضا منه واخذ الوثيقة التي عليه ثم انه
 جاء الى بلدة الميت فطالبه الوارث بجميع المبلغ الذي عليه لمورثه فلم يلزموا
 باخذ ما بقي منه ولا يكون ضامنا لما دفعه لكونه ما دفعه الا ليس له الباقي
 او ياخذون الكل ويكون ضامنا لما دفعه افوتونا **اجاب** يلزمه دفع جميع المبلغ
 ويضمن ما دفعه بغير اذن الوارث والله الموفق **سئل** فيما اذا ماتت امرأة
 عن بنتين وتركته دارا ثم ماتت احدى البنتين عن بنتين فاشترت احدى
 بنتي البنت حصتها خالتها من الدار ووضع يدها على جميع الدار وصرفت
 على ترميمها مبلغا معلوما بغير اذن اختها فهل تكون متبرعة بما صرفته على حصتها
 اختها بغير اذنها ولا يلزم اختها دفع ذلك او لا **اجاب** تكون متبرعة بما صرفته

على قدر استطاعته وانبساطه بما قابله من قابليته وانبساطه
 ونسأل الله تعالى كما اهلنا من فيض فضله شار هذا النظام ان يجعلنا
 ممن نشر لهم البشر والبشري بحسن الختام وصلى الله على خاتم
 النبيين وخاتم المرسلين عين الوجود وروح كل موجود النبي
 الموتي والرسول المحمدي سيدنا ومولانا محمد وعلى اله وصحبه
 وآلهم الطيبين الطاهرين وسلم تسليما وعظم تعظيما امير امير يارب العالمين

- أرخ ومافيه رين ألف وثلاثين عشر
- وكافا الفراع زكاة هذه النسخة المباركة
- في يوم الثلاثاء المبارك التاسع شهر رمضان
- المعظم قدس بسم الله واحد وعشرين
- والفقهاء ائمة ختموا بالعلم
- غفر الله له ولوالديه
- وصاحبها دة بته
- وقاربته
- والمذغال
- امين